AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01071 7290

ID:00-68072
27411

FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الامريكية بالقاهرة

HC
535
R5
1951
c.1

مشاكل مصر الاقتصادية

"ووسائل معالجتها"

بقلم
الدكتور محمد علي رفعت

١٩٥١

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد بك فريد (عماد الدين سابقا)

140340

332.0962
R448
c-2
SRC

٣٣٠,٩٦٢
ر٤٨
ت.م
٤٥

32312

« ألم تر كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتى أكلها كل حين باذن ربها ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون . ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار » .

صدق الله العظيم

مقدمة

إلى القارىء الكريم

إن سفرا سطرت فصوله لمناسبات مختلفة فى غضون سنوات أربعة ، واشتمل على خواطر عابرة لم تسجل إلا لنشرها منفردة فى صحف يومية ، إن سفرا كهذا ، لحرى بأن ينال منه التكرار ويسوده التناقض — تكرار يمليه تشابه المواضيع وتناقض قد تؤدى إليه العجلة فى إبداء الرأى .

إلا اننى وقد تصفحت هذه الفصول بعد طبعها ، أشعر أن التكرار أقل مما كنت أخشى وأن التناقض لا يكاد يذكر .

لقد نزلت على رأى نفر من أصدقائى وجمعت أشتات مقالات مختلفة فى كتاب واحد يحفزنى إلى ذلك عاملان : —

أولهما : الرغبة فى إعداد سجل عن الأحداث الإقتصادية والمالية التى برزت أهميتها فى السنوات الأخيرة متضمنا تعليقات جارية (Running Commentaries) على بواعثها ونتائجها . وذلك ليتسنى — لمن يريد — أن يحتفظ بهذا السجل فى سفر واحد بعد أن كان مبعثرا فى مقالات هنا وهناك .

وثانيهما : محاولة إثبات أن العرض الفنى للمسائل الاقتصادية والمالية لا يستلزم الغموض فى المعنى ولا الابهام فى العبارة ، مما ينفر القارىء العادى ويؤدى إلى إعراضه عن متابعة ما يكتب عنها . فقد كان العلامة وولف أستاذ الفلسفة فى جامعة لندن — ومن أسعدنى الحظ بمصاحبته سنوات طويلة — كان يكرر النصح لتلاميذه ممن كانوا يدرسون علم الاقتصاد ، فيقول :

« تجنبوا الغموض والابهام ، فان فكرة لا يمكن ابرازها فى

عبارة واضحة غير ملتوية ، لا تضيف شيئا إلى محصول العلوم والمعارف ، وهى فى أغلب الأحيان فكرة لا تستأهل مشقة التعبير عنها » .

يقول المتشائمون إن الوعى الاقتصادى غير موجود ، وإن وجد فهو مشتت الشمل ، لا خير فيه ، ولا شأن له . بيد أن هذا تقدير خاطىء واتجاه ينطوى على مخاطر كثيرة . فقد ظهر فى مصر وعى اقتصادى ، ولو أنه قد يكون فى حاجة إلى شىء من الرعاية ليتركز وينمو نموا صالحا ، ولكنه وعى على كل حال ، وعى أنبته تطور ملحوظ فى العلاقات الاقتصادية الاجتماعية منذ بدء القرن الحالى ، وعى غذاه ضغط الأحداث الاقتصادية والمالية فى السنين الأخيرة .

فالخطر كل الخطر فى إهمال هذا الوعى ، والاستهتار بمقوماته ، وبالملابسات التى صاحبت ظهوره ، ولازمت انتشاره .

ولعل الشىء الذى يذكى مثل هذا الخطر بل ويضاعفه ، إنما هو شعور يقوى بين الناس بأن المشاكل المالية أكبر من أن تعالجها تدابير ديمقراطية ، فلتتقاعس الهمم ، ولتقصر الجهود ، وليتسرب اليأس إلى النفوس ، إلى أن يقضى الله أمرا كان مفعولا . على أن قليلا من التفكير السليم يكشف ضلال هذا الشعور ، وفساد دعاماته ، ومضار نتائجه .

حقيقة إن المشاكل المالية لا تعالج نفسها بنفسها ، ولكنها مهما تعظم فلن يستعصى حلها على رجال يتذرعون بالشجاعة فى مواجهة حقائق الحال ، رائدهم الغرض الموحد ، وشعارهم الأمانة فى جميع التصرفات .

ليس المطلوب برامج اصلاح واسعة تقصر عن تحقيقها وسائلنا ، وليس المطلوب مشروعات ضخمة تعجز عن تنفيذها مقدرتنا ، إنما المطلوب إصلاح أكثر تواضعا وأقل نفقة ، إصلاح أظهرنا وسائله العملية فى مواضع كثيرة من هذا الكتاب ، إصلاح يبدأ بتنظيم الادارة المالية حتى تتمكن عوامل

النشاط الطبيعى من المضى قدما فى سبيلها نحو نهضة رشيدة ، لا تعرقلها الأساليب الفاسدة ، ولا تحولها إلى غير طريق المصلحة العامة مقتضيات الدعايات الرخيصة .

وإذا كانت المبادرة إلى هذا الاصلاح واجبة فى كل وقت ، فهى فى الظروف الراهنة أوجب ما يكون للقضاء على الدعايات السيئة التى يذيعها أعداء البلاد فى الخارج . لقد رمونا بكل فاحشة ومنكر ، فأصاب أذاهم سمعتنا المالية ، وأطاح بجانب كبير من ثقة العالم بمستقبلنا ، مما كان له أبعد الأثر فى قضيتنا الوطنية الكبرى والاهتمام بمطالبنا القومية .

فأنت ترى فى عبارات هؤلاء الأعداء حديث إفك ، يتهم الزعماء بالمغالاة فى المطالبة بتحقيق الأهداف الوطنية ، لا عن عقيدة واقتدار ، ولكن ليحولوا أنظار الشعب عن فشلهم فى تصريف أموره وخدمة مصالحه . وأنت ترى دعاة السوء نجحوا إلى حد معلوم فى تسميم أفكار العالم الخارجى وحمله على الاعتقاد بأن مصر — شأنها شأن البلاد العربية الأخرى — تكتنفها عوامل الاضطراب والقلق لسوء أحوالها الاقتصادية ، فلا يجوز الاعتماد عليها من الناحية الاستراتيجية . تأمل فيما تنقله إلينا وكالات الأخبار العالمية من تصريحات رجال السياسة المسئولين ، ومن مقالات الصحف الكبرى ، إنك تجدها مجمعة على حض المصريين على رفع مستوى معيشتهم قبل التطلع إلى أى شىء آخر . وإنك تجدها منكرة عليهم مقدرتهم على المدافعة عن بلادهم .

لا مراء فى أن أعداء البلاد متحفزون ، ومنهم الذين يحتلون جانبا من أرض الوطن ، كما أن منهم الذين يرمقونه عبر الحدود بعين الحقد ، ويودون لو ينالون منه مأربا .

حفظ الله الكنانة ، وسدد خطوات أبنائها العاملين ، « وقل أعملوا فسيرى الله أعمالكم ورسوله » .

القاهرة فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٥١ .

المشكلة المالية

١ – أعباء الدفاع ومطالب الاصلاح الاجتماعى الاقتصادى

المال فى الدولة الحديثة بمثابة القوى المسيرة لجميع أوجه النشاط، والنظام المالى هو العمود الفقرى الذى يقوم عليه كيان الدولة . فان استقام هذا، استقامت أمورها وثبتت أركانها ، وأن توافر لها المال وحسن انفاقه نما نشاطها وتضاعفت مواردها .

وليست مشكلة المال فى مصر بالأمر الذى يجوز تجاهله ، فما كان التدخل الأجنبى فى شئونها الداخلية إلا بسبب المال ، وما كان استمرار ذلك التدخل إلا من جراء المال ، وتحقيق الأهداف القومية يفتقر فى جميع مراحله إلى مساهمة المال ، بل لعل نفوذ المال فى الظروف الراهنة أقوى من أى نفوذ آخر ، وذلك لأن التطورات المحليـــة والأحداث الدولية تقضى – فى رأى جمهور الأمة وزعمائها – بضرورة الاسراع :

أولا : إلى إنشاء جيش جديد كامل العدد والعدة .

ثانيا : إلى تنفيذ المشروعات التى تحمى الشعب من عوامل الهدم والانحلال .

ولا جدال فى أن هذين الهدفين يحتاجان إلى مال كثير ، ويكلفان موارد الدولة أعباء ثقيلة ، ونفقات الدفاع سوف تنمو وتتزايد تحقيقا لما وعد به خطاب العرش الأخير من « تنظيم القوات المسلحة على أحدث النظم المتبعة فى أرقى جيوش العالم ، وتهيئتها للاضطلاع بعبء الدفاع عن كيان الوطن العزيز » . والملاحظ أن ميزانية الدفاع بلغت هذا العام نحو خمسين مليونا من الجنيهات – وهو رقم يزيد بمقدار الربع على جملة ميزانية الدولة قبل الحرب – وسوف يقفز إلى مستوى أعلى من مستواه الحالى ، مالم تحصل مصر على

مساعدات خارجية قد تكون متعذرة فى الوقت الحاضر .

على أن تخصيص خمسين مليونا أو أكثر لتنظيم القوات المسلحة، ينطوى على تضحيات كبيرة يتحملها الفقير قبل الغنى والصغير أكثر من الكبير ، لأنها نتيجة استنفاد أموال كان من الممكن استخدامها فى المشروعات الاجتماعية التى تنفع الفقراء ويفيد منها النشء . ووجه المقارنة ضعيف بين الحالة فى مصر ومثيلتها فى الدول الكبرى كأمريكا وانجلترا وفرنسا ، فظروف هذه الدول تختلف كثيرا عن الظروف المصرية لا من حيث طاقة الانتاج وايرادات الحكومة بل أيضا من حيث مستوى المعيشة وتوزيع الدخل الأهلى بين السكان وهذه الحقائق ينبغى أبرازها أمام الأمة فى صراحة وشجاعة ، كما ينبغى تنبيهها إلى اجتماع كلمة الخبراء فى الفنون الحربية على أن أساليب الحرب الحديثة جعلت الاعتماد على الجيوش الصغيرة مقصورا على اعتبارات الاستراتيجية المحلية . واذن فالواجب أن تكون الأمة على بينة من أمرها ، لأنها - فى النهاية - ستتحمل نتائج الاختيار بين التوسع فى نفقات الدفاع وبين تنفيذ المشروعات المنمية للثروة الاجتماعية ، والمحصنة ضد العوامل الهدامة .

والحديث عن هذه المشروعات طويل ومشكلاتها كثيرة ومنوعة . فهى لا تقتصر على تدابير انهاض البلاد ورفع مستوى المعيشة فيها ، بل تتناول أيضاً وسائل تهيئة النشء والشباب ليكونوا مواطنين صالحين . ولا يحتاج الباحث إلى خبرة فنية عميقة ولا إلى تجارب عملية طويلة ليلمس أوجه الضرورة فى التعجيل بتنفيذ هذه المشروعات، فهناك مظاهر بارزة للمشكلات الاجتماعية الاقتصادية لا تخفى على كل من له عين ترى وأذن تسمع .

يزيد النسل فى مصر زيادة مطردة تفوق فى نسبتها أية زيادة فى الأمم المتحضرة ، وهذه حالة خطيرة النتائج تثير حيرة المتأمل واشفاقه . فلقد تضاعف عدد السكان خلال نصف القرن الماضى فبلغ ١٩,٠٤٣,٠٦٩ نسمة فى

سنة ١٩٤٧ بعد أن كان ٩,٧١٤,٥٢٥ نسمة فى سنة ١٨٨٧ و ١١,٢٨٧,٣٥٩ نسمة و ١٢,٧٥٠,٩١٨ نسمة و ١٤,٢١٧,٨٦٤ نسمة و ١٥,٩٣٢,٦٩٤ نسمة فى تعداد سنة ١٩٠٧ وسنة ١٩١٧ وسنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٣٧ على التوالى . وبلغ معدل الزيادة السنوية فى الأعوام العشرة الماضية ١,٩٦ ٪ مقابل ١,٢ ٪ فى العشرة السنوات التى سبقتها .

وهذه الزيادة الكبيرة فى النسل لم تقابلها زيادة مماثلة فى طاقة الزراعة والصناعة والتجارة حتى تستوعب القادرين على العمل . فكانت البطالة المقنعة فى الريف ، لأن أهله لا يجدون أسباب العمل المنتج طوال الايام والاسابيع والشهور التى يجب أن يشتغلوا فيها ، وكانت هجرة الكثيرين منهم الى المدن لينضموا فيها الى جيش المتعطلين . والى جانب ذلك نرى الآن أعراضا جامحا عن التدريب المهنى يصاحبه اقبال كبير على دور العلم ومعاهده ، وتهافت بالغ على الدراسات النظرية . وسوف يخرج هؤلاء الطلاب والتلاميذ الى ميدان الحياة العملية ، يطرقون أبوابها ، مطالبين بمنافذ ميسورة الى العمل المثمر ، وليس لديهم من رأس المال أو من الخبرة بأساليب العمل ، الا آمال يعلو بها الاجتهاد فى الدراسة كما تعلو بها طبيعة الشباب التواق . فان لم يجدوا عملا مثمرا ، وان لم يوفقوا الى الكسب العاجل فقد يجنحون الى الشر أو يقعون فريسة كل مبدأ خطر هدام لا يستطيعون له دفعا . وهل تنقذهم مشروعات الاصلاح الاجتماعى ، وهى لا تعدو أن تكون دواء مسكنا ذا أثر محدود ؟ وهل تجديهم المساعدات الخيرية أهلية وحكومية ، وهى التى طالما انقلبت الى حقوق لا تقابلها التزامات ، وطالما استحالت الى حماية منظمة ينمو فى كنفها جيش المرتزقة وجحافل المتسولين ؟ وعلى أية حال فان الاعتماد على تلك التدابير من شأنه أن يغرى المسئولين بالتوانى فى علاج الداء الكامن ، وأن يعوق الجهود المنتجة بما يستنفد من قوى اقتصادية وموارد مالية .

فأنى لهؤلاء الشبان القادرين على العمل أن يجدوا فرص العمل المثمر ؟

وانى لهم أن يهتدوا الى وسائل الكسب النافعة ، إلا إذا نهضنا بالصناعة والزراعة والتجارة وأقمنا صروحها على أسس اقتصادية سليمة ودعائم مالية حصينة !

وازاء هذه المشكلات يوقن الباحث المالى أن فى عنقه مهمة وطنية خطيرة ، تبدأ عند استقراء الأوضاع المالية القائمة ، وتحليل عناصرها المتشعبة ، ودراسة الطاقة الانتاجية ، وتقدير امكانياتها ، ومبلغ تأثرها بالأعباء الحربية الجديدة ، ثم تنتهى تلك المهمة إلى اقتراح ماينبغى تعديله من تلك الأوضاع، حتى لاتكون نفقات الدفاع الضرورية ومطالب مشروعات الاصلاح الاجتماعى ، سببا فى تصدع الاقتصاد الوطنى ، وتقويض أركانه ، فتتعثر المشروعات العمرانية ، وتنهار آمال القائمين بها ، وتنحدر الدولة بعد ذلك نحو هاوية الضعف والهوان ، وتصير إلى حالة تتعذر معها محاولات الانقاذ .

ومن يحاول استقراء الأوضاع المالية الحاضرة يجد فيها قرائن على أن حياة البلاد قدأصابها انهاك غير طبيعى ، مثلها مثل الفرد الذى أدركه ضعف الكهولة قبل أن تنفعه قوة الفتوة ، ولاحقه قنوط الشيخوخة قبل ان تشحذه عزيمة الشباب . فمن وهن فى الطاقة الانتاجية إلى قصور فى الادخار المثمر ، بل إلى تبديد فى الثروة المدخرة . وهناك إلى جانب ذلك اضطراب فى العلاقات الإقتصادية بين الأفراد والطبقات ، وهبوط مستمر فى مستوى المعيشة لدى أصحاب الدخل المحدود .

فليس بخاف أن مستوى الإنتاج الأهلى - سواء فى مجال الزراعة أو فى ميدان الصناعة - قد هبط عما كان عليه قبل الحرب الأخيرة وفى أثنائها . فالمقدر أن القيمة (الاسمية) للدخل الأهلى بلغت ستمائة مليون جنيه خلال سنة ١٩٤٩ ، فكان متوسط نصيب الفرد منها نحو ثلاثين جنيها . وإذا لوحظ أن القوة الشرائية للجنيه المصرى قدانحدرت حتى آخر سنة ١٩٤٩ إلى أقل من ثلاثين فى المائة مما كان عليه فى سنة ١٩٣٩ ، فإن الرقم المقارن لمتوسط

نصيب الفرد فى سنة ١٩٤٩ ، يقدر بتسع جنيهات بعد أن كان يقدر فى سنة ١٩٣٩ باثنى عشر جنيها .

على أن هذا الهبوط فى القيمة الحقيقية للدخل الأهلى (أو الإنتاج) صاحبه تغيير ذو بال فى توزيع الثروة ودخول الأفراد فأثرت فئة أثراء بالغا ، وتحسنت أحوال فئات أخرى ، بينما أصيبت غالبية الشعب بغبن شديد . وترتب على هذه التغييرات وعلى تطورات أخرى سبق الاشارة إليها ، مثل زيادة عدد السكان بنسبة لانظير لها بين أمم العالم المتمدين ، ومثل التوسع فى الانفاق سواء من جانب الحكومة أو من جانب الأفراد ذوى اليسار ، أن زادت مطالب الاستهلاك ، وتضاءلت رغبة الأفراد فى الادخار أو انهارت مقدرتهم عليه ، بل لجأ كثيرون من متوسطى الحال إلى التصرف فى مدخراتهم لمواجهة نفقات المعيشة وهى لاتزال ترتفع يوما بعد يوم . ومن القرائن على صحة هذا القول هبوط الأموال المودعة فى صندوق توفير البريد من ٣٣,٤٦٨,٠٠٠ جنيه فى آخر سنة ١٩٤٥ إلى ٣٠,٠٣٥,٠٠٠ جنيه فى آخر سنة ١٩٤٩ ، وكذلك انكماش ودائع صناديق التوفير بالبنوك من ٨,٦٢٦,٠٩٠ جنيه إلى ٧,٨٤٠,٠٠٠ جنيه فى نفس المدة ، هذا فضلا عن النقص المقلق فى الأرصدة الاسترلينية التى كانت تمثل مدخرات مصر الاجبارية أثناء الحرب ، فقد هبطت جملتها ، سواء الحرة أو المجمدة ، من أكثر من أربعمائة وخمسين مليونا من الجنيهات فى سنة ١٩٤٥ إلى مائتين وثمانين مليونا حسب آخر تقدير نشره البنك الأهلى ، أى بعجز يزيد على مائة وسبعين مليونا من الجنيهات . فهل زادت رؤوس الأموال المستثمرة بهذا القدر ؟

ليس هناك مايبرر الادعاء بأن رؤوس الأموال المستثمرة فى الصناعة والتجارة قد زادت عما كانت عليه أثناء الحرب . بل هناك من الشواهد - وأبرزها تقلص الإنتاج - مايؤكد بأن بعض أصحاب رؤوس الأموال انصرفوا عن الصناعة والتجارة لضعف ثقتهم بالمستقبل . وما سوق

الأوراق المالية وقد أحاط بها التوتر وشملها الخمول إلا مرآة لعناصر تلك الثقة

ولعل أخطر المظاهر التى لازمت نفاذ جانب كبير من الأرصدة الاسترلينية ذلك العجز المستمر المتزايد فى الميزان التجارى، إذ بلغ ١٥ مليونا فى سنة ١٩٤٥ و ١٤ مليونا فى سنه ١٩٤٦ و ١٣ مليونا فى سنه ١٩٤٧ و ٣٠ مليونا فى سنه ١٩٤٨ و ٤٠ مليونا فى سنه ١٩٤٩ و ٣٣ مليونا فى الاحد عشرة شهرا الأولى من عام ١٩٥٠ . ومثل هذا العجز يدعو إلى الاشفاق البالغ نظرا إلى أنه ينطوى على تضخم كبير فى استيراد سلع الاستهلاك .

ب ــ الوهن الاقتصادى

دراسة أسبابه الرئيسية

تحدثنا عن مظاهر المشكلات الإقتصادية الإجتماعية . ولا ريب فى أنها مظاهر تكشف لكل مراقب فطن عن مواطن ضعف كثيرة فى ميدان الإنتاج الإقتصادى ، وتهدى كل متأمل يقظ إلى مشاهد خطيرة فى دائرة العلاقات الاجتماعية الاقتصادية . فهى من ناحية تنتهى إلى وهن أصاب القوى الإنتاجية فى البلاد ، ومن ناحية أخرى تتصل بتغييرات ذات بال تغلغلت فى النظام الاجتماعى الاقتصادى وهو المحيط الذى تحدد فيه علاقات الأفراد والطبقات .

ولعل فى مقدمة الأسباب التى أبرزت هذا الموقف المملوء بالمخاطر ـ بل لعله السبب الرئيسى الأول الذى تفرعت منه الأسباب الأخرى ـ هو استمرار التضخم المالى الذى بدأ تدبيرا اجباريا أثناء الحرب ، ولكنه انقلب بعد ذلك إلى انسياق مهدت له اعتبارات محلية ، وساعدت عليه مصالح طائفية ، فالتضخم فى عهده الجديد ، تضخم خبيث PERNICIOUS ذو طابع استهلاكى غالب ، لأنه يبعث الرخاء عند بعض الأفراد دون بقية الشعب ، ويحقق الثراء لفئة قليلة على حساب فئة كبيرة ، كما أنه يظاهر مطالب الاستهلاك ويناصر أغراض المظهرية ، على حساب حقوق الإنتاج ومقتضيات الادخار والاستثمار .

فان أردت شواهد على عناصر التضخم الخبيث فى عهده الجديد بعد انتهاء الحرب ، وإن طالبت بأدلة على بواعث الانهماك المقلق للقوى الانتاجية وخنق روحها الوثابه ، فانظر إلى ميزانية الحكومة تراها انتهت إلى استقطاع

ثلث دخول الأفراد ـ وهى دخول محدودة لاتكاد تكفى لسد الرمق لو كانت موزعة بالتساوى ـ فما بالك إذا كانت تتفاوت إلى درجة لامثيل لها فى البلاد المتمدينة ؟ وما بالك إذا كانت أعباء الاستقطاع توزع بأساليب مضطربة ؟ فنرى الطبقات الدنيا قد اختصت بأكبر نصيب من تلك الأعباء ، فى صورة ضرائب يدفعونها مرغمين على معظم ما يأكلون ويشربون ويلبسون . ولعل كثيرين أساءوا فهم الحديث الذى أدلى به معالى وزير الشئون الاجتماعية عقب زيارته لانجلترا فزعموا أنه قال أن الضرائب هناك أكبر فى نسبتها من الضرائب المصرية فينبغى زيادة الأخيرة ، ولعلهم أيضا أساءوا فهم الحديث الذى نشر من قبل عن لسان معـــالى وزير التجارة بأن ظروف الاستهلاك فى مصر خير من مثيلاتها فى انجلترا لأن المصريين لايقفون صفوفا فى انتظار شراء السلع ! فالقياس فى الحالتين قيـاس مع الفارق ، والدخل الأهلى فى مصر لم يرتفع بعد إلى مستوى الدخل الأهلى فى انجلترا ، كما أن توزيع دخول الأفراد ـ أو القوى الشرائية التى فى متناولهم ـ لم يبلغ عندنا درجة التكافؤ التى بلغته فى انجلترا حيث اثبتت الاحصائيات الرسمية أن الممولين الذين زاد دخل كل منهم على خمسة آلاف جنيه كانوا هذا العام ٦٨ ممولا .

وربما تعذر على المرء أن يجد فى نواميس العدالة الاجتماعية أو فى المبادىء الاقتصادية السليمة ، مايبرر استقطاع ثلث أرزاق العباد على غرار ماهو قائم فى مصر ، لتستعين بذلك الإدارات الحكومية على تنفيذ مشروعات عمرانية أو القيام بخدمات إدارية على النمط الذى نشاهده ونلمسه . فلا يفتنن أحدا زخرف القول ولا تغرنه روعة الوصف فى المذكرات الرسميه . فلئن كان بعض تلك المشروعات يبدو فى ظاهرة حيويا نافعا ، فكثير منها تنقلب إلى مغانم ، وكثير منها لاتستهدف إلا الدعاية الجوفاء . ولئن كان بعض الخدمات ضروريا لتأمين الناس على أنفسهم وأموالهم والمحافظة على صحتهم ، وتيسير تعليم أبنائهم فكثير منها لايمت إلى المصلحة العامة بسبب ، وكثير منها يستلهم

الاعتبارات الخاصة دون غيرها ، وجميعها لاتحتاج إلى النفقات المرصودة لها ، ولا إلى الموظفين القائمين بها . فان شئت زيادة الايضاح ، فانظر كيف تضمنت الميزانية الحالية سبعين مليونا أو أكثر لماهيات الموظفين وأجورهم . كما تضمنت ثلاثة ملايين ونصف مليون لسيارات ركوبهم ، وأحد عشر مليونا ونصف مليون لنفقاتهم الاضافية (من مصروفات انتقال وبدل سفر وكساوى وملابس وتوريدات عمومية) . وبعض هؤلاء الموظفين لاعمل له ، وبعضهم يفسد إن كان له عمل ، وجميعهم يساهمون فى حالة وصفتها ، فأبدعت فى وصفها ، منذ أشهر لجنة المالية بمجلس النواب عندما كان يرأسها معالى وزير الأوقاف الحالى .

« فان بطء الجهاز الحكومى فى عمله وقلة إنتاجه والتعقيد فى طرائقه والزيادة فى تكاليفه كل ذلك يفوت على البلاد أكثر الفوائد التى تتوخاها فى رسم سياسة مالية سليمة بل يزيد على المشاكل القائمة مشاكل أخرى جديدة ويضيع على الأمة وقتا لايعوض ومالا يمكن استرداده رغم الحاجة الملحة إليه . . . . وترى اللجنة أن حالة الادارة الحكومية بلغت مع مضى الزمن من الخطورة درجة لايمكن معها أن تطمئن النفوس » .

وغير مجد أن ينسب انحلال الادارة المالية إلى عهد من عهود الحكم ، ولا أن تتهم حكومة واحدة بتشجيع تلك المساوىء التى نلمسها الآن . بل هى النتيجة المحتومة لقصور التفكير وعقم العقلية واضطراب النظرة الغالبة إلى أهداف الحكم وأساليبه . وقد لا يعدو الباحث الحقيقة إذا نادى بأن المعضلة المالية الكبرى مرجعها إلى معضلة نفسية ، وهى معضلة تفاقمت خطورتها وتضاعفت أضرارها فى ظروف التضخم ووفرة المال فى خزائن الحكومة وسهولة الحصول عليه .

أما كنت ترى منذ سنوات طويلة كيف تسابق وزراء ومستوزرون ، وكيف تناحروا على كراسى الحكم ، لا لينفذوا سياسة مالية رشيدة مرسومة ، ولا ليشيدوا مشروعات عمرانية ممحصة ومحدودة ، لكن لكى يتدخل كل

منهم ـ دون سابق علم أو تجارب ـ فى كل كبيرة وصغيرة من شئون وزارته ، فكان الوزير يأمر بتعيين الخدم والسعاة ، ولا يترفع عن ترقية الكاتب ونقله ، وكانت الوزارة مصدر كسب ، أو وسيلة نفع للصديق والقريب والمحسوب .

وإذا كان انحلال الادارة المالية الذى ضاعفته ظروف التضخم والرخاء المصطنع فى إيرادات الحكومة ، قد نال من القوى المنتجة على قدر ما استنفد الاسراف فى مطالب الاستهلاك من حاجات الانتاج ، فان تدخل الادارات الحكومية فى شئون التجارة والصناعه ـ تحت ستار المراقبة حيناً وفى سبيل المساعدة أحيانا ـ هو كابوس جاثم فوق صدور التجار وأصحاب الأعمال والقائمين بأمر الصناعة ، يحد من نشاطهم ، ويفت فى عزائمهم ، ويضعف ثقتهم .

وقد بدأ هذا التدخل فى ظروف ربما كان التدخل فيها اضطراريا أو واجبا ، ولكن معظم هذه الظروف زالت فانتهت بزوالها مبررات التدخل . ومع ذلك ، لا تزال التشريعات الاستثنائية المقيده للتجارة الداخلية والخارجية وعمليات المبادلة والنشاط الصناعى ، قائمه يستغلها ذوو الأغراض أسوأ استغلال بل قد زادت زيادة كبيرة ، حتى اقتضى الأمر أن يعهد إلى عدد كبير من صغار الموظفين ومن لا دراية لهم بالقيام بها ، فتعاظم الخطر وتضاعف الضرر . وليس من البر أن يخوض الباحث فى تفاصيل هذه المسائل ، أو أن يستشهد ببعض منها على سوء الحالة ، فربما كان فى ذلك إساءة لافراد بسطاء جريرتهم أنهم عبيد الآلة « SLAVES OF THE MACHINE » على حد التعبير الانجليزى السائر .

وإذا جاز لنا إهمال الآراء النظرية التى تعارض القيود الاقتصادية والتى تناهض التدخل الحكومى فى شئون الصناعة والتجارة ، فلا يجوز إهمال الشواهد التاريخية وتجارب الأمم وهى تبرز مساوىء هذا التدخل وتبين أضرار تلك القيود لاسيما فى ظروف تماثل الظروف الراهنة فى مصر . وأنه لمن المؤسف أن نهضة الصناعة المصرية ، وقد سارت قدما وفى حرية معقولة خلال السنوات العشرة السابقة لنشوب الحرب الأخيرة ، لم تلبث أن ابتليت بكابوس التدخل الحكومى والقيود الادارية ، فانحسر نشاطها وأصابها الوهن والقلق وأصبح مستقبلها فى كفة القدر .

جـ — برنامج الانقاذ

وتحديد أهدافه المالية

ليس بعد الذى سقناه مجال للشك فى أن وهنا أصاب حياة مصر الاقتصادية ، وبان انها كانال من قواها المنتجة ، فانتهت مواردها المالية إلى موقف جد خطير ، يحتاج إلى معالجة حاسمة وسريعة .

وليس هناك ما يبرر الاندفاع وراء الأوهام المضللة ولا الاستسلام لليأس القاتل ، فالمصاعب محك الارادة القوية الحازمة ، والمشكلات يعالجها هدى العقلية الرشيدة الناضجة ، وليس البر أن ننادى بالويل والثبور وعظائم الأمور ، ثم نبكى موارد نضبت أو كادت ، بل البر أن نتعاون على عهد يسير بنظامنا المالى نحو الطريق السوى ويقود القائمين عليه إلى أساليب الخبرة ومصادر العرفان ، وإلا فلا خلاص لنا من مخاطر نحن منساقون إليها انسياقا ، ولا رجاء لنا فى مقاومة أحداث تطغى ولا نستطيع لها دفعا .

وإذا كان الاسراف يستنفد مواردنا العامة ، وهى فى انكماش مستمر على نحو ما أوضحنا من قبل ، وإذا كانت مطالب الشعب وأعباء الدفاع وحاجات التقدم والاصلاح وكلها فى ازدياد مطرد ، تتطلب موارد جديدة ، فان الواجب المحتوم يقضى بالعمل دون ابطاء أو تواكل ، على وقف الاسراف من جهة وعلى استنباط الموارد الجديدة عن طريق تنمية الانتاج الأهلى من جهة أخرى . وتحقيق هذين الهدفين يقتضى وضع برنامج إنقاذ ذى شعبتين . تتناول الشعبة الأولى اجراءات وقف التضخم فى العملة وفى الميزانية ، وتشمل تدابير اصلاح الادارة المالية ، وكفالة الاستقرار المالى . وتتناول الشعبة الثانية أساليب الانعاش الاقتصادي ، وتنمية الانتاج

القومى ، وذلك بتحرير القوى المنتجة من القيود التى تعوق نشاطها اولا ، ثم بتشجيع المشروعات العمرانية وغيرها من الأعمال المثمرة التى تحتاج إلى أموال طائلة .

وهذا البرنامج ذو الشعبتين يشد بعضه بعضا ، ويرتبط بعضه ببعض . فوقف التضخم فى العملة يقتضى - إلى جانب الاجراءات المصرفية المعتادة - ضغط المصروفات العامة لموازنة الميزانية ، كما أن ضغط المصروفات العامة وخاصة تلك التى ترجع إلى رغبات المظهرية وأغراض الاستهلاك ، يؤدى إلى خفض أثمان السلع وإلى تخفيف الغلاء وإلى استقرار الأوضاع المالية السليمة ، ومتى تم هذا الاستقرار ، ومتى توازنت ميزانية الحكومة على أسس رشيدة ، لا ترهق المحكوم ، ولا تغرى الحاكم بالاسراف ، تجددت الثقة المالية وشاع الاطمئنان إلى المستقبل ، فتتهيأ الظروف الصالحة لتمويل مشروعات الانعاش الاقتصادى ، سواء تلك التى يتولاها الأفراد ، أو التى تنهض بها الحكومة . وأكبر الظن أن الظروف ذاتها ، تساعد على الافادة العاجلة المثمرة من الأرصدة الاسترلينية المجمدة ، لأنها تسقط حجة المماطلين فى الافراج عنها ، وتظهرهم فى مظهر المعارض لرفع مستوى المعيشة فى مصر ، وهم الذين ينعون على زعمائها تقصيرهم فى هذا السبيل ، وينادون فى كل مناسبة بضرورة التعجيل بمشروعات الاصلاح ، وقاية لأبناء الأمة من اعتناق المبادىء الهدامة .

وليس بخاف أن دون تحقيق أهداف هذا البرنامج صعابا وعقبات ، وليس بخاف أيضا أن النجاح فى هذه المهمة يقتضى التضحية بمصالح ذاتية موطدة ، والتغلب على مقاومات عنيفة « مغرضة » ، وذلك لأن طبيعة الأشياء تجعل لكل وضع أنصارا وإن ساء ، ولكل نظام مؤيدين وإن فسد . وهؤلاء وأولئك سوف يعارضون كل تغيير ويناوئون كل إصلاح

ولكن رغبة المصريين جميعا فى تجنب المخاطر المحدقة ، وفى إصابة الأهداف المنشودة ، تستوجب الاسراع إلى تحقيق برنامج الانقاذ المالى ،

حتى ولو أدى ذلك إلى العدول عن إجابة كثير من المطالب التى تعلقت بها آمال الطوائف ، لاسيما لأن المشكلات المالية لاتحل نفسها من تلقاء نفسها ، بل إن التواني فى معالجتها يزيدها تعقيدا وخطورة

ويعلم الخبراء فى شؤون المال أن الوسائل المؤدية إلى تحقيق الانقاذ كثيرة ومتنوعة ، وهم لا شك يدركون أيضا أن اختيار أيها ، واستخدامها بالقدر المناسب ، يتطلبان دراسة عميقة وبحثا دقيقا فى جميع الوسائل الصالحة لبيئتها ، حتى إذا تركزت تلك الوسائل فى أوضاعها الصحيحة أثمرت ثمرتها المبتغاة .

ومهمة اختيار تلك الوسائل والتوصية بتفضيل بعضها على بعض ، مهمة شاقة فوق أنها خطيرة ، ومن الخطر أن ينفرد بها شخص واحد ، أو أن يحاولها انسان دون استعانة مهما يؤت من العلم ومهما يبلغ من الذكاء والحصافة . فان مثل هذه المهمة لن تكون تسجيلا لآراء نظرية ، أواعدادا لمذكرات على نمط موضوعات الانشاء المدرسية ، ولكنها تنطوى على دراسات دقيقة للبيانات الفنية . وعلى تمحيص علمى للاحصائيات الرسمية وغير الرسمية ، وعلى تقدير صحيح للاعتبارات المالية والاقتصادية . وجميع هذه التدابير تتطلب ممن يحاولها جهودا مرهقة متواصلة ، ولا تسمح بالدعاية الرخيصة الجوفاء . وهى على كل حال لازمة لوضع أى برنامج شامل لمشروعات محدودة الأهداف ، منجانسة الغايات ، واضحة المعالم ، ممكنة التنفيذ . ولذلك لم نكن مغالين ولا متجنين عندما التمسنا فى مناسبة سابقة من حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء أن يعير الموضوع اهتمامه الشخصى ويستعين بنفر قليل من ذوى الخبرة فى معالجة المشكلات المالية بعيدا عن المهاترات الحزبية ، والاعتبارات الشخصية . ولنا فيما سنه السياسى الراحل ، الرئيس روزفلت قدوة حسنة فقد كادت الفوضى المالية تعم الولايات المتحدة عندما تسلم مقاليد الحكم فى سنة ١٩٣٢ فاستعان بهيئة خبرائه المشهورة BRAIN TRUST فصار عمله سنة تبعها غيره من الحكام كلما تحرج الأمر فى ميدان المال والاقتصاد .

ولا شك فى أنه إجراء ضرورى مشكور ، ذلك الذى اتخذته وزارة

الاقتصاد الوطنى فى إعادة إنشاء المجلس الاقتصادى الأعلى ، ولـكنه يبدو فى الوقت نفسه ، أنه لن يكفى بذاته للاضطلاع بالبحوث والدراسات الواجبة ولا لابداء الرأى فى المواضيع والمشكلات المالية التى تمخضت عنها التطورات الاخيرة، فقد قيل أن النية معقودة على ضم عدد كبير من الرجال إلى عضوية المجلس . وهذه النية إذا نفذت جعلت درجة الانتفاع بنشاط المجلس محدودة لـكثرة أعضائه ، وصعوبة جمعهم فى مواعيد متقاربة ، وحصر مناقشاتهم فى دائرة معينة .

وقيل أيضا أن الاتجاه غالب إلى اختيار أعضاء المجلس من الوزراء ووكلاء الوزارات وكبار رجال المال الأثرياء . ومثل هذا الاتجاه يباعد بين المجلس وبين المقدرة على الانتاج المثمر المتواصل ، لا لأن الأعضاء لا يصلحون للعمل ، ولـكن لأنهم فى الغالب مرهقون بجهود ومسئوليات فى نواح أخرى من النشاط ، فليس لديهم من الوقت مايمكنهم من التفرغ إلى شئون المجلس الاقتصادى الأعلى بالقدر المجدى فى هذه الظروف الفذة .

فالأجدر أن تؤلف إلى جانب المجلس الاقتصادى الأعلى هيئة خبراء ماليين لا يزيد عدد أعضائها على خمسة أو ستة ، على أن يتفرغوا كل الوقت لانجاز المهمة المعهودة إليهم ، وهى تمحيص الوسائل المؤدية الى تحقيق برنامج إنقاذ مالى ، والتوصية بالأصلح منها ، على أساس ما يقومون به من دراسات عملية ، وبحوث فنية ، فى مختلف المرافق المالية والاقتصادية . وقد لايحتاج هؤلاء الخبراء إلى وقت طويل ، بل قد لايزيد الوقت اللازم على أسابيع قليلة ، لانجاز مثل هذه المهمة إذا هم تفرغوا لها ، وإذا هم توافروا عليها متعاونين .

فاذا رئى الأخذ بهذا الاقتراح ، فقد تـكون الفرصة مناسبة لتضم مصر الى خبرائها خبراء أجانب تستعين بهم وتفيد من خدماتهم ، تنفيذا لبرنامج العون الفنى الذى تقدمه هيئة الأمم المتحدة ، أو تطبيقا لمشروع النقطة الرابعة من برنامج الرئيس ترومان ، لاسيما بعد الذى نشر عن موافقة الحـكومة المصرية على الافادة من ذلك المشروع .

٤ ـ الإصلاح المالى

أهم الوسائل المؤدية إلى تحقيقه

أشرنا إلى أن خبراء المال يقررون أن الوسائل المؤدية إلى تحقيق برنامج الانقاذ كثيرة ومنوعة ، ولكن اختيار واحدة من تلك الوسائل دون الأخرى ، أو تفضيل بعضها على بعض ، أو تقديم جانب منها على جوانب أخرى ، كل هذه أمور مرهونة بدراسة تفاصيل الناحية التى يراد معالجتها (ضمن البرنامج الشامل) من حيث تقدير أسلوب العلاج ومبلغ تأثيره ومدته . فكأننا الآن أمام مريض أثقلته العلل فناء بها ، أو كأننا بازاء جريح أثخنته الجراح فوهنت قواه . فالعلاج فى كلتا الحالتين ـ بعد سؤال العون من الله والرحمة ـ إنما تحدده مهارة الطبيب فى تشخيص المرض ، وحسن تقديره لاختيار الدواء وتحديد مقداره ، وفوق ذلك ، مراقبته المتواصلة لدرجة استجابة المريض للعلاج .

وليس بالمستطاع بل ليس بالمفيد فى هذا البحث أن نحاول ابراز التفاصيل الفنية ، أو ايضاح التقديرات الجزئية ، لكل وسيلة من الوسائل التى تؤدى إلى تحقيق الاصلاح المالى فى الظروف الراهنة ، وهى ظروف فى تطور مستمر . ولذلك سنكتفى بعرض خطوطها الرئيسية ، وتحديد اتجاهاتها العملية ، وذلك على سبيل المثال لا على سبيل الحصر مبتعدين عن الدخول فى التفاصيل والجزئيات ، حتى لا يضيع الجوهر فى زوايا الشكليات .

فلئن أردنا مثلا وقف التضخم فى العملة فأمامنا وسائل مختلفة استخدمتها دول أوربا (ومن بينهما انجلترا) ضمن التدابير الخاصة بتثبيت العملة والعودة إلى قاعدة الذهب بعد الحرب العالمية الأولى ، وهى ذاتها الوسائل التى استعانت

بها الدول التى استقرت أحوالها بعد الحرب الأخيرة . وقد كان الانجليز عمليين كعادتهم. أرادوا بعد الحرب الأولى أن يوقفوا تضخم الجنيه الاسترلينى بل أرادوا فوق ذلك، أن يرفعوا قيمته الحقيقية فى السوق الحرة من ثلاثة دولارات وسته وسبعين سنتا إلى أربع دولارات وستة وثمانين سنتا (وكان هذا هو السعر الرسمى للمبادلة) فماذا فعلوا؟ قرروا بادىء ذى بدء أن يضعوا حدا أعلى لاصدار النقد لا يمكن تجاوزه بأى حال من الأحوال . ولكى يتمكنوا من خفض ذلك الحد الأعلى تدريجيا قرروا أن يكون أقل رقم نزل إليه إصدار النقد فى أى سنة هو الحد الأعلى للسنة التالية، وإلى جانب ذلك تعاونت الحكومة مع بنك انجلترا والبنوك الأخرى على توجيه سياسة الائتمان بالأساليب المصرفية المعروفة نحو « الانكماش » وهكذا خفض مقدار أوراق النقد المتداولة فى انجلترا من ١ ,١٨ مليون جنيه فى ديسمبر سنة ١٩١٩ إلى أقل من أربعمائة مليون جنيه فى سنة ١٩٢٥ حين أعلن وزير المالية (مستر تشرشل) عودة الجنيه الاسترلينى إلى قاعدة الذهب .

ولعله يكون من ضروب التعجيز أن تطالب الحكومة المصرية فى هذه الظروف بالعمل على رفع قيمة الجنيه المصرى إلى ما كانت عليه قبل الحرب، ولكنها لاشك قادرة على تثبيتها فى مستوى قريب من مستواها فى العام الماضى مثلا إذا هى أرادت تنفيذ نسبة قليلة جدا مما صنعت انجلترا . فى مقدورها أن تحدد أعلى معدل للاصدار هذا العام على أساس أدنى رقم نزل اليه فى العام الماضى . وإن مهمة الحكومة المصرية فى هذه الحالة أقل مشقة مما كانت عليه مهمة الحكومة البريطانية وأدعى منها إلى النجاح .

بيد أن وسائل وقف التضخم سوف تتعثر، ومزاياه العملية سوف تضيع هباء ، ما لم تصاحبها موازنة الميزانية الحكومية موازنة حقيقية — لا حسابية فقط — تقوم ، فى جانب المصروفات ، على أساس حصرها فى تنفيذ خدمات عامة محددة وبأقل تكاليف ، وفى جانب الايرادات ، على أساس استقطاع

أقل مايمكن من دخول الأفراد حتى لاتتعطل المشروعات المنتجة ويضعف الانتاج الأهلى .

وفى ضوء هذه الاعتبارات ، ينبغى أن تتجه تدابير موازنة الميزانية ، أولا وقبل أى شىء آخر إلى ضغط المصروفات العامة ، ضغطا قد تنكره طوائف ، وقد تمالئه طوائف أخرى ولكنه ألزم مايكون لمكافحة الغلاء مكافحة مثمرة ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادى الاجتماعى ، وتنشيط الطاقة الانتاجية . فعلينا أن نوطن النفس على اتخاذ اجراءات صارمة ولكنها قد تكون موقوتة ، والاقدام على تضحيات قاسية ولكنها محدودة ، فى سبيل الوطن وعزته ، والأمة ومستقبلها ، ولا بأس من الاشارة فى هذا المقام إلى أهم الاجراءات التى يتعين النظر فى أمر تنفيذها بالقدر المناسب وفى أقرب وقت ممكن .

أولا - إلغاء المشروعات الكمالية وما فى حكمها والانتفاع بالوفر الناتج منها فى خفض الضرائب غير المباشرة لاسيما المكوس الجمركية التى ينوء بأعبائها الفقراء .

ثانياً - إعادة النظر فى الخدمات التى تؤديها الحكومة (فيما عدا شئون الأمن والمحاكم والصحة والتعليم) بقصد وقف ما لاتدعو إليه ضرورة بالغة أو تأجيله .

ثالثاً . إعادة النظر فى اعتمادات الخدمات الرئيسية ذاتها - اعتمادات الأمن والمحاكم والصحة والتعليم - لتنظيم الانتفاع بها على أحسن وجه وإلغاء ما لا يلزم منها .

رابعاً - مراقبة اعتمادات الدفاع مراقبة فنية معقولة حتى لاتمتد إليها يد الاسراف وحتى تظل مقصورة على مطالب الدفاع الحقيقية دون سواها .

خامساً - إدماج الوزارات ذات الاختصاصات المتقاربة فى وزارة واحدة

وبذلك يمكن تخفيض عددها إلى عشرة أو أقل كما يمكن عندئذ إلغاء المصالح التى لاتدعو إلى وجودها حاجة .

سادساً ـ تخفيض اعتمادات الوظائف الدائمة بنسبة ٧ ٪ كل عام لمدة خمس سنوات على أن تشمل إجراءات التخفيض إلغاء الزيادة فى الدرجات التى رفعت منذ سنة ١٩٣٩ وتبسيط الاجراءات الحكوميه والانصراف عن المغالاة فى نظام المركزيه ليتسنى إلغاء وظائف تزيد على الحاجه دون إضرار بحركة العمل أو تعطيلها .

سابعاً ـ تمكين ديوان المحاسبة من فرض رقابة فعلية على جميع أبواب المصروفات العامة وكذلك الأخذ بمبدأ المسئولية الشخصية لكل من يخالف التعليمات المالية .

وقد تبدو هذه التدابير صارمة لاسيما إذا كانت تتناول الغاء عدد كبير من الوظائف أو تخفيض درجاتها . ولكن قليلا من التأمل وتغليب العقل على العاطفة يبرز ضرورة هذه التدابير كما أنه يزيل الاعتراض على تضحيات مؤقتة قد يطلب الى فئة من الشعب تحملها .

ولاشك فى أن أى اقتراح بتخفيض اعتمادات الوظائف سيقابل بشديد الاستنكار ان لم نقل ببالغ الاستهجان ، لامن طوائف تشكو قلة المرتب الحكومى فحسب ، بل أيضا من مصالح وإدارات تشكو قلة الأيدى العاملة بها . ولكنها الحقائق التى لايمكن انكارها أو تجاهلها والتى يحسها سائر الشعب إحساسا عميقا تنادى بأن اعتمادات الوظائف فى جملتها ، لاتتناسب مع موارد الدولة ، فلابد من تخفيضها صونا لتلك الموارد نفسها من الانهيار .

فالثابت من أرقام الميزانية أن اعتمادات الوظيفة والموظفين صارت تستنفد مايقرب من نصف المبالغ المقدرة للايرادات الحكومية هذا العام . والثابت أيضا أن الوظائف الملكية الدائمة زاد عددها من ٣٧,٩٢٨ فى سنة ١٩٤٠ الى ٨٩,٤١١ فى سنة ١٩٥٠ . ولكن تخفيض الاعتمادات بالنسبة المقترحة فى غضون خمس سنوات لايستتبع تشريد شاغلى الوظائف الحالية ،

ولا حرمانهم أسـباب الرزق والحياة ، أو حرمان من يعولون من الآباء والابناء ، بل على العكس قد يفتح أمام الموظفين وأمام غيرهم أبوابا كانت موصدة ، ويكشف لهم آفاقا كانت محجوبه . وهل من شك فى أن المغالاة فى انشاء الوظائف الجديدة ورفع الدرجات كانت السبب الأكبر فى عجز الحكومة عن تحسين حالة أغلبيه الموظفين وتعديل مرتباتهم بما يتناسب مع انتاجهم الحقيقى وتكاليف المعيشة ؟ وهل من شك فى أن كثرة الوظائف فى الظروف الحاضرة تضر عامة الموظفين ولا تنفع الدولة فى شىء ؟

وتخفيض اعتمادات الوظائف لابد أن يتم ضمن برنامج اصلاح شامل . فاذا اقتضى تنفيذ هذا البرنامج تسريح عدد من الموظفين الحكوميين فهو كفيل أولا باعادة تدريبهم على مهن يختارونها أو يصلحون لها ، وثانيا بضم الصالح منهم الى القوات المسلحة وهى فى مسيس الحاجة الى عناصر مثقفة ، وثالثا بالانتفاع بهم فى ميدان التجارة والصناعة ، لاسيما فى مشروعات الانعاش الاقتصادى . وهكذا تتحول كفاياتهم الى نشاط بعد خمود والى اثمار بعد عقم .

والمصالح والادارات التى تشكو قلة الأيدى العاملة تقابلها مصالح صارت ولا عمل لها إلا تصيد العمل ، فهى لا تتعفف عن استنباط أساليب مضايقة عباد الله فى نشاطهم ، وهى لا تتورع عن المغالاة فى تعقيد الاجراءات الإدارية حتى يتسنى لها الادعاء أن خدماتها ضرورية لتحقيق مصلحة عامة . وعلى أية حال فان المشكلة قبل كل شىء وفوق كل شىء مشكلة تدبير أموال لا يمكن الاقتصاد القومى الاستمرار فى تحملها دون أن تتصدع جوانبه .

والحكومة الآن تضع الكادر العام الذى وعدت به فى أكثر من مناسبة والذى استقدمت من أجله خبيرا بريطانيا ليزيل هذا الكادر أسباب شكوى الطوائف ، ويمنع تدخل الحزبية السافرة فى التعيين ، ويقضى على تسعير الأجازة العلمية . وهذا عمل جليل تشكر عليه الحكومة ، ولكنه على أحسن الفروض لا يعالج تضخم اعتمادات الوظائف . وإذا كان تأمين الموظفين

بالكادر العام صار لازما فالزم منه تأمين الأمة من أن تحتمل أعباء لا طاقة لها باحتمالها (١) .

وما يقال عن ضرورة تخفيض اعتمادات الوظائف يقال عن ضرورة الانصراف مؤقتا عن كثير من المشروعات الاجتماعية وفى مقدمتها مشروع الضمان الاجتماعى .

أن مجرد التفكير فى مشروع كمشروع الضمان الاجتماعى يهز مشاعر المصلحين جميعا وتنفيذ مثل هذا المشروع سيكون دائما من دواعى الفخر فى أى بلد وفى أى جيل . وليس فى مصر وطنى واحد لا يتمنى أن يأتى قريبا اليوم الذى يتحقق فيه هذا المشروع ذو الغاية النبيلة والمقصد المحمود .

ولكنها دائما ظروف المال القاسية تتحكم فى أحلام المرء وآماله وهذه الظروف فى مصر هى التى تجعل مشروع الضمان الاجتماعى بمثابة الغذاء الحلو الشهى ولكنه غذاء دسم لا يحتمله المريض ، وعليه أولا أن يتجرع كأس الدواء المر — دواء الاقتصاد فى النفقات والعمل على زيادة الموارد .

---

(١) نشرت الاهرام فى (١٩٥٠/١٢/١٦ حديثا تحت عنوان « المرتبات ٤٢ ٪ من ميزانية الدولة . سوء توزيع العمل وقلة إنتاج الموظفين . لجنة لتحديد الاختصاص وتبسيط الاجراءات » . ولعل صاحب الحديث ذلك الكبير المختص واحد من كبار موظفى ديوان المحاسبة لانه بدأ حديثه بالقول « إن ديوان المحاسبة لمس قلة إنتاج الاداة الحكومية وسوء توزيع موظفيها وافتقارها إلى الكثير من أسباب التنظيم وتحديد الاختصاص بين موظفيها وأقسامها المختلفة ومن الازدواج والتضارب فى الاعمال التى بها مصالح أخرى إلى تعقيد إجراءات التنفيذ وطول الوقت التى تستغرقه » .

وختم الحديث بقوله « ومن رأى ديوان المحاسبة أن فى مقدمة وسائل علاج هذه المشكلة المبادرة إلى تأليف لجنة لتعيد النظر فى توزيع الموظفين بين المصالح المختلفة بعد دراسة الاعمال وتحديدها فى كل وزارة أو مصلحة أو إدارة وبيان العدد اللازم من الموظفين لانجازها بكفاية وسرعة وتبسيط إجراءات التنفيذ والقضاء على المركزية . على أن يصدر قانون بتأليف تلك اللجنة تحدد فيه اختصاصاتها وأن يحدد لها أجل معين لانجاز مهمتها » .

أن تنفيذ مشروع الضمان الاجتماعى فى حدود الأهداف المقترحة وهى متواضعة يحتاج إلى سبعة ملايين أو ثمانية وهذه الملايين ستنفق جميعها فى مطالب الاستهلاك المباشر، فهل يمكن موارد الميزانية أن تتحمل هذا العبء الجديد بصفة مستديمة ؟ أم هل الأجدر أن نتجه أولا نحو المشروعات المنمية لدخول الأفراد فى المدن وفى الريف وذلك بتحسين وسائل الانتاج ونشر الصناعات الريفية مثلا ؟

أن المعضلة الكبرى فى مصر هى معضلة تنمية الانتـــاج قبل زيادة الاستهلاك .

هـ — تمويل مشروعات الانعاش

١ — تنمية الادخار الاختيارى

مهما تختلف أراء رجال الاقتصاد ، ومهما تتباين اتجاهاتهم ، فى تقدير مجهود الحكومة فى الميدان الاقتصادى ، فالثابت من تجارب جميع البلاد فى ظروف مماثلة للظروف فى مصر ، أن نجاح مشروعات الانعاش ، مرهون بسياسة الحكومة واجراءاتها فى ناحيتين هامتين .

أما الناحية الأولى ، وقد سبق الحديث عنها ، فتتعلق باصلاح الادارة المالية كشرط أساسى لقيام حالة الانعاش الاقتصادى ، بالقدر الذى يحققه ذلك الاصلاح من حسن استعمال الأموال المدخرة ومنع تبديدها فى أوجه الاستهلاك المؤجل أو الاختزان العقيم . وليس معنى هذا القول أن الادارة المالية الصالحة تؤدى حتما إلى الانعاش الاقتصادى ، دون أن تكون هناك موارد مادية ، بل المعنى المقصود هو أن الادارة المالية الفاسدة تعوق الانعاش وتجعل كل مجهود فى هذا المضمار ضائعا .

وأما الناحية الثانية ، فهى ناحية الاعداد الفنى والتسهيلات القانونية والادارية . فليس بخاف أن الحكومة يجتمع لديها ، مالا يجتمع لدى الهيئات الأهلية ، من وسائل القانون وأساليب الادارة ، ويتوفر عندها مالا يتوفر عند الأفراد من مال وخبراء ، ويسهل عليها مالا يستطيعه الأفراد والهيئات ، من الحصول على العون الفنى الذى تقدمه المنظمات الدولية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، وكل هذه مزايا واضحة تيسر بحث مشروعات الانعاش فى جميع جزئياتها ، وتقدير تكاليفها ، وتحديد نتائجها ، ثم اختيار الأصلح منها ، ونشرها على الملأ لنقدها ومناقشتها فى جو من الحرية والصراحة . ولا تقف جهود الحكومة عند هذا الحد ، بل عليها أن تعود

إلى معاونة الأفراد والشركات التى تتولى تلك المشروعات ، عن طريق تقديم الارشادات الفنية ، والمساعدات العلمية ، والادارية ، طوال مدة تنفيذها واستغلالها وفى هذا الميدان أيضا ، يجب على الحكومة ، أن تعيد النظر فى كثير من القيود والاجراءات الادارية ، بقصد إلغائها أو تخفيفها أو تبسيطها ، حتى لاتحد من النشاط الصناعى المنتج ، وتعوق مشروعات الانعاش الفردية .

فاصلاح الادارة المالية اصلاحا شاملا ، واعداد المشروعات اعدادا فنيا كاملا ، شرطان أساسيان ، ينبغى أن يتوافرا ، قبل البحث فى أصلح وسائل التمويل ، وأقلها نفقة .

وغنى عن البيان أن مشكلة التمويل ، تتصل - فى جوهرها - بتدابير تنمية الادخار الوطنى من جهة ، وبأساليب اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية من جهة أخرى .

وتدابير تنمية الادخار الوطنى ، ذات شقين ، ينتهى الشق الأول إلى تشجيع الأفراد والهيئات على الادخار مع ترغيبهم فى استثمار مدخراتهم بدلا من اختزانها ، ويسمى هـــذا النوع من الادخار فى لغة الفنيين - بالادخار الاختيارى .

وأما الشق الثانى من تدابير تنمية الادخار الوطنى ، فيتصل باجراءات الحكومة الخاصة بتخصيص جانب من إيراداتها ، لاستخدامها فى مشروعات إقتصادية يؤدى إلى زيادة الطاقة الانتاجية ، ونمو الثروة القومية ، وهذا النوع من الادخار يسمى بالادخار الاجبارى ، أو الادخار المتعمد DELIBERATE SAVING ، تمييزا له عن ادخار الأفراد الاختيارى .

وغير خاف ، أن رغبة الأفراد فى الادخار ، لاتزال محدودة جدا بالنسبه لغالبية السكان فى مصر ، ولكن أقل منها ، قدرتهم على الادخار فى الظروف الحاضرة ، فواجب الحكومة فى هذه الحال - ومهما يكن مستوى

الادخار منخفضا ـ أن تتبع سياسة مالية ، من شأنها الافادة من ذلك القدر المحدود ثم العمل على زيادته زيادة مطردة . وتحقيقا لهذه الغاية ، يتعين على الحكومة أن تهيء من التسهيلات مايرغب المدخرين ، فى ايداع أموالهم المدخرة فى منظمات مصرفيه أو هيئات مالية ، تعمل فى ميدان الاستثمار ، بدلا من تبديدها فيما لايفيد ولايثمر وبدلا من اختزانها فى صورة نقود وحلى وممتلكات عقيمة الانتاج ، وينبغى أن تكون هذه التسهيلات ، عامة شاملة ، وأن تكون أيضا متنوعة تتكافأ مع أحوال المدخرين الاجتماعية ومع ظروفهم الاقتصادية . وتشمل هذه التسهيلات إنشاء مؤسسات حكومية وتشجيع إنشاء مؤسسات أهلية ، كصناديق التوفير بمصلحة البريد وفروعها ، والبنوك التجارية وفروعها ، والبنوك الزراعية والمصارف التعاونية ، ـ ولكن فائدة هذه المؤسسات لن تتم ، والغاية من إنشائها لن تتحقق ، إلا إذا كانت اجراءاتها مبسطة ، وكان التعامل معها ميسورا لجميع الأفراد ، كل بحسب حالته وعلى قدر إدراكه .

وهناك وسائل أخرى لتشجيع الادخار الاختيارى ، اثبتت تجارب الأمم الأخرى صلاحيتها فى ظروف تشابه ظروف مصر ، ولكن شرح هذه الوسائل يطول ، والكلام عنها بالتفصيل يخرج هذا البحث عن غرضه الرئيسى ، ولذلك سنكتفى بالاشارة إلى أهمها .

فمن أهم وسائل تشجيع الادخار الاختيارى تخفيف الضرائب على الأموال المدخرة أو اعفاؤها منها ، لاسيما إذا كان استثمارها فى مشروعات ذات طابع قومى ، ومنها أيضاً تشجيع الهيئات التجارية والصناعية ، على إعادة استخدام أرباحها فى المشروعات الاقتصادية ، بدلا من توزيعها جملة واحدة على المساهمين الذين قد لاتغريهم ظروفهم على الادخار ، وكذلك من أهم وسائل التشجيع ، استخدام أنواع معينة من اليانصيب ، لترغب الأفراد فى الاكتتاب فى مشروعات خاصة ، ومنها أيضاً ، إيجاد صلة بين الأموال المدخرة فى منطقة معينه وبين مشروعات الانعاش فى ذات المنطقة ، كما

هى الحال مثلا فى قروض تعقدها مجالس المديريات والمنظمات الاقليمية لتنفيذ مشروعات إقليمية .

وأخيراً وليس آخراً ينبغى أن تتضمن وسائل تشجيع الادخار الاختيارى، تنظيم السوق المالية وتبسيط إجراءاتها، ليسهل على المدخرين توظيف أموالهم، وليحصل اصحاب الأعمال والقائمين بامر مشروعات الانعاش، على ما يحتجون إليه منها، دون كبير عناء ودون أن يسلكوا طرقا ملتوية .

ويجب على الحكومة فى معالجتها لوسائل تشجيع الادخار الاختيارى، أن تلاحظ تلك الظاهرة الخطيرة التى تتمثل فى إقبال كثير من ذوى اليسار، على استثمار أموالهم فى شراء عقارات وأراضى زراعية، وهذا أعقم أنواع الاستثمار . ولعل هذا الاقبال، ناتج من ضعف الثقة بالمشروعات التجارية والصناعية، ومن المزايا الاجتماعية التى يجنيها أصحاب العقارات والاراضى، أو من المعاملة الممتازة التى يتمتعون بها فى تقدير الضرائب المستحقة عليهم . إذ المتبع فى ربط الضرائب الزراعية والعقارية أن يكون على أساس التقدير الاجتهادى المنخفض لا على أساس الدخل الحقيقى أو الانتفاع الحقيقى من العقار . وجميع هذه الأمور تحتاج إلى معالجة حاسمة سليمة الأهداف .

هذه أهم الوسائل المؤدية إلى تشجيع الادخار الاختيارى، وتوجيهه نحو تمويل مشروعات الانعاش الاقتصادى، ولكن مقدرة الأفراد على الادخار، لا تكفى فى معظم الأحيان لتدبير المال اللازم لتنفيذ جميع مشروعات الانعاش، ولذلك، يمكن الحكومة أن تعوض هذا النقص، بتخصيص جانب من مواردها لاستخدامه فى تمويل المشروعات الانتاجية .

ز ـ تمويل مشروعات الانعاش

٢ ـ الموارد الحكومية

قد يظن بعض الناس أن الظروف الراهنة تساعد على التوسع فى مشروعات الانعاش وتمويلها . ذلك لأنهم يلمسون ظاهرة التضخم المالى وما انتهت إليه من ارتفاع كبير فى الاسعار مع بقاء مستوى الدخول النقدية لأغلبية السكان فى وضع ثابت لايكاد يتغير ، فترتب على ذلك أن تضخمت أرباح فئة صغيرة أو ايراداتهم ، تضخما مقياسه مقدار الهبوط المشاهد فى القيمة الحقيقية للدخول التى ظلت ثابتة . وغير خاف أن تضخم الأرباح ـ فى رأى أهل المنطق ـ يسمح للحكومة ، عن طريق الضرائب التى تفرضها على تلك الأرباح أوالقروض التى تعقدها مع أصحابها ، باستخدامها فى المشروعات المنتجة أو المشروعات المنمية للثروة الاجتماعية .

ولكن خصائص الموقف فى مصر تجعل مثل هذه النتيجة المنطقية غير مطابقة للواقع ، فقد طغى حب الظهور ، واستولت عزة الجاه على أولئك الذين تضخمت أرباحهم ، وهم كبار المزارعين أولا ، وغلبتهم مظاهر الترف والمغالاة فى استكمال أسبابه ، فنى هذه الناحية استنفدت ملايين الأرباح المتضخمة ، وما تبقى منها توجه به ذووه نحو شراء الأراضى الزراعيـــة والعقارات ونحو انشاء المبانى المخصصة للاستغلال ، ولذلك يلمس المتتبع للتطورات الاقتصادية زيادة محسوسة فى أثمان الأراضى الزراعية والأراضى المعدة للبناء ، وهذا ضرب من ضروب الاستثمار « العقيم » لأنه لايؤدى إلى جهود اقتصادية مركبة (أو مضاعفة) على غرار الاستثمار الصناعى مثلا .

ولم تكن الحكومة ـ منذ ظهور التضخم المالى ـ أقل فى اسرافها من أثرياء

القوم . فعمدت إلى التوسع فى مشروعات المظهرية ، واستسلمت إلى الرغبة الطبيعية عند جميع الادارات الحكومية فى توسيع اختصاصاتها ونشر نفوذها وتحسين حالة رئيسها أو رؤسائها ، فتضخمت الاعتمادات الحكومية سنة بعد أخرى ، وكانت ظاهرة هذا التضخم ارتفاع نسبة الاعتمادات « الدائمة » كاعتمادات الوظائف والوظيفة وهى الآن تستنفد نصف ايرادات الدولة .

وعلى ضوء هذه الحقائق تبدو الموارد الحكومية العادية محدودة النطاق ، كما تبدو مصاعب الاكتفاء بها فى تمويل مشروعات الانعاش الاقتصادى ، إذ أن الحكومة لاتستطيع زيادة الضرائب غير المباشرة زيادة كبيرة ، بل لابد لها من الاحتراس من هبوط حصيلة الضرائب وخاصة المكوس الجمركية . فليس أمام الحكومة إلا الضرائب المباشرة تفرضها بالقدر الذى لايؤثر فى النشاط الصناعى والتجارى ، وإذا هى نجحت فى زيادة حصيلة الضرائب المباشرة ـ لاسيما الضريبة التصاعدية على الدخول المتضخمة ـ فجدير بها أن تستخدم جانبا من هذه الزيادة فى تخفيف أعباء الضرائب غير المباشرة التى تنوء بها الطبقات الفقيرة فى وقت تشتد فيه موجة الغلاء .

ولكن مهما تكن الصعوبات كبيرة فلا مندوحة من التغلب على بعضها على الأقل ولا يزال أمام الحكومة ، إلى جانب خفض الاعتمادات الدائمة على نحو ما أسلفنا ذكره ، مجال لاعادة النظر فى الأسس التى يقوم عليها توزيع أعباء الضرائب والاتجاه بها نحو تطبيق مبدأ « القدرة على الدفع » وتحقيق المساواة بين الممولين الزراعيين وغيرهم من التجار وأصحاب الأعمال على أساس ربط الضريبة وتحصيلها على دخول الممولين الزراعيين الفعلية . ولعل الحكومة فى معالجتها لهذه الأمور تجد اعتبارات إقتصادية تبرر فى الظروف الراهنة ، فرض ضريبة على رأس المال يكون وعاؤها القيم المتضخمة للأراضى الزراعية وأراضى البناء فى المدن الكبيرة ، على أن يقتصر استخدام حصيلة هذه الضريبة على المشروعات التى تفيد الملاك الزراعيين وأصحاب العقارات .

وسواء تمكنت الحكومة أم لم تتمكن ، من زيادة مواردها « الصافية » عن طريق تعديل نظام الضرائب أو خفض الاعتمادات « الثابتة » أو كليهما معا ، فالأمر الذى لاشك فيه أنها مطالبة بالتعجيل بتنفيذ مشروعات لا يمكن الأفراد ولا الهيئات التجارية أن تتوافر على تنفيذها ، أما لانعدام عنصر الكسب التجارى فيها أو لضخامة رأس المال اللازم لها . أو لغير ذلك من الأسباب الخاصة . مثال ذلك مشروعات الاصلاح الاجتماعى لتوفير مياه الشرب والعلاج ومشروعات تنمية الثروة الاجتماعية كنشر التعليم والتدريب المهنى وتيسير وسائل المواصلات ، والمشروعات العمرانية مثل كهربة خزان أسوان وتحسين الرى والصرف واصلاح الأراضى البور . ومعظم هذه المشروعات تحتاج إلى أموال طائلة للبدء فى تنفيذها ، وإلى نفقات متواصلة لعدة سنوات قبل أن تؤتى ثمارها . فأين للحكومة أن تحصل على هذه الأموال دون التغلب على الصعوبات التى سبق الاشارة إليها ؟

يتجه التفكير أول ما يتجه ، إلى وسائل الاقتراض من الشعب أو بعبارة أصح الاقتراض من أولئك الذين أدخروا المال ليقرضوه ، وغنى عن البيان أن الالتجاء الى القروض فى تمويل كثير من المشروعات الحكومية ، إجراء لا غبار عليه ، لاسيما إذا كانت طبيعة تلك المشروعات لا تسمح باخضاعها للأساليب التجارية المجردة . ولكن الشواهد تدل على أن ظروف الاقتراض فى نطاق واسع لا تزال غير مواتية ، وأن الصعوبات التى تواجهها الحكومة فى تعديل مواردها وفى تغيير أوجه الانفاق فى مصروفاتها على نحو ما أسفلنا ، هى نفس الصعوبات التى تحول دون تيسير وسائل الاقتراض . وما وفرة المال التى يتخيلها الناس عند الاثرياء إلا كالسراب يحسبه الظمآن ماء ، فالأثرياء ينفقون أكبر جانب من دخلهم فى استكمال أسباب الرفاهية ، وما بقى منه ينحصر فى الاستغلال « العقيم » فى شراء الأراضى الزراعية والعقارات وفى البناء .

وعلاوة على ما تقدم ، فان تيسير الاقتراض الشعبى الناجح ، ينبغى

التمهيد له بتدابير معينة فى مقدمتها إصلاح الادارة المالية لاكتساب ثقة المكتتب وتأمينه على ماله ، لا سيما إذا كان فى النية تخصيص المال المقترض لتمويل مشروعات لا تنتج أرباحا سنوية أولا يستطيع المكتتب أن يعتبر نفسه واحدا من مالكيها .

ومهما يكن من أمر ، فان نطاق الاقتراض الشعبي سيظل محدودا مادام الانتاج الأهلى جامدا ، لأن الانتاج الجامد يحد من رغبة الأفراد فى الادخار ومقدرتهم عليه ، فاذا حاولت الحكومة أن تقترض والحالة باقية على ما هى عليه ، فان أى نجاح تصادفه لا بد يقابله عجز فى الأموال التى كان يمكن استثمارها فى الصناعة والتجارة .

هذه هى الصعاب العملية التى تحول دون تخصيص جانب كبير من الموارد الحكومية لتمويل المشروعات الانشائية ، ولكنها صعاب مهما تعظم فانها لا تدعو إلى اليأس ولا تخلى الحكومة من مسئولية العمل السريع الناجز للتغلب عليها بالوسائل والاساليب السابق ذكرها .

وربما ظن بعض الناس أن فى مقدور الحكومة أن تستخدم الارصدة الاسترلينية المجمدة — متى أفرج عنها — فى تمويل المشروعات الانشائية . ولكن بعض الظن اثم . فليست هذه الارصدة ملكا للحكومة بل هى ملك للأفراد والهيئات الخاصة ، وهى على أية حال تمثل « غطاء » العملة المتداولة فى مصر سواء كانت بنكنوت أو ودائع محفوظة فى المصارف .

هذا وينبغى أن نذكر أن تجميد الارصدة الاسترلينية لم يلهم السلطات المصرية — كما كان الواجب يقضى — بحبس جانب من العملة المتداولة . بل على العكس لجأت السلطات إلى زيادة التداول بإصدار القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٤٨ بالاذن لوزير المالية بطبع أذونات على الخزانة تخصص لغطاء البنكنوت ، وقد عدل هذا القانون فى أوائل شهر نوفمبر سنه ١٩٥٠ لتوسيع حدود الزيادة فى التداول بمضاعفة المقادير المسموح بطبعها من أذونات الخزانة .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات يجب الاحتراس من الزلل عند تقدير القيمة العملية للافراج عن الارصدة المجمدة . ففائدة الافراج تكاد تنحصر فى تمكين السلطات المصرفية من استبدال مقادير أكبر من العملة المصرية بالجنيه الاسترلينى أو بالعملات الاجنبية الممكن مبادلتها بالجنيه الاسترلينى ، كما أنه يمكنها من مواجهة العجز فى الميزان الحسابى مهما كان مصدره أو البواعث عليه .

وليس معنى هذا أن الافراج عن الارصدة المجمدة لن يفيد الاقتصاد المصرى . فهذه الارصدة إذا استثنينا المقدار اللازم لشراء عملة أجنبيه حرة أو ذهب لغطاء البنكنوت تعتبر فى وضعها الراهن بمثابه مدخرات معطلة ، أو هى مدخرات نحن مجبرون على استثمارها فى انجلترا فى أوجه لاتنفع النشاط الاقتصادى فى مصر . ولكن المعنى المقصود أن الفائدة الحقيقيه من الافراج عنها رهن برغبه الافراد والهيئات التى تملكها (ملكيه مباشرة أو عن طريق البنوك) فى استثمارها فى مشروعات مصريه . وإذن فواجب الحكومه أن تعمل الى جانب سعيها فى الافراج عن هذه الارصدة ، على تهيئه الظروف المواتيه لتشجيع أصحابها على استخدامها فى الاعمال المحلية النافعة .

٧ - توظيف رؤوس الأموال الاجنبية

فى المشروعات المصرية

مامن شك فى أن مجال النشاط الاقتصادى فى مصر لايزال واسعا لاسيما فى ناحية الصناعات الحديثة ، ولكن الاستزادة من ذلك النشاط تحتاج فوق الرغبة فيها إلى أموال طائلة وإلى رؤوس تفكر وتدبر .

وفى مصر موارد طبيعية لايستهان بها ، وأهلها يتطلعون إلى نهضة صناعية رشيدة ، تيسر لهم وسائل الانتفاع بتلك الموارد الطبيعية ، وتسمح برفع مستوى معيشتهم وزيادة رخائهم . ولكن المال اللازم ينقصهم إذا سارت حركة التصنيع والمشروعات العمرانية فى نطاق واسع .

ولذلك سمعنا الترحيب كل الترحيب من جميع المصريين ، حكومة وشعبا بمساهمة رؤوس الأموال الأجنبية فى مشروعات الانعاش الاقتصادى ، مادامت هذه المساهمة تحقق المنافع المشتركة ولاتتعارض مع الاعتبارات الوطنية الصحيحة .

وغنى عن البيان أن ، الاستعانة برؤوس الاموال الاجنبية لاتنتهى بجلب الاموال إلى مصر لاستخدامها فى تمويل مشروعات منتجة ، فان الاهم من الاموال ، وهى ضرورية ، الانتفاع بخدمات أصحابها وخبرتهم وتجاربهم العملية فى أنشاء الصناعات الحديثة وتنظيمها وإدارتها ، وهكذا ينبغى أن نذكر دائما أن مزايا الاستعانة برؤوس الاموال الاجنبية غير مقصورة على تدبير المال . بل أن الجانب الاهم فيها هو توفير الخبرة الفنية ونظام الادارة . ولنذكر أن الولايات المتحدة الامريكية . وقد بلغت فى الصناعة شأنا لم تبلغه أمة من قبل ، لاتزال تتمسك بأهداب سياسة

الاستعانة برجال الاعمال الاجانب وخبرائهم ، وهى تغريهم بالمال وبتيسير الاقامة والانتقال أحيانا ، وبالامتيازات الادبية أحياناأخرى ، حتى يهجروا أوطانهم الاصلية ليستوطنوا العالم الجديد .

ومساهمة رؤوس الاموال الاجنبية تتأتى عن طريقين رئيسين . أولهما القروض الحكومية وثانيهما التوظيف المباشر الذى تعمد إليه الهيئات الاجنبية والافراد الاجانب لحسابهم الخاص

فاما القروض الحكومية وهى التى يمكن أن تعقدها الحكومة مع حكومات أجنبية كحكومة الولايات المتحدة أو مع منظمات دولية كالبنك الدولى ، فانها تبدو لأول وهلة من خير الوسائل وأيسرها فى الوقت الحاضر ، وخاصة إذا رصدت حصيلتها لتمويل مشروعات عمرانية أو مشروعات منمية للثروة الاجتماعية كتلك التى لاتجتذب إليها رؤوس الاموال التى يملكها الافراد ولكن عقد قروض حكومية قد يثير ، فى الظروف الدولية القائمة ، اعتبارات سياسية وأخرى دبلوماسية ، وليس هذا البحث مجال النظر فيها .

وأماالاستثمار الفردى فقد أصابه وهن شديد ، واعتراه فتور بالغ منذ نشوب الحرب العالمية الأخيرة . وكانت الآمال معقودة على انتهاء الحرب لتهيئة فرصة الاستزادة من مساهمة المستثمرين الأجانب . ولكن الحالة ـ مع الاسف ـ زادت سوءا بعد الحرب على ما كانت عليه خلالها . فالاضطراب مستمر فى العلاقات الدولية ، والقيود باقية على عمليات المبادلة وانتقال رؤوس الأموال ، وحركة التشهير والدعاية المغرضة ضد المصريين ربما أثرت كثيرا فى نفوس البسطاء من المستثمرين . وفوق ذلك فان خروج مصر من كتلة البلاد الاسترلينية فى صيف سنة ١٩٤٧ حملها على فرض قيود جديدة على عمليات المبادلة مع تلك البلاد .

وإلى جانب هذه الصعوبات توجد إعتبارات رآها الأجانب عقبات

فى سبيل مساهمتهم الفعلية فى المشروعات المحلية . وأهم هذه الاعتبارات :

أولا ـ الإبطاء فى عقد معاهدات الإقامة مع الدول الأجنبية لا سيما بعد إلغاء المحاكم المختلطة .

ثانيا ـ القيود التى تضمنها قانون الشركات المساهمة فيما يتعلق بنسبة رأس المال الأجنبى وكذلك نسبة الموظفين والعمال الأجانب .

ثالثا ـ الإجراءات الإدارية الخاصة بهجرة الأجانب إلى مصر وإقامتهم فيها.

ولكن هذه جميعها اعتبارات عارضة وليس من المتعذر معالجتها بشىء من الحكمة والأناة ورحابة الصدر التى تحقق المصلحة العامة ولا تنفر الأجانب من التعاون الصادق مع المصريين والمساهمة الفعالة فى المشروعات النافعة . وقد ظهر أخيراً تحول واضح فى الأوساط الحكومية نأمل أن يكون باكورة خير فى زيادة التمسك بالجوهر دون الشكل ، واعتراف بمنطق الحوادث دون التقيد باعتبارات ذات أهداف ضيقة ، فمن ذلك أن معالى وزير التجارة والصناعة تحدث إلى مندوب الأهرام فذكر أن قانون الشركات المساهمة لم يحقق الأهداف القومية ، وأن لجنة تألفت لبحث التعديلات التى يجب إدخالها على نصوصه .

ومن الأمور البديهة أن المستثمر الأجنبى يجتذبه نحو موطن الإستثمار عاملان رئيسيان : أولهما عامل الربح ، وثانيهما ـ وربما كان أكبر العاملين أهمية ـ هو عامل الإطمئنان على مستقبل ثروته .

ولما كان الإستثمار الأجنبى من أهم الوسائل التى ساعدت على تنمية التجارة بين الأمم وأدت إلى تنشيط الإنتاج فى العالم لاسيما فى البلاد التى لم تستكمل نموها الإقتصادى ، ولما كان فتور حركة الإستثمار خلال السنوات الأخيرة يعوق الجهود المبذولة فى سبيل انعاش العالم ، فقد عمدت المنظمات الدولية إلى دراسة مشكلة الإستثمار الأجنبى ، وبحث ظروفه وملابساته فى

الوقت الحاضر ، والتوصية بتدابير من شأنها تشجيعه على العودة إلى النشاط فى نطاق أوسع .

وأهم التدابير التى أوصى بها الخبراء لاستمالة المستثمر الأجنبى، أن تعلن الحكومات ذات الشأن ، قبولها الامتناع عن سن أى تشريع يحول دون تمكين المستثمر من الحصول على ريع مناسب ، ودون تيسير تحويله هذا الريع إلى عملة بلاده ،ودون استرداده رأس المال فى وقت معقول، ودون إخضاعه وماله لمعاملة خاصة أو إجراءات شاذة .

وقد اجتمعت كلمة هؤلاء الخبراء على أن مثل هذه التدابير تحتاج إلى تعاون حكومة بلد المستثمر والحكومة فى موطن الاستثمار ، وأن خير الوسائل المؤدية إلى تحقيق هذا التعاون لابد تنتهى إلى عقد اتفاقات ثنائية أو معاهدات دولية تنص على القواعد والشروط الخاصة بمعاملة المستثمر الأجنبى على النحو الآتى : —

أولا — الامتناع عن إخضاعه للضريبة المزدوجة .

ثانيا — الامتناع عن تجميد أرباحه أو رأس ماله .

ثالثا — إبرام معاهدات الاقامة التى تحدد مركز المستثمر الأجنبى وشروط استيطانه ونشاطه الاقتصادى .

ويأمل الخبراء أن يكون إبرام معاهدات الاقامة،الخطوة العملية الأولى فى سبيل تنشيط حركة الاستثمار الأجنبى ، لأنها تزيل مخاوف المستثمرين وخشيتهم من المعاملات الشاذة التى لجأت إليها بعض الحكومات ، لاسيما فى أمور الضرائب المفروضة عليهم ،وفى تقدير التعويضات التى تمنحهم إياها عند تأميم المنشآت التى يملكونها ، أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها لأى سبب لايتصل بظروف المنشآت ذاتها .

والمعروف أن قرار مجلس الوزراء بالموافقة على مبدأ الانتفاع بالمعونة الفنية وفقا للنقطة الرابعة من برنامج الرئيس ترومان مهد السبيل لاستئناف

المباحثات بين ممثلى الحكومة المصرية ومندوبى الحكومة الأمريكية ، بغية الوصول إلى اتفاق مرضى بشأن المشروع الذى تقدمت به الحكومة الأمريكية لابرام معاهدة « للإقامة والصداقة والإقتصاد والتجارة » . ولما كانت المواضيع التى ينطوى عليها هذا الشروع هى ذات المواضيع التى يتمخض عنها البحث فى مشكلة الاستثمار الاجنبى فى مصر ، فالمأمول أن يكون الوصول إلى اتفاق بين الحكومتين فى هذا الشأن نموذجا يهتدى به فى معاملة المستثمرين الأجانب من غير رعايا الحكومة الأمريكية .

حول اتفاق الأرصدة الاسترلينية [1]

بحث تمهيدى فى ما تضمنه النص المنشور من الأحكام [2]

نشرت جريدة « الأســـاس » النص الكامل للاتفاق الذى عقدته الحكومتان المصرية والانجليزية بشأن الأرصدة الاسترلينية ولما كانت أحكامه على أعظم جانب من الخطورة وهو مع ذلك مصوغ فى شكل يصعب على غير الفنيين جلاء غامضة رأينا تبسيطه للقراء مع ابداء ملاحظة عامة على بعض تلك الاحكام .

---

(١) نشر هذا البحث فى أهرام يوم ٢ يوليو سنة ١٩٤٧ تحت المقدمة الآتية :

نشرنا أمس البيانى الرسمى المشترك الخاص بالاتفاق الذى تم بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى موضوع الارصدة الاسترلينية وهو خلو من كل إشارة إلى قواعد الاتفاق ، إذ اكتفى بذكر المدة التى يتناولها وهي الاشهر الستة الباقية من السنة الحالية ولذلك قلنا أمس أنه يتعذر إبداء أى رأى فى قيمته قبل أن ننشر تفاصيله .

« ولكن الاساس » الاغر طلع على القراء أمس بالنص الانجليزى لهذا الاتفاق مع ترجمته باللغة العربية ، وهى ترجمة تختلف فى بعض المواد اختلافا بعيدا عن الاصل . حتى تعذر فهم المقصود من كثير من أحكامه ، فضلا عن أن صعوبة الموضوع فى ذاته جعلت النص الانجليزى نفسه كثير الابهام ، والحق أن هذا الاتفاق قد أفرغ فى قالب وثيقة حسابيه محض يدق فهمها على غير من مارس حسابات المصارف المالية وألم بها كل الالمام ، ولا ينكر أن موضوع الاتفاق شاق معقد وقد يكون للطرفين من الاسباب الفنية ماحتم عليهما إيثار هذا الشكل فى وضع الاتفاق مما لانتعرض له لخروجه عن موضوع اليوم . ولكن لهذه الوثيقة أهمية بالغه . فلا غرو أن يتطلع كل مصرى غيور على مصلحة بلده إلى استيعاب نصوصها وإدراك دقائقها فنرجو من الحكومة أن تشفع بالنص الرسمى مذكرة إيضاحية تقرب موضوع الاتفاق إلى الاذهان لشرح أحكامه . وإن كان من المحقق أن هذا النص الانجليزى نفسه ليس بالنص النهائى الذى ينقل معظم المبادىء الرئيسية التى يتضمنها الاتفاق الرسمى .

وقد تلقينا من حضرة الدكتور محمد على رفعت بحثا تحليلا لاحكامه مبنيا على النص الانجليزى الذى نشر فى جريدة الاساس .

(٢) الوثائق الرسمية للاتفاق منشورة فى آخر الكتاب .

أولا — تقسيم المبالغ المستحقة لمصر

قسمت المبالغ المقومة بالاسترليني المستحقة لمصر (مصارف وأفرادا) إلى قسمين :

أولا : المبالغ المستحقة للأفراد ، فهى لم تجمد أى أنها لاتخضع لقيود هذا الاتفاق (مادة أولى فقرة ى) فيمكن الأفراد التصرف فيها ولكن داخل بلاد الكتلة الاسترلينية فقط (مادة ٢ فقرة ٥) وتدخل فى حساب سمى « الحسابات المصرية » مادة ٢ فقرة ٤ .

ثانيا : المبالغ المستحقة لمصرف من المصارف الكائنة فى مصر ، وهذه المبالغ تنقسم إلى قسمين :

(ا) المبالغ المخصصة لتغطية اعتمادات مفتوحة فى انجلترا لصالح موردين فى تلك البلاد أو فى غيرها (مادة أولى فقرة ٢) وهى مبالغ لاتتناولها قيود التجميد . مثال ذلك : فتح بنك باركليز فى مصر اعتمادا لصالح شركة انجليزية فى انجلترا ارتبطت بتوريد ماكينات لمصر . وتعهد بنك فى انجلترا ، هو عميل بنك باركليز فى مصر ، بدفع هذا الاعتماد إلى الشركة عند تسليمها له بوالص الشحن . فعند التسليم يقوم المصرف فى انجلترا بدفع قيمة الاعتماد بدون قيد ولا شرط ويخصم من أصل الاسترلينى المستحق لبنك باركليز فى مصر . وتدخل هذه الاعتمادات فى حساب سمى « حسابات رقم ١ » وهى الحسابات التى لايسرى عليها التجميد (مادة ٢ فقرتا ٤ و ٥) .

(ب) المبالغ الأخرى المستحقة للبنوك (من أرصدة نقدية وحوالات تجارية وأسهم وسندات انجليزية ومنها غطاء أوراق النقد المصرى . . الخ) فقد جمدت جميعها أى أن البنك لايمكنه التصرف فيها إلا طبقا لأحكام الاتفاق (مادة أولى فقرة ٥) وتدخل هذه المبالغ فى حساب سمى « حسابات رقم ٢ »

ثانيا — مدى الافراج عن الأرصدة .

رأينا أن المبالغ المستحقة للأفراد تبقى حرة داخل الكتلة الاسترلينية وأن المبالغ المخصصة لتغطية اعتمادات المصارف لا تتناولها قيود التجميد ، وبديهى أنها ستنفد عند انتهاء المبالغ المخصصة لتغطية الاعتمادات المفتوحة فى بنوك انجلترا . أما المبالغ الأخرى فهى مجمدة على ما تقدم . ولكن وافقت الحكومة البريطانية على الافراج عن جانب منها على النحو الآتى وذلك عن طريق نقلها إلى الحسابات رقم ١ .

١ — مبلغ ٨ ملايين من الجنيهات (مادة ٤ فقرة ١ «١»)

٢ — المبالغ الباقية من نصيب مصر فى العملة الصعبة (مادة ٤ فقرة أولى ب)

ويلاحظ أن مصر قد استنفدت هذه الحصة .

٣ — المبالغ التى تقابل ماعلى الحكومة المصرية للحكومة البريطانية من ثمن أدوات حربية اشتريت قبل ١٤ يوليو ولم يدفع ثمنها إلى تاريخ الاتفاق (مادة ٤ فقرة ثانية ١)

٤ — المبالغ التى تقابل ثمن ما تشتريه الحكومة المصرية من مخلفات الجيش البريطانى قبل ١٤ يوليو أو بعد هذا التاريخ .

٥ — المبالغ التى تقابل ثمن ما يشتريه الأفراد أو الهيئات غير الحكومية فى مصر من مخلفات الجيوش البريطانية .

ويلاحظ أن المبالغ المرقومة (٤) و (٥) لا تعتبر مبالغ يمكن تحويلها إلى عملة غير مجمدة ففائدتها مقصورة على شراء سلع موجودة فى مصر .

٦ — المبالغ التى تقابل ما تدفعه الحكومة المصرية للحكومة البريطانية عن قطاع السكة الحديدية الفلسطينية الواقع فى الأراضى المصرية والذى قد تتنازل عنه حكومة فلسطين للحكومة المصرية (مادة ٤ فقرة ثانية ج)

٧ - المبالغ المستحقة فى الخارج لحملة كوبونات السندات المصرية ، حكومية وغير حكومية ، إذا كانت هذه المبالغ لم تدفع بسبب ظروف الحرب . وظاهر أن هذا الشرط لمصلحة أصحاب الكوبونات لا لمصر (الملحق بالاتفاق فقرة ٦ - ١ و ب)

٨ - المبالغ التى تقابل زيادة رؤوس الأموال المصرية التى يرخص باستثمارها فى بلاد الكتلة الاسترلينية على رؤوس الأموال الانجليزية . التى يرخص باستثمارها فى مصر (الملحق بالاتفاق فقرة ٧)

وبديهى أن هذا الغرض بعيد التحقيق .

٩ - ١٢ مليون من الجنيهات تنقل من حسابات رقم ٢ إلى حسابات رقم ١ فتكون تحت تصرف الحكومة لسد عجز طارىء فى الميزان التجارى (مادة ٥ فقرة ١) على أن يراعى فى المفاوضات المقبلة المستوى الذى أمكن الاحتفاظ به فى استخدام هذا المبلغ . فيكون هذا المستوى أساسا لتقدير مثل هذا الاحتياطى فى المستقبل (مادة ٥ فقرة ٢)

ثالثا - عناصر الأرصدة المجمدة

ليست المبالغ الباقية بعد الافراج هى كل ما جمد بل هناك مبالغ أخرى يشملها التجميد أيضاً وهى :

أولا : المبالغ التى تدفعها الحكومة الانجليزية للحكومة المصرية بعد ١٤ يوليو عن خدمات تأدت قبل هذا التاريخ (مثلا المبالغ المستحقة للسكك الحديدية المصرية) الملحق فقرة ٥ « ا » ٣

ثانياً : المبالغ المتحصلة من استهلاك السندات الداخلة فى الأرصدة المجمدة (ملحق فقرة ٥ « ا » ٤)

ثالثاً : المبالغ التى تقابل زيادة رؤوس الأموال الانجليزية المرخص باستثمارها فى مصر على رؤوس الأموال المصرية المرخص باستثمارها فى بلاد الكتلة الاسترلينية (الملحق فقرة ٨ « ا ») وظاهر أن هذا النص مرهق لمصر لأنه قد يؤدى إلى زيادة كبيرة فى مقدار الأرصدة المجمدة .

رابعاً : المبالغ الأخرى التى تتفق الحكومتان على تجميدها — الملحق فقرة ٥ « ا » ٦

خامساً : المبالغ التى تقابل ما قد تستولى عليه الحكومة المصرية من المبالغ المستحقة للأفراد فى بنوك انجلترا (مادة ٣ من الاتفاق)

رابعاً — استثناء الأرصدة الخاصة بقاطنى السودان

ومما يقع موقع الدهش ، ومصر تنادى بوحدة وادى النيل ، أن تتعهد الحكومه المصرية فى هذا الاتفاق بألا تفرض أى قيد على المبالغ المستحقة بالعملة الاسترلينية لقاطنى السودان أو المبالغ المستحقة عليهم .

خامساً — سعر المبادلة بين الجنيه الانجليزى والدولار

تعهدت الحكومة المصرية باتخاذ ما يلزم من الإجراءات للمحافظة على سعر المبادلة بين الجنيه الاسترلينى والدولار الأمريكى ، أى أنها لن تجيز أى تصرف فى مبالغ استرلينية بسعر أقل من سعره الرسمى بالنسبة للدولار وقد يكون هذا النص سبباً لتدخل انجلترا فى تشريعنا المالى وتطبيقه — الملحق فقرة ٢

الخـــلاصة

أنشأ هذا الاتفاق مشكلات لا بد من معالجتها فى أقرب زمن وأوكد حزم . فاذا جاز لنا أن نعتبر هذا الاتفاق فاتحة عهد جديد لاستقلال العملة المصرية عن الجنيه الاسترلينى فلا يغرب عن بالنا أن لهذا الاستقلال ثمنا غاليا تجلت بعض أعبائه فيما تقدم من هذه النصوص .

١٥ يوليـــو

حالة النقد المصرى والاقتصاد بعد اليوم[١]

بانتهاء يوم ١٤ يوليو سنة ١٩٤٧ — تدخل علاقة الجنيه المصرى بالجنيه الاسترليني فى عهد جديد[٢] .

فمنذ ٢٧ سبتمبر ســـنة ١٩١٦ سمحت السلطات المصرية باتخاذ العملة الاسترلينية قاعدة للنقد المصرى بدلا من الذهب ، فأجازت للبنك الأهلى المصرى أن يستعيض عن الذهب فى غطاء العملة المتبادلة فى مصر (البنكنوت) بسندات الخزانة البريطانية ، وبذلك صارت المبادلة بين الجنيه المصرى والجنيه الانجليزى اجراء آليا على أساس السعر الرسمى المحدد وهو ٩٧ قرشا ونصف القرش .

فكان على البنك الأهلى المصرى ، إذا أراد زيادة العملة المتبادلة فى مصر أن يودع فى الغطاء مايعادل هذه الزيادة من سندات الخزانة البريطانية، ويسحب منها — فى حالة خفض العملة المتبادلة — مايوازى قيمة الخفض .

وقد ترتب على سهولة عمليات المبادلة بين الجنيه الاسترليني والجنيه المصرى ان تمكنت السلطات البريطانية من الحصول فى مصر ، على جميع ماتحتاج اليه من نقود مصرية للانفاق منها فى مختلف الأغراض، وذلك بأن تقدم للبنك الأهلى المصرى سندات على الخزانة البريطانية تساوى قيمتها تلك النقود.

وبعبارة أخرى استطاعت السلطات البريطانية أن تجد فى مصر مورداغير محدود لشراء مايلزمها من السلع والخدمات عن طريق اصدار سندات على الخزانة البريطانية لاستعمالها فى غطاء البنكنوت المصرى دون الحاجة الى

---

(١) أهرام ١٥ يوليو سنة ١٩٤٧ .

(٢) فى آخر الكتاب ملخص لمحاضرة ألقاها المؤلف في نادى التجارة الملكى مساء يوم ١٢ يوليو سنة ١٩٤٧ وتناول فيها بالتفصيل العلاقة التاريخية بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترليني .

عقد قرض مع مصر أو الدفع بالذهب أو بعملات أجنبية تحتاج اليها مصر أو بتقديم سلع وخدمات لها .

وهكذا نشأت الأرصدة الاسترلينية . وما هى فى الواقع إلا ديون تجمعت لمصر ، تساوى الفرق بين قيمة مشتريات انجلترا فى السوق المصرية وقيمة مبيعات انجلترا لمصر .

غير أن نشأة الأرصدة الاسترلينية قد لازمتها ظاهرة مالية خطيرة ، هى ارتفاع الأسعار المحلية بسبب الزيادة المطردة فى مقادير النقد المتداول مع بقاء الانتاج المحلى فى مستوى لم يتغير كثيرا . وتسمى هذه الظاهرة فى لغة الفنيين بالتضخم المالى ، أو الهبوط فى قوة النقد الشرائية .

وإذا أردنا تقدير نسبة الهبوط فى القوة الشرائية للجنيه المصرى فأمامنا الأرقام القياسية لأسعار الجملة ، ومنها يتضح أن القوة الشرائية للجنيه المصرى فى آخر سنة ١٩٤٦ كانت ٣١٫٧ فى المائة مما كانت عليه فى سنة ١٩٣٩ .

وقد نص فى اتفاق الأرصدة على تجميد الجانب الأكبر منها ، بما فى ذلك سندات الخزانة البريطانية المودعة فى غطاء البنكنوت المصرى .

وترتب على هذا الاجراء انعدام القيمة العملية للغطاء المجمد ، لأن هذه القيمة تقاس بسهولة التصرف فى الغطاء نفسه .

ومن المسلم به أن السعر الطبيعى للمبادلة بين عملة وأخرى أساسه المقارنة بين الأسعار المحلية والأسعار فى الخارج ، ولو ترك الجنيه المصرى حرا فى عمليات المبادلة النقدية لانخفض الآن سعره بالنسبة الى بعض العملات عن السعر الرسمى المحدد له ، وذلك على قدر الفرق بين مستوى أسعار السلع فى السوق المصرية ومستوى أسعارها فى السوق الأجنبية .

وغنى عن البيان أن التجاء الحكومة المصرية الى بعض التدابير المتعلقة بالمحافظة على قيمة الجنيه المصرى فى الخارج — مثل فرض الرقابة على عمليات المبادلة النقدية وعلى الاستيراد ، وتقييد استخدام الأرصدة المفرج عنها —

إنما هو اعتراف من جانبها بأن السعر الطبيعى لتحويل الجنيه المصرى الى بعض العملات الأجنبية أقل من السعر الرسمى .

واذا ظل السعر الطبيعى للجنيه المصرى أقل من السعر الرسمى ، استمر التهافت على استيراد السلع الأجنبية ، لأن أسعارها فى الخارج تكون فى تقدير الشخص المستورد أقل من الأسعار فى مصر ، ولكن من جهة أخرى سيعتذر على مصدرى المنتجات المصرية تصريف هذه المنتجات فى الأسواق الخارجية .

وخلاصة القول أن وجود تضخم مالى مع الاحتفاظ بسعر المبادلة الرسمى ، هو السبب الأساسى لصعوبة الموازنة بين كفتى الميزان الحسابى ، أى الموازنة بين الصادرات (منظورة وغير منظورة) وهى التى تمثل الجانب الدائن من جهة ، وبين الواردات (منظورة وغير منظورة) وهى التى تمثل الجانب المدين من جهة أخرى

واذا بحثنا الجانب الدائن أولا وجدنا أن المبالغ التى تحت تصرف مصر لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩٤٧ تتكون من :

أولا — المبالغ التى أفرج عنها من الارصدة الاسترلينية بمقتضى الاتفاق الاخير وقد حددت الاغراض التى يمكن استعمالها فيها الا بالنسبة الى مبلغ الثمانية ملايين جنيه المنصوص عليه فى ذلك الاتفاق

ثانيا — المبالغ المتحصلة من قيمة الصادرات ، ويمكن تقديرها على أساس ما أصدر فى الخمسة الاشهر والنصف الاخيرة من العام الماضى بنحو أربعة وثلاثين مليونا من الجنيهات

ثالثا — المبالغ التى قد ينفقها السائحون الاجانب والمفوضيات الاجنبية فى مصر ولا يمكن أن تتجاوز هذه المبالغ المليون جنيه حتى ولو فرضنا أن الارصدة المودعة فى مصر لحساب الافراد المقيمين فى الخارج لن تستعمل لهذا الغرض

ومجموع هذه المبالغ لا يتجاوز ثلاثة وأربعين مليون جنيه هو كل ماسيكون تحت تصرف مصر للانفاق منه فى تسديد قيمة السلع المرخص

باستيرادها ونفقات المفوضيات والبعثات المصرية فى الخارج والمسافرين المصريين لغاية آخر هذه السنة .

وعلاوة على ذلك فان لدى السلطات المصرية مبلغ ١٢ مليون قيمة السلفة المنصوص عليها فى اتفاق الأرصدة لاستعمالها فى سد أى عجز طارىء فى الميزان الحسابى .

ولما كان التهافت على استيراد السلع الاجنبية لايزال شديدا فان من الطبيعى أن تلجأ السلطات المصرية الى الحد من استيراد السلع غير الشعبية حتى لاتؤثر فى وفرة السلع الضرورية المستوردة . ولكن تنفيذ هذه السياسة سيلاقى صعوبات كثيرة أهمها .

أولا — لايزال انتاج معظم السلع الضرورية ناقصا فى جميع بلاد العالم وقد يستمر هذا النقص فترة طويلة .

ثانيا — تحاول معظم البلاد تشجيع إصدار ماتنتجه من السلع غير الشعبية ويخشى أن يؤدى ماتحاوله السلطات المصرية من تقييد استيراد السلع غير الشعبية الى انخفاض مقدار ماتشتريه تلك البلاد من المنتجات المصرية .

ثالثا — تعهدت الحكومة فى اتفاق الارصدة الاسترلينية بأنها لن تمنع الأفراد من قبولهم عملة استرلينية سواء كانت قابلة أوغير قابلة للتحويل تسديدا لقيمة الصادرات المصرية ولو صدرت بعد ١٥ يوليو . وقد يؤدى ذلك الى تعذر استيراد السلع الضرورية من بلاد ليس لدى مصر مبالغ كافية من عملتها .

ومن المحتمل أن يترتب على بدء تنفيذ الاتفاق الجديد بعض الاضطراب فى السوق المحلية ولكن ليس من المنتظر أن يحدث تغيير محسوس فى الحياة الاقتصادية الداخلية خلال الستة الأشهر القادمة إذا حسن تطبيق المراقبة المزمعة وإذا لم تجد فى المحيط الدولى أحداث ذات بال .

غير أن تدابير المراقبة مهما حسن تطبيقها لن تكفى لمعالجة الداء الأساسى وهو التضخم المالى الذى لايشفى إلا بالوسائل المجربة لامتصاص الزيادة فى العملة المتداولة .

الجنيه المصرى

فى عهده الجديد[1]

ترتب على توقيع اتفاق الأرصدة إخراج مصر من زمرة البلاد المشتركة فى الكتلة الأسترلينية ، وهى البلاد التى اتخذت الجنيه الاسترلينى قاعدة لعملتها ، وجعلت عمليات المبادلة النقدية بينها وبينه (أى الجنيه الاسترلينى) حرة على أساس سعر رسمى محدد .

وكان انضمام مصر إلى بلاد الكتلة الاسترلينية خلال الحرب العالمية الأولى من الإجراءات التى لجأت إليها السلطات المحلية لكى تمكن الحكومة البريطانية من الحصول على جميع ماتحتاج إليه من نقود مصرية للانفاق منها فى مختلف الأغراض ، وذلك بأن تقدم للبنك الأهلى المصرى سندات على الخزانة البريطانية تساوى قيمتها تلك النقود .

ففى ٢٧ سبتمبر ١٩١٦ قررت السلطات المحلية اتخاذ العملة الاسترلينية قاعدة للنقد المصرى بدلا من الذهب . وأجازت للبنك الأهلى المصرى أن يستعيض عن الذهب فى غطاء النقود المتداولة (البنكنوت) بسندات الخزانة البريطانية ، وبذلك صارت المبادلة بين الجنيه المصرى والجنيه

---

(١) [يهتم الرأى العام فى هذه الايام بمسألة الارصدة الاسترلينية ، وما اتفق عليه فى شأنها مع الحكومة البريطانية . و « الثقافة » تفسح من صفحاتها للآراء المختلفة فى هذا الموضوع حتى يتبين وجه الحق فيها . وقد نشرنا فى العدد الماضى مقالا تهيب فيه برجال الاقتصاد أن يدلوا بآرائهم فى الموضوع ، وننشر اليوم مقالا لأحد المختصين فى الشئون الاقتصادية يبدى وجهة نظره ، ونرجو أن يتقدم غيره من المتخصصين فى الموضوع لابداء وجهات نظرهم خدمة للجمهور .]

الإنجليزى إجراء آليا على أساس السعر الرسمى المحدد ، وهو ٩٧ قرشاً ونصف القرش .

فكان على البنك الأهلى المصرى إذا أراد زيادة النقود المتداولة فى مصر أن يودع فى غطاء الإصدار مايعادل هذه الزيادة من سندات الخزانة البريطانية ، ويسحب منها — فى حالة خفض النقود المتداولة — مايوازى قيمة الخفض .

ترتب على سهولة عمليات المبادلة بين الجنيه الاسترلينى والجنيه المصرى خلال الحرب الأخيرة أن استطاعت السلطات البريطانية أن تجد فى مصر مورداً لاينضب لشراء مايلزمها من السلع والخدمات عن طريق إصدار سندات على الخزانة البريطانية لاستعمالها فى غطاء البنكنوت المصرى دون الحاجة إلى عقد قرض مع مصر ، أو الدفع بالذهب وبعملات أخرى تحتاج إليها مصر ، أو تقديم سلع وخدمات لها .

وهكذا نشأت الأرصدة الاسترلينية وماهى فى الواقع إلا ديون — لم يؤخذ رأى الدائن فى شأنها — تجمعت لمصر تساوى الفرق بين قيمة مشتريات انجلترا فى السوق المصرية وقيمة مبيعاتها لها .

غير أن تجمع هذه الأرصدة قد لازمته ظاهرة مالية خطيرة ، هى ارتفاع مستوى الأسعار المصرية بسبب الزيادة المطردة فى النقود المتداولة مع بقاء الانتاج المحلى فى مستوى لم يتغير كثيراً ، وتسمى هذه الظاهرة فى لغة الفنيين بالتضخم المالى ، أو الهبوط فى قوة النقد الشرائية .

ولما كانت نسبة الهبوط فى القوة الشرائية للعملة تقاس بنسبة الارتفاع فى مستوى الأسعار ، فإن القوة الشرائية للجنيه المصرى قد هبطت إلى نحو ٣٢ ٪ مما كانت عليه فى سنة ١٩٣٩ ، إذ أن مستوى أسعار الجملة ارتفع فى غضون السنوات السبع الماضية من ١٠٠ إلى ٣٣١ .

وإخراج مصر من الكتلة الأسترلينية اجراء قصد به منعها (أى مصر)

من استخدام الجانب الأكبر من الأرصدة التى تجمعت لها فى لندن ، وتقدر هذه الأرصدة الآن بنحو ٣٧٥ مليون جنيه .

ففى مقابل الافراج عن مبلغ ثمانية ملايين جنيه من تلك الأرصدة (وبعض المبالغ الأخرى التى حددت أغراض استعمالها) قبلت السلطات المصرية مبدأ التجميد ، وتجنبت الحكومة البريطانية ما كان يصيب سمعتها المالية من ضرر إذا لجأت إلى اعلان توقفها عن دفع دينها دون موافقة الدائنين .

والأمر الذى يؤسف له حقاً ، أن مثل هذا الإجراء يتم فى الظروف الحاضرة ، والاقتصاد المصرى لاتزال تنقصه عناصر الاستقرار ، والنقد المصرى تحف به المخاطر .

ولو أن مصر خيرت بين خفض جزء من أرصدتها (فى حدود ٥٠ مليوناً مثلا) وبين تجميد الأرصدة الذى جاء به الاتفاق الأخير ، لما كان هناك وجه للتردد فى قبول الخفض ، اذ أن الاقتصاد المصرى الآن فى أشد الحاجة الى دعمه وتوطيد أركان نهضته ، وأن الزيادة فى المقدرة الإنتاجية التى كنا نتوقعها من استخدام الأرصدة فى استيراد السلع الإنشائية ، كانت ستعوضنا عن الخسارة الناتجة من الخفض .

ولكن اخراج مصر من الكتلة الاسترلينية وتجميد الأرصدة قد حبس عنا الانتفاع بها ، ولم يجنبنا بعد خطر خفضها أو الغائها .

وقد تضمن تجميد الأرصدة الاسترلينية تجميد قيمة السندات البريطانية المودعة فى غطاء البنكنوت المصرى ، بما فى ذلك الجزء الذى يعدل ما كان مودعا فى الغطاء فى سنة ١٩٣٩ .

ولما كانت فائدة الغطاء من الناحية العملية رهنا بسهولة تحويله الى عملات أجنبية فان فائدة ماجمد من غطاء البنكنوت المصرى قد انعدمت وأصبح الجنيه المصرى — من الناحية الفنية — عملة مكشوفة تحدد قيمتها

فى عمليات المبادلة النقدية الحرة على أساس الموازنة بين مستوى الأسعار المحلية ومستوى الأسعار فى الخارج . ولو ترك الجنيه المصرى حراً لهبطت قيمته بالنسبة لبعض العملات . وذلك على قدر الفرق بين مستوى أسعار السلع فى السوق المصرية ومستوى الأسعار فى السوق الأجنبية .

والتجاء الحكومة المصرية الى بعض التدابير المتعلقة بالمحافظة على قيمة الجنيه المصرى فى الخارج — من فرض الرقابة على عمليات المبادلة والاستيراد ، ومن الاستيلاء على الأرصدة المصرية فى الخارج — اعتراف من جانبها بأن السعر الطبيعى لتحويل الجنيه المصرى الى بعض العملات الأجنبية أقل من سعر الصرف الرسمى .

ووجود هذا الفرق بين السعر الطبيعى والسعر الرسمى للصرف من شأنه أن يزيد التهافت على استيراد السلع الأجنبية ويضاعف صعوبات تصريف المنتجات المصرية فى الأسواق الخارجية ، وبذلك تتعذر الموازنة بين كفتى الميزان الحسابى . أى الموازنة بين الصادرات (منظورة وغير منظورة) وهى التى تمثل الجانب الدائن من جهة وبين الواردات (منظورة وغير منظورة) وهى التى تمثل الجانب المدين من جهة أخرى .

وستواجه السلطات المصرية فى تنفيذ تدابير المحافظة على قيمة النقد المصرى صعوبات ادارية ومشكلات لا يمكن التغلب عليها ، اذا ظل السعر الطبيعى للجنيه المصرى أقل من السعر الرسمى .

وفى تجارب معظم دول العالم فى السنوات الثلاثين الماضية عظات بالغات ، وعبر لا تنكر ، فما من دولة تمكنت بتنفيذ مثل هذه التدابير دون غيرها أن تحقق موازنة حقيقية بين كفتى الميزان الحسابى . بل على العكس ، فان هذه التدابير كانت سببا فى استفحال الخطر وتطور الموقف من سيء الى أسوأ .

واذا فرضنا أن السلطات المصرية ، ستوفق فى تنفيذ تدابير المحافظة على قيمة النقد المصرى ، الى إيجاد موازنة مؤقتة بين كفتى الميزان الحسابى ، فإن

من المؤكد أن مثل هذه الموازنة لن تدوم طويلا ، اذا استمر التضخم المالى بدون معالجة شافية .

إن واجب الحكومة المصرية يحتم عليها أن تتخذ الإجراءات السريعة الحازمة لدعم الجنيه المصرى وتصحيح مركزة ، اما عن طريق امتصاص الفائض من العملة المتداولة أوعن طريق اعادة النظر فى سعر الصرف الرسمى.

ففيما يختص بامتصاص الفائض من العملة المتداولة فإن هناك من الأساليب التى لجأت اليها دول فى مثل ظروفنا ما يحقق الغرض المنشود ؛ وأهم هذه الأساليب :

أولا — أن تعقد الحكومة قرضا محليا تجمد حصيلته .

ثانياً — أن تجمد الحكومة جانبا من أرصدة الأفراد والهيئات فى المصارف وتدفع عن هذا الجانب المجمد فائدة مخفضة لأصحاب الأرصدة .

ثالثاً — أن تزيد فى الضرائب على الأرباح التجارية .

رابعاً — أن تفرض أتاوة على ما يشتريه الأفراد من البضائع غير الشعبيه على نمط النظام المعمول به فى انجلترا .

خامساً — أن تعمل على زيادة وفورات الميزانية وترصدها فى الاحتياطى. بشرط أن تمسك مؤقتا عن استخدامها .

هذه أساليب سياسة الانكماش المالى ، ولا تلجأ اليها الحكومات إلا مضطرة بسبب ما يترتب على اتباعها من خفض فى ايرادات الدولة ، وتذمر من بعض طبقات الشعب .

وقد يتعذر على الحكومة المصرية أن تأخذ بهذه الأساليب فى الظروف الحاضرة ، نظرا لما تراه من ضرورة الإسراع فى تنفيذ المشروعات الاجتماعية التى ظلت معطلة خلال سنوات الحرب .

فى هذه الحالة يجب أن نوطد العزم على اعادة النظر فى سعر الصرف الرسمى ، وتقويمه على أساس السعر الطبيعى للمبادلة بين الجنيه المصرى وبين احدى العملات الحرة (المثبتة على قاعدة الذهب) كالدولار الأمريكى .

ولن تضار المصالح المصرية بهذا الإجراء ، اذ أن الأسعار المحلية لن ترتفع الى مستوى أعلى من المستوى الذى ستصلة بعد بدء تنفيذ اتفاق الأرصدة ، ولكن بشرط أن تحتفظ الحكومة بموازنة ميزانية الدولة . وليست مصر دولة مدينة فتخشى الارهاق من زيادة قيمة دينها الخارجية .

ثم ان الحكومة المصرية اذا هى لجأت الى اعادة تقويم سعر الصرف الرسمى فانها لن تضطر الى تنفيذ قيود المبادلة النقدية ولا إلى الحد من الاستيراد .

ومهما يكن من أمر فإن الاتجاهات الاقتصادية لا تتأثر بقيود مؤقتة ، خصوصاً اذا كانت هذه القيود لا تؤدى الى معالجة الداء الأساسى الذى أوجب فرضها .

AMERICAN UNIVERSITY IN CAIRO
LIBRARY

دائرة الكتلة الاسترلينية

العودة أو عدم العودة إليها (١)

أدلى معالى وزير المالية بحديث أكد فيه أن مصر لن تعود إلى الكتلة الاسترلينية . فقضى بذلك على ماشاع أخيراً من أن المفاوضات جارية بين وزارة المالية وممثلى الحكومة البريطانية ، تمهيدا لعودة مصر إلى دائرة الكتلة.

ولا شك فى أن معالى الوزير لم يدل بحديثه إلا بعد امعان الفكر وتوفية هذا الموضوع الحيوى حقه من البحث ، وايمان راسخ بأن مصلحة البلاد لن تضار من بقاء مصر مفصولة عن كتلة الاسترلينى وما يتبع ذلك من فرض قيود على المبادلات المالية والتجارية مع البلاد المشتركة فى هذه الكتلة .

ولكن الفرد العادى لاتتوفر لديه البيانات ولا المعلومات التى بنى عليها معالى الوزير رأيه .

فللفرد العادى العذر كل العذر إذا وقف حائرا فى الجدال بين أنصار البقاء على الفصل ودعاة العدول عنه ، وله العذر كل العذر إذا وقف موقف الريبة من الاصرار على الفصل ، فهو يفاضل بين عهد قريب كانت فيه مصر منتمية إلى كتلة الاسترلينى وكان هو يتدرج إلى شبه اليسر بعد العسر ، وبين عهده الحاضر الذى أصبحت فيه مصر منفصلة عن هذه الكتلة واصبح هو يتدرج من شبه اليسر إلى العسر ، فلا عجب أن يعزو تفاقم الحالة إلى هذا الفصل، لما استتبع من قيود على المبادلات التجارية ونحن فى أشد الحاجة إلى توسيع نطاقها .

هذا هو منطق الفرد العادى فى سذاجته . ولعل الفرد العادى مخطىء كل الخطأ كما أنه معذور كل العذر . فهو يرى الضرر الذى ألم به من جراء

---

(١) «الاهرام» ١٠ اكتوبر سنة ١٩٤٧

الفصل ، ولا يرى الضرر الذى كان يلم به لو أنه لم يقطع صلته بكتلة الاسترليني ، أو لو أنه عاد إليها . وقد يكون الضرر الأول عاجلا ولكنه موقوت ومن ورائه نفع مخبوء . وقد يكون الضرر الثانى آجلا ولكنه مستديم يخدعنا بما ينطوى عليه اليوم من نفع ملموس .

فحبذا لو أن معالى الوزير تفضل فاعقب حديثه ببيان شامل للنواحى الفنية التى يجب أن تشملها هذه المفاضلة ، وأورد الأسباب التى تدعو إلى التمسك بالبقاء خارج الكتلة الاسترلينية ، وحبذا لو شرح معاليه السياسة المالية التى ينوى اتباعها لموازنة الإقتصاد القومى بعد أن اختلت أسسه بسبب التضخم المالى .

فليست مشكلة الإقتصاد القومى بقاء مصر منفصلة عن كتلة الاسترليني أو عودتها إلى هذه الكتلة . وإنما المشكلة الكبرى تضخم النقد المصرى فى سنى الحرب ، مما ترتب عليه ارتفاع الأسعار المحلية الى مستوى يزيد كثير على مستوى الأسعار فى البلاد التى تربط عملتها بالذهب ، كسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية .

ومعالجة التضخم المالى لن تتحقق الا بإعادة تقويم السعر الخارجى للجنيه المصرى ، واذا تعذر ذلك ، فباستنفاد ما يزيد من العملة المصرية المتداولة على الحاجة الإقتصادية .

والمحقق أن خروج مصر من الكتلة الاسترلينية قبل الشروع فى معالجة التضخم المالى ، قد ضيع عليها جميع الفوائد التى كانت تجنيها من حرية المعاملة مع مجموعة البلاد المشتركة فى الكتلة ، وهى بلاد غنية بمواردها وتربطنا بها منذ سنوات طويلة روابط تجارية واسعة النطاق ، فمن الخطر أن نتجاهل الحيرة التى تعم الأوساط التجارية ، والارتباك الذى يسود الدوائر المالية بسبب قيود المبادلة مع انجلترا .

أما نحن فنرى فى عودة مصر الى الكتلة الاسترلينية مزايا عاجلة تترتب على مايتبع هذه العودة من تخفيف القيود الإقتصادية . ويزيد من ايماننا بوجوب ازالتها أن أمثال هذه القيود لاتفرض الا للتغلب على صعوبة طارئة ، ولكن الصعوبات التى نعانيها « صعوبات مزمنة » فالتوسل بأمثال هذه القيود يضر ولا يجدى .

وبعد فلا ننكر أن بيننا وبين الانجليز خصومة سياسية ، وقضيتنا معهم لاتزال معلقة فى مجلس الامن ، ولكننا نربأ بأنفسنا أن يتطرق أثر هذه الخصومة الى العلاقات الإقتصادية .

تجميد الاســـترليني

وخروج مصر عن كتلته[1]

اجتمع معالى وزير المالية بنخبة من حضرات أعضاء اللجنتين الماليتين فى البرلمان كانوا قد رغبوا فى مقابلة معاليه لاستيضاحه بعض النقط المتعلقة بأحوال البلاد المالية والاقتصادية .

ولما أرفض الاجتماع صرح معالى الوزير بأنه بعد أن استمع إلى أسئلة المجتمعين ألقى عليهم بيانا شاملا : « أدخل الطمأنينة على أنفسهم فأعربوا عن ارتياحهم التام لهذا البيان وانصرفوا مشكورين ، داعين للحكومة بدوام التوفيق فى معالجة الشئون المالية وما يتصل بها »

نبأ هدأ من قلق من يزاولون أعمال التجارة والمال ، فان ما أعرب عنه أعضاء اللجنتين الماليتين فى البرلمان من عظيم التقدير للبيان الذى ألقاه عليهم وزير المالية ، لشهادة قيمة بأن هذا البيان قد تضمن شرحا وافياً لحالة البلاد الاقتصادية ،وإيضاحاً شافياً لما اتخذته وما تتخذه الحكومة من الوسائل الناجعة لمعالجة الموقف ، مما أثار حب الاطلاع على تفصيلها للاستزادة من الطمأنينة بتحقق فائدتها ، أو للادلاء برأى فى إحدى نواحيها .

والحق أن الاكتفاء بالاشارة إليها ، ان سكن روعا ، فهو لم يشف غليلا . وياحبذا لو أن معالى الوزير تفضل فنشر بيانه على الملأ من الجازعين أو المتشككين ، وأوضح لهم منهاجه فأتاهم بالخبر اليقين ، لاسيما وأن ما نقل عن هذا الاجتماع جاء مقتضيا إلى حد لم يسمح بالتدقيق .

فقد قال معالى الوزير « إن خروج مصر من كتلة الاسترلينى لم يأت

---

(١) « الاهرام » ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٤٧

نتيجة لما جرى من مفاوضات بشأن الأرصدة الاسترلينية فى ٣٠ يونيو الماضى ، بل كان سياسة مقررة قبل إجراء هذه المفاوضات »

وأضاف معاليه أن « الباعث الحقيقى على خروج مصر من هذه الكتلة انه كان فى نية انجلترا تجميد الأرصدة القائمة ، وأساس بقائنا فى الكتلة أن هذه الأرصدة قابلة للتداول داخلها ، فاذا كانت انجلترا تعتزم التجميد ، لم تعد لنا مصلحة فى بقائنا منتمين إلى هذه الكتلة ، وكان خيرا لنا الانفصال عنها مع الاتفاق على تسوية الأرصدة والاستمساك بعدم خفضها »

على أنه يصعب التوفيق بين شقى هذا التصريح ، فالشق الأول يؤكد أن الخروج جاء تنفيذا لسياسة كانت مقررة قبل إجراء المفاوضات ، بينما الشق الثانى يشير إلى أن الخروج كان نتيجة لاعتزام انجلترا تجميد الأرصدة وانتفاء الفائدة من بقائنا منتمين إلى الكتلة ، إلا إذا أراد معاليه القول ان مصر كانت عالمة قبل الشروع فى المفاوضة بأن الانجليز قد بيتوا النية على تجميد الاسترلينى فحزمت أمرها على الخروج من كتلته ، وهو تعليل معقول . ولئن كانت انجلترا قد قررت توقفها عن تحويل الاسترلينى بعد ستة أسابيع من عقد الاتفاق مع مصر ، فان قرار التوقف لم يكن مفاجئا بل سبقته مقدمات لم تدع مجالا للريب فى اتخاذه ، ذلك أن أزمة الدولارات فى انجلترا كانت موضع مناقشة طويلة فى مجلسى العموم واللوردات وعلى صفحات الجرائد الانجليزية والأمريكية ، ولم يشك أحد ممن تتبع هذه المناقشات وعلم بسفر البعثة المالية الانجليزية إلى أمريكا للمفاوضة ، فى أن التوقف كان آتيا لاريب فيه .

ولكن ألا يهمنا فى هذه الحال أن نعلم هل فطنت مصر ، وقد ساهمت فى تكوين ما لكتلة الاسترلينى من احتياطى الدولار والذهب ، إلى أنها تفقد نصيبها منه بخروجها من الكتلة ؟ ومعلوم أن هذا الاحتياطى محفوظ فى بنك انجلترا وكان سنة ١٩٤٢ لايزيد على ٣ ملايين ولكنه جاوز ٥٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٤٧ .

وقد أعلن رجال الحكومة البريطانية فى مناسبات عدة أنه ليس ملكا لانجلترا وحدها ، بل هو ملك لجميع البلدان المنتمية إلى الكتلة الاسترلينية . فنحن اليوم نتلمس الوسائل للحصول من الانجليز على الدولارات وكنا شركاءهم فيها . والراهن أن مصر الدولة الوحيدة التى خرجت من كتلة الاسترلينى فجمدت أرصدتها على أوسع مدى واضطرت إلى فرض قيود على عمليات المبادلة النقدية مع انجلترا وبلاد الكتلة، مع أن غيرها من بلاد الكتلة التى تدين انجلترا ، كالهند والعراق ، ظلت منتمية اليها ،فعوملت بسخاء عظيم ، ولم تلجأ إلى فرض قيود على المعاملات المالية .

انا لنرجو أن يوفق معالى الوزير إلى تدبير ما تحتاج إليه مصر من دولارات، ولكن نخشى أن الوسائل التى أشار اليها معاليه ، وبخاصة ما يتعلق منها بتشجيع التصدير الى بلاد العملة الصعبة — لن تحقق الغاية المنشودة . فبلاد العملة الصعبة غنية بمواردها وتتنافس البلاد الأخرى فى التصدير اليها ، فلا ينقصها الا بعض مواد كالمواد ، الدهنية وقد يتعذر على مصر تصديرها بمقادير كبيرة دون ارهاق سكان البلاد وحرمانهم منها .

ومهما يكن من أمر ، فان الوسائل التى وصفها معالى الوزير بأنها كفيلة بتدبير موارد جديدة للدولارات قد تؤتى ثمرا عاجلا . ولكنها لا تعالج الموقف علاجا دائما لأنها لا تصلح اختلال التوازن الاقتصادى الذى نشأ عن التضخم المالى .

وأخيرا فان دلائل الحال تنذر بأنه لن تمضى أشهر قلائل حتى تواجه مصر أزمة عصيبة لأن اختلال التوازن الاقتصادى اذا لم تعالج أسبابه الحقيقية سيؤدى الى خفض كبير فى الانتاج المحلى، وكساد فى التجارة، وتفشى البطالة بين العمال ،وعجز فى ايرادات الدولة يصعب معه تعادل ميزانيتها المتضخمة.

هذه كلها نتائج محتومة للتضخم المالى . ولا تكاد تختلف ظروف مصر الآن عما كانت عليه أحوال كثير من بلاد أوربا فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى قبل أن تتمكن تلك البلاد من تثبيت نقدها .

شئون الاستيراد

الحرية خير من التقييد[1]

نشرت « الأهرام » القرار الذى أصدره دولة وزير المالية عن الشروط الخاصة بطلبات الاستيراد ومنح الترخيصات ، مع تصريح لدولته وضح فيه بعض القواعد التى ينطوى عليها هذا القرار .

والقضية قضية الحرية التجارية . ولا يخفى أن كل تقييد للتجارة الخارجية تقييد لنشاط البلاد الإقتصادى والتجارى . ولقد أجمع رجال الإقتصاد على التنديد به . فهل نحن عاجزين عن التغلب على الروح التى أملت تقييد تجارتنا الخارجية حتى بعد أن زالت مسوغات التقييد ؟

والراهن أن كثيرين من أساطين الإقتصاد فى مصر يرون أن معظم مبررات القيود المفروضة على تجارتنا الخارجية قد زالت ، وأن من الحكمة المبادرة إلى التخلص منها أو تخفيفها إلى مدى بعيد .

كان أهم ما يبرر تقييد الاستيراد ، بعد اتفاق يوليو الماضى وخروج مصر من الكتلة الاسترلينية ، أن رجال الحكومة المسئولين خشوا ألا يتوفر لمصر من العملات الأجنبية ما يفى بحاجاتها ، فلجأوا إلى قصر الترخيص بالاستيراد على ما سموه الأصناف الضرورية وحظروا استيراد ما سموه الأصناف الكمالية .

ولكن تجارب الستة الأشهر الماضية أثبتت أن هذه الخشية لم تقم على أساس صحيح ، فلقد توفر لمصر من العملات الأجنبية (فيما عدا العملات الصعبة) ما يزيد على ما استوردته فعلا فى المدة المقابلة من العام السابق ، عندما كان الاستيراد طليقا من كل قيد .

---

(١) أهرام ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .

وتفسير ذلك أن المنتجات المصرية المرخص بتصديرها (وأهمها القطن) لا تزال أسواقها رائجة فى الخارج . وباضافة المبالغ التى أفرج عنها من الأرصدرة الاسترلينية الى قيمة ما صدر فعلا من المنتجات المصرية، زادت العملات الأجنبية التى توفرت للحكومة على ثلاثين مليونا من الجنيهات فى أول الشهر الحالى ، بعد استنزال قيمة ما منح من ترخيصات الاستيراد . أفبعد هذا تخشى الحكومة المصرية ألا تتوفر لها عملات أجنبية ؟

وقد يعترض بأن وفرة العملات الأجنبية ناتجة من تباطؤ السلطات المصرية فى منح ترخيصات الاستيراد ، وإذا صح ذلك كان دليلا على عجز هذه السلطات عن تأدية مهمتها على الوجه الأكمل .

ثم أن التمييز بين المنتجات الضرورية والمنتجات الكمالية ليستند الى تقدير خاطىء طالما ندد به رجال الإقتصاد، فالثابت علميا وعمليا أن قيمة السلعة من الناحية الإقتصادية يقدرها من يستعملها دون سواه ، وهو يدفع ثمنها بناء على هذا التقدير ، فلا يجوز والحالة هذه أن يتحكم رجال الحكومة فى التقدير الشخصى للأفراد لأن كل تحكم من السلطات العامة لا يقره الفرد ، يترتب عليه توجيه المجهود الإقتصادى إلى ناحية أقل فائدة .

ولقد كانت مصر قبل الحرب دولة مدينة . ولكن صادراتها كانت كافية لتغطية ما تستورده ، مضافا الى ما تدفعه فى الخارج فائدة للديون المستحقة عليها . وذلك دون حاجة إلى فرض قيود على معاملاتها مع الدول الأخرى .

فالآن وقد أصبحت دولة دائنة ، ولمنتجاتها أسواق عالمية رائجة ، هل تنقلب الآية ، وتفرض على تجارتها الخارجية قيود مرهقة تعطل جهودها الإنتاجية ؟

فرضت قيود الاستيراد عندنا لأول مرة فى آخر عام ١٩٤١ ، بعد ضغط شديد وتهديد من جانب السلطات البريطانية لأنها كانت تخشى أن يؤدى

نقص الإنتاج فى البلاد المحاربة وصعوبات النقل بالسفن ، الى نقص فى استيراد بعض الأصناف اللازمة لضمان معاونة مصر فى مجهود الحلفاء الحربى .

وقد قاومت السلطات المصرية فى ذلك الحين هذا الضغط أشد مقاومة، واستمرت المفاوضات قرابة عام ، ثم انتهت الى إصدار أمر عسكرى يخضع الاستيراد من البلاد المحاربة لنظام الترخيص ، ولكن روعى فى تحديد المقادير التى يرخص باستيرادها أن تفى بحاجة البلاد ، ومع ذلك فأن الأمر العسكرى صدر فى سبتمبر سنة ١٩٤١ ، ولكن نص على بدء تنفيذه فى أول نوفمبر سنة ١٩٤١ ، ثم جاءت وزارة المالية فأعطت المستوردين فترة سماح الى أول ابريل سنة ١٩٤٢ ، تخفيفا لوطأة التقييد .

ولم تشتد قيود الاستيراد ولم تتدخل السلطات البريطانية والأمريكية تدخلا فعليا فى الاشراف على الاستيراد ، إلا من خريف سنة ١٩٤٢ الى أوائل سنة ١٩٤٤ .

ثم شرع فى تخفيف هذه القيود الى أن زالت تماما سنة ١٩٤٥ (فيما عدا قيود العملة الصعبة)

والخلاصة ، أن الاحصائيات الخاصة بصادرات مصر ، لا تدع مجالا للشك فى ضرورة التخلص من جميع قيود الاستيراد من بلاد العملة السهلة ، حتى بفرض اننا لن نحصل على الافراج عن جانب كبير من أرصدتنا المجمدة ، لأن هذه القيود تحد من النشاط الاقتصادى كما أسلفنا ، فضلا عن أنها تؤدى الى زيادة فى تكاليف المعيشة تبعث بين ذوى المرتبات الثابتة من الموظفين وغيرهم ، تذمرا لا يخلو من الأخطار الاجتماعية .

وأما الاستيراد من بلاد العملة الصعبة ، مثل أمريكا وسويسرا وكندا ، فان صعوباته ناتجة من أن مصر — ومثلها فى ذلك مثل كثير من الدول الأخرى — لا تزال تنوء بأعباء التضخم المالى ، وستستمر هذه الصعوبات

مادامت أسباب التضخم باقية بدون معالجة ،وخير ما تفعله الحكومة المصرية الآن أن تستمر على حصرهما فى توزيع المبالغ التى تحصل عليها مصر من العملات الصعبة على ما تراه ضروريا للاقتصاد القومى ، ولكن مع منح المستوردين الحرية التامة فى استيراد ما يستطيعون الحصول عليه بوسائلهم الخاصة كما حدث فى ايطاليا أخيرا

ولا عبرة بما قد يعترض به من أن هذه السياسة تطلق العنان للمتعاملين فى السوق السوداء ، لأن هذه السوق لا توجد الا بفعل هذه القيود .

الخفض من قيمة الاسترليني

الى أى حد يستتبع رفع الأثمان[1]

نشرت «أهرام» ١١ الجارى فصلا فى باب الاسبوع الإقتصادى والمالى عن أثر الخفض من قيمة الجنيه الاسترليني فى الاقتصاد المصرى نرى التعقيب عليه بما يلى :

ليس هناك مايبرر القول بأن أغلب الظن أن خفض قيمة الجنيه الاسترليني يميل بأثماننا الداخلية الى الارتفاع ، ويستتبع زيادة محسوسة فى أسعار السلع التى نستوردها من البلاد ذات العملة الصعبة

ذلك لأن مثل هذا الاجراء الذى صار لابد منه، انما هو تصحيح لموقف اقتصادى شاذ ، فإن الجنيه الاسترليني والمصرى مسعر كلاهما على أساس غير طبيعى ، ومن ثم فقد انعدمت العلاقة الطبيعية بين سعر المبادلة الرسمى بالنسبة للعملات الصعبة وبين الأسعار الداخلية فى انجلترا ومصر

والمشاهد أن مصر صارت تشكو تخمة من تكدس السلع المستوردة التى يباع الكثير منها بأثمان أقل من تكاليفها ، والسوق التجارية فى مصر يغمرها كساد ينذر بأسوأ العواقب، وقد يقضى على كثير مما كان مدخرا من ثروة.

هذا فضلا عن أن المصدرين فى الخارج أو وكلاءهم فى مصر ، يعرضون السلع الجديدة بأثمان فى خفض مستمر — مثال ذلك ورق الجرائد والحديد فقد خفضت أثمانهما الى مايقرب من نصف ما كانت عليه فى العام الماضى .

بناء عليه فان أغلب الظن أن خفض قيمة الجنيه — إذا تم فى حدود الفرق بين السعر الرسمى والسعر الطبيعى للمبادلة — سيؤدى فقط الى توقف فى نزول الأسعار المحلية ، اللهم إلا إذا حدث لأسباب نفسانية

(١) «الاهرام» ١٥ يوليو سنة ١٩٤٩

Psychological إن سارع المستهلكون الى زيادة مشترياتهم — ولكن مثل هذه الأسباب لابد الى زوال ،الا اذا وجدت أسباب مالية واقتصادية جديدة تعضدها ، كاتباع سياسة تضخم مالية مثلا .

وأما فيما يختص بزيادة أسعار السلع المستوردة من البلاد ذات العملة الصعبة ،فان ارتفاع أثمانها الداخلية لن يحدث الا بالنسبة للسلع التى تستورد على أساس السعر الرسمى وما أقلها : ويحدث ذلك فقط اذا بقيت الاثمان فى البلاد المصدرة فى مستواها الحالى ،وهو أمر مشكوك فيه لأن هذه الأثمان فى نزول مستمر .

وعلى أية حال ، فان مقادير هذه السلع صارت محدودة بعد أن توقفت الحكومة أو كادت تتوقف ،عن اصدار ترخيصات استيراد بالدولار ،الا عما تستورده هى نفسها وفى حدود ماحصلت عليه أخيرا من الحكومة البريطانية وما تحصل عليه من قيمة البضائع المصدرة بالعملة الصعبة .

ولكن معظم ما يستورد الآن من البلاد ذات العملة الصعبة ، يستورد عن طريق الدفع بالاسترلينى أو الجنيه المصرى على أساس سعر المبادلة الحر ،وهو أقل من السعر الطبيعى بسبب الشروط التى تضعها الحكومة والتى تحتم تدخل الوسطاء .

وعلى ضوء ماتقدم ،يتضح أن خفض قيمة الجنيه الاسترلينى ،ومالابد أن يتبعه من خفض قيمة الجنيه المصرى ،انما هو اجراء لا مناص منه — بعد أن استحالت الأسواق الى أسواق مشترين لا بائعين بسبب زيادة الانتاج ووفرة العرض .

وليس ثمة خوف من ارتفاع أثمان الواردات الضرورية كالأسمدة والمعدات الزراعية والصناعية، فان سوق الأسمدة صارت الآن حرة، والمنظور أن تميل أسعارها الى النزول ،وحتى على فرض أن الحكومة البريطانية ستمتنع فى حالة الخفض عن الاستمرار فى الترخيص بدفع قيمة الأسمدة الشيلية

بالاسترليني — وهو فرض غير محتمل — فان أثمان هذه الأسمدة، ستحددها ظروف العرض والطلب، وهذه تميل الآن الى محاباة الطلب على حساب العرض.

وكذلك الحال بالنسبة للمعدات الزراعية والصناعية، فان المعروض منها فى إزدياد مستمر، وأغلب الظن أن أسعارها ستنزل كثيراً عن مستواها الحالى — هذا فضلا عن أن المصانع المصرية قد تعاقدت على استيراد معظم ما تحتاج إليه من معدات أو استوردته فعلا — وهى الآن بسبب الظروف التى تحيط بها لن تطلب المزيد إلا طفافا.

وأخيراً — يخطىء من يحاول الموازنة بين ظروف ونتائج خفض الجنيه الاسترليني فى سنة ١٩٣٠ وفى سنة ١٩٤٩، فان خفض سنة ١٩٣٠ جاء فى جو من حرية تامة لمبادلة النقد والتجارة الخارجية، وأما الآن فان القيود المفروضة ترتب عليها وجود فروق كبيرة بين السعر الرسمى والسعر الطبيعى للمبادلة — وإذا جاز التكهن بنتائج الخفض: فاذا أعقبه تحرير مبادلة النقد، رفع السعر الطبيعى للعملة إلى مستوى أعلى من مستواها الحالى بازالته كابوسا جاثما على صدر الاقتصاد الانجليزى كما هو جاثم على صدر الاقتصاد المصرى، يشل التجارة كما يشل الانتاج. ولكن لا بد من الاعتراف بأن خفض قيمة الجنيه الاسترليني بالقياس إلى الدولار سيؤدى إلى خفض مماثل فى قيمة الأرصدة الاسترلينية التى تملكها مصر، الحرة منها والمجمدة.

الجنيه الاســـترليني[1]

والأسباب التى تدعو إلى تعديل قيمته

تكاليف الحرب الحديثة باهظة فى المال والرجال .

وقد قضت ظروف الحرب العالمية الثانية ، أن تقف الأمة البريطانية الجانب الأكبر من جهودها على الانتاج الحربى، وأن تدبر حكومتها آلاف الملايين من الجنيهات لتموين جيوشها .

لم تكن الضرائب المفروضة على الشعب البريطانى (— على الرغم من ارتفاعها إلى مستوى لم يعهده الشعب من قبل —) كافية لمواجهة الزيادة المطردة فى تكاليف الحرب ، فلجأت الحكومة إلى تغطية الفرق بين ايراداتها ومصروفاتها ، سنة بعد أخرى، بالاستدانة فى الداخل وفى الخارج ، إلى أن أسعفتها المساعدة الأمريكية المنطوية تحت نظام الاعارة والتأجير .

وكان استخدام القروض التى حصلت عليها الحكومة البريطانية ، سببا لزيادة العملة المتداولة زيادة مطردة فى وقت تقلص فيه الانتاج المدنى .

وهكذا نشأ التضخم المالى الذى امتد أثره إلى مصر وبلاد الكتلة الاسترليتية بأسرها .

وظاهرة التضخم المالى خفض القوة الشرائية للعملة أى ارتفاع الأسعار ، ومن نتائجه اختلاف سعر المبادلة مع العملات الأخرى التى لم تتضخم بنفس النسبة .

ولكن الحكومة البريطانية لم تشأ أن تترك التضخم المالى يجرى مجراه الطبيعى ، فعمدت إلى التحكم فى الأثمان الداخلية بما فرضته ، من تحديد لأثمان السلع، ومن تقييد على تموين المدنيين، ومن تقرير رسوم عالية على شراء السلع

(١) «أهرام» ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩

غير الشعبية ومن تحميل الخزانة العامة جانبا كبيرا من تكاليف المواد الغذائية المستوردة والمنتجة فى الداخل .

وكانت غاية الحكومة البريطانية من تنفيذ هذه الاجراءات أثناء الحرب الاحتفاظ بنفقات المعيشة فى مستوى معتدل ، والحق يقال أنها نجحت فى تحقيق تلك الغاية نجاحا يدعو إلى الاعجاب .

بيد أن القوى الاقتصادية، كتيارات المياه المتدفقة، لاتقاوم ببناء السدود وإقامة الحواجز، دون معالجة مصادرها أو إيجاد منافس لها، لتخفيف الضغط على هذه الحواجز وتلك السدود .

ومما زاد الطين بلة أن إنتصار الحلفاء فى الحرب ، لم يقترن بخفض محسوس فى مصروفات الحكومة البريطانية ، وخصوصاً بعد نجاح حزب العمال فى الانتخابات العامة التى جرت فى صيف سنة ١٩٤٥ ، وما قامت الحكومة بتنفيذه من مشروعات اجتماعية ذات تكاليف باهظة، وماسمحت به من زيادة الأجور والمرتبات .

وفى الوقت نفسه رأى وزير المالية البريطانية ، أن يتبع سياسة مالية خاصة توصف بسياسة المال الرخيص Cheap Money Policy ، ووسيلتها خفض سعر الفائدة على الاقتراض من السوق المالية ، وغايتها أن تسهل على الحكومة الحصول على ما يلزمها من قروض، وعلى رجال الصناعة مايحتاجون إليه من مال، لتجديد مصانعهم أو تحويلها من الإنتاج الحربى إلى الإنتاج المدنى وتموينها بالمواد الخام .

ترتب على ذلك ، أن التضخم المالى زادت حدته بدلا من أن تنقص ، ولكن الحكومة رأت أن تستمر فى الاحتفاظ بالسعر الرسمى الذى تقرر فى سنة ١٩٣٩ لمبادلة الجنيه الاسترلينى بالدولار ، وقد يكون للحكومة البريطانية عذرها فى هذا الصدد خلال سنتى ١٩٤٥ و ١٩٤٦ . ذلك لأن بريطانيا العظمى كانت أولى الدول الأوربية فى تحويل مصانعها بعد الحرب ،

من الإنتاج الحربى إلى الإنتاج المدنى، فسبقت غيرها فى تغذية أسواق كانت متلهفة إلى السلع ،وخصوصاً أسواق بلاد الكتلة الاسترلينية وأسواق البلاد التى كانت بريطانيا قد استدانتها أثناء الحرب ، ومن بين هذه مصر .

فكان أمام المصدر البريطانى فى سنتى ١٩٤٥ و ١٩٤٦ فرصة مواتية لتصريف بضاعته فى تلك الأسواق وبأثمان مجزية له ، وفى الوقت نفسه تمكنت المصانع البريطانية من الحصول على جانب كبير مما تحتاج إليه من المواد الخام بأثمان معتدلة .

ولكن الحالة بدأت تتغير فى غضون سنة ١٩٤٧ ، إذ كانت معظم البلاد الأوربية قد قطعت شوطا كبيرا فى إصلاح ماخربته الحرب من مصانعها ، وأخذت تنافس المصدرين البريطانيين فى الأسواق التى كادت تكون وقفا على هؤلاء فى سنتى ١٩٤٥ و ١٩٤٦ ، وكان من سوء حظ المصدر البريطانى أن استفحلت فى بريطانيا العظمى أزمة الوقود خلال الأشهر الأولى من سنة ١٩٤٧ ، فتعطل الإنتاج ، وتأخرت المصانع فى تسليم منتجاتها ، وكادت تستحيل أزمة الوقود إلى أزمة إقتصادية تدك صرح الإقتصاد البريطانى لولا أن تداركته أمريكا وكندا بالقروض — ومع ذلك فقد اشتدت أزمة الدولار فى أغسطس سنة ١٩٤٧ ،على الرغم من تلك القروض ،وترتب عليها قرار الحكومة البريطانية وقف التحويل الحر للجنيه الاسترلينى إلى دولارات فى المعاملات الجارية .

ثم جاء مشروع مارشال وما تضمنه من مساعدات للبلاد المشتركة فيه ومن بينها بريطانيا العظمى .

أما بريطانيا العظمى فانها حصلت على نصيبها من تلك المساعدات ، واستخدمت جانبا كبيرا منها فى استيراد المواد الغذائية، وظلت حريصة على الاحتفاظ بسعر المبادلة الرسمى للجنيه الاسترلينى بالنسبة للدولار مع ما يستلزمة ذلك من الابقاء على قيود المبادلة النقدية والتبادل التجارى .

وأما البلاد الصناعية الأخرى التى أخذت نصيبها من مساعدات مشروع مارشال ، فانها لجأت إلى تنفيذ إجراءات عملية لاصلاح شئونها المالية والإقتصادية ، فمنها من تبع سياسة انكماش مالية قضت على تضخم عملتها مثل بلجيكا ، فصارت فى عداد البلاد ذات العملة الصعبة ، ومنها من أعاد تقويم السعر الرسمى للمبادلة مثل إيطاليا وفرنسا ، فتحررت تجارتها من أغلالها ، وتيسرت حالتها الاقتصادية والتجارية بعد إعسار ، واشتدت منافستها للتجارة البريطانية فى معظم الاسواق .

وهكذا تجمعت أسباب أزمة الجنيه الاسترلينى ، ففى الداخل اضطراب مزمن لأن العملة المتداولة فى مستوى مرتفع وتكاليف الإنتاج عالية ، وفى الخارج تقلص الأسواق تبعا لاشتداد المنافسة فيها .

فليس عجيبا أن تستنفد بريطانيا العظمى رصيدها من الذهب والدولارات برغم القرضين الكندى والأمريكى ومشروع مارشال ، وليس عجيبا أن تواجه بريطانيا العظمى ما يسمى بأزمة نقص الدولارات ، فان هذه الأزمة نتيجة متوقعة ، وستشتد ما لم تعالج أسبابها معالجة حاسمة شاملة .

وخلاصة القول أن معالجة التضخم المالى فى بريطانيا العظمى وفى البلاد التى نهجت نهجها لن تتحقق إلا باحدى وسيلتين .

أولا : استنفاد ما يزيد من العملة المتداولة أى إتباع سياسة الانكماش المالى وهذه تجلب كسادا فى التجارة وبطالة بين العمال وهو ما لا يمكن الحكومة أن تقدم عليه فى الظروف الراهنة .

ثانيا : الاعتراف بمنطق الحوادث وما تقضى به حقائق الحال فيعاد تقويم السعر الخارجى للجنيه الاسترلينى .

ولا شك فى أن الوسيلة السليمة هى الوسيلة الثانية وإذن يكون تعديل قيمة الجنيه الاسترلينى بالنسبة للدولار والعملات الصعبة اجراء لابد منه .

الذهب (١)

لا يزال خير أساس للعملة السليمة

نشرت الاهرام منذ أيام كلمة عن زوال عهد النقد الذهبي ومشاكل التعامل بالورق النقدى ولقد تضمنت هذه الكلمة أراء صيغت فى لباقة وحذق رأينا التعقيب عليها فيما يلى :

حقا لقد انقضى « ذلك العهد الذى كنا نحن فيه نتعامل بالذهب » بيد أن انقضاءه لا يقوم دليلا على انعدام الثقة بالذهب أو الاستغناء عنه كأساس للتعامل

فاختفاء النقود الذهبية من التعامل بين الافراد ، كان أمرا لابد منه بعد أن اتسعت رقعة النهضة الاقتصادية، وزاد تبادل السلع والخدمات بين الناس زيادة لم يسبق لها مثيل .

ولذلك بدأت الشيكات والبنكنوت تحتل بالتدريج مكانة النقود الذهبية فى التداول حتى فى الاوقات التى كان فيها الذهب أساس الاصدار ، والتعامل به حرا من كل قيد ، وما ذلك إلا لأن الشيكات والبنكنوت أخف حملا وأكثر سهولة فى التداول من النقود الذهبية

واستمر الذهب - سبائك ونقودا - محتفظا بمكانته السامية فى تسوية المعاملات بين الدول أى فى تسديد أى عجز فى الميزان الحسابى

ولقد كان لاختيار الذهب لهذه المهمة أسباب ، بعضهما تاريخى وبعضهما اقتصادى ، فاستخدام الذهب فى التعامل بين الافراد والأمم بدا منذ قرون عدة، ولم يكن من الميسور التلاعب فيه، لا من حيث الوزن ولا من

---

(١) « أهرام » ٥ أغسطس سنة ١٩٤٩ .

حيث المعدن، فسهل تداوله ، وأقبل الناس عليه فى تسديد الديون وقبض أثمان السلع والخدمات ، ثم ان المقادير المخزونة من الذهب وظروف انتاجه وعدم تأثر معدنه بالعوامل الطبيعية ، تجعل كل تغيير فى المقادير الموجودة منه محدودا لايتأثر مباشرة بقرارات وزراء المالية أو بنوك الاصدار ، كما هى الحال مثلا بالنسبة للبنكنوت ، فاحتفظ الذهب بقيمته العالمية فى مستوى لا يكاد يتغير

وفى الوقت نفسه ، كانت حرية التعامل فى الذهب القرينة التى لاتخطىء، والدليل الذى لا يضحض على متانة العملة وسلامة الاقتصاد القومى .

وإذا كانت بعض الحكومات قد فصلت عملتها عن معيار الذهب ، أو خرجت، عليه ووضعت القيود المشددة على التعامل فى الذهب وحظر تصديره أو استيراده ، فلم يكن ذلك منها طوعا واختيارا، بل اكرهت عليه نتيجة لاضطراب شئونها المالية ،واختلال التوازن فى نشاطها الاقتصادى .

وهل من حجة أقوى أو برهان انصع من أن حديث الازمة فى الجنيه الاسترلينى ـ العملة العالمية ذات الشأن والمكانة ـ يبدأ بالجزع على تسرب رصيد الذهب الى الخارج ، على الرغم من أن ارتباط الجنيه الاسترلينى بالذهب معطل رسميا، وعلى الرغم من خضوع النشاط الاقتصادى والمعاملات المالية فى انجلترا لقيود لم يسبق لها مثيل فى زمن السلم ؟

وإذن فلنعترف صراحة بأن الذهب لايزال خير أساس للعملة السليمة، وأن حرية التعامل فيه أظهر قرينة على متانة النظام النقدى وسلامة الاقتصاد القومى .

وأخيرا فلا يخامرنا شك فى أن السلطات المصرية المسئولة ، تعلم علم اليقين، إن متانة الجنيه المصرى تتطلب الاسراع فى رفع القيود المفروضة على مبادلته بالعملات الاخرى ، وخصوصا فى الظروف الحاضرة التى توفرت فيها عوامل نهضة صناعية .

التضخم المالى

أسبابه وملابساته الإقتصادية والاجتماعية[1]

تنفرد مشكلة العملة بخصائص تبرزها على غيرها من المسائل المالية والإقتصادية ، فالنشاط الإقتصادى فى العصر الحديث قائم على التعاقد لمدد طويلة ، ولذلك صار كل تغيير محسوس فى قيمة العملة أى فى أثمان السلع والخدمات التى يتبادلها الناس يؤثر إلى مدى بعيد فى علاقاتها الإقتصادية والاجتماعية .

وهذه الصلة الوثيقة بين مشكلة العملة وبين النشاط الإقتصادى من جهة ، والعلاقات الاجتماعية من جهة اخرى ، توضح أسباب الفشل فيما قد يبذل من محاولات لمعالجة الصعوبات الإقتصادية ، والمساوىء الاجتماعية فى بعد عن ملابسات النظام النقدى .

وأغلب الظن أن كثيرا من أوجه الاضطراب الإقتصادى والاجتماعى فى البلاد التى قامت فيها مشكلة العملة ، انما مرجعه الاهمال فى معالجتها بما تتطلبه من حزم وشجاعة . فقد برزت فى الأسابيع الأخيرة أزمة الجنيه الاسترلينى ، فأشفق منها الناس فى مصر وارتاعوا لها ، نظرا لما قد يترتب عليها من اضطراب فى شئون البلاد الإقتصادية بسبب ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى ، ذلك لأن مركز الجنيه المصرى قريب الشبه بمركز الجنيه الاسترلينى ، فكلاهما تحيط به ظروف التضخم المالى المزمن ، وكلاهما لا يصلح شأنه إلا بمعالجة هذا التضخم بالأساليب السليمة .

لقد بدأت الحرب العالمية الثانية والجنيه المصرى مربوط إلى عجلة الجنيه الاسترلينى برباط آلى جامد ، فكان يفرض على البنك الأهلى المصرى أن

---

(١) « أهرام » ١٠ أغسطس سنة ١٩٤٩ .

يقبل فى لندن الجنيهات الاسترلينية أو أذونات الخزانة البريطانية ويدفع قيمتها فى مصر بالجنيهات المصرية .

ولما كانت مصر فى خلال الحرب — وخاصة بعد الانهيار الحربى فى غرب أوربا — قاعدة هامة لايواء جيوش الدول المتحالفة وتدريبها وتموينها، فقد ترتب على ذلك زيادة كبيرة فى طلب الجنيهات المصرية لتغطية نفقات تلك الجيوش .

لم تجد الحكومة البريطانية أدنى صعوبة فى الحصول على ما تحتاج إليه جيوشها وجيوش حلفائها من الجنيهات المصرية ، فما كان عليها إلا أن تودع لدى البنك الأهلى المصرى (فى فرعه بلندن) أذونات على الخزانة البريطانية وتسحب منه فى مصر مقابل تلك الأذونات جنيهات مصرية بسعر ثابت . وقد نتج عن ذلك زيادة مطردة فى مقادير البنكنوت التى أصدرها البنك الأهلى المصرى ،فبعد أن كان منسوبها ٢٢ مليون جنيه فى يونيو سنة ١٩٣٩ بلغ ٢٨ مليون جنيه فى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٩ ، ثم ارتفع إلى ٢٩ مليونا و ٥٢ مليونا و ٧٩ مليونا و ١٠١ مليون و ١٢٢ مليونا و ١٤٨ مليونا فى آخر ديسمبر من السنوات ١٩٤٠ إلى ١٩٤٥ على التوالى .

وقد ترتب على ارتفاع منسوب البنكنوت ارتفاع مماثل فى منسوب الودائع المحفوظة لدى البنوك ، فبعد أن كانت ٣٤ مليون جنيه فى يونيو سنة ١٩٣٩ ، بلغت ٤١ مليونا فى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٩ ، ثم ارتفعت إلى ٥٥ مليونا و٨١ مليونا و١٠٨ ملايين و١٨١ مليونا و٢٣٧ مليونا و٢٨١ مليونا فى آخر ديسمبر من السنوات ١٩٤٠ إلى ١٩٤٥ على التوالى .

ولما كانت أوراق البنكنوت والشيكات التى تسحب على الودائع المحفوظة لدى البنوك تمثل الجانب الأعظم من الوسائل النقدية التى يتعامل بها الناس ، فان زيادة مقادير البنكنوت والودائع ترتب عليها زيادة مماثلة فى مقدرة أصحابها على شراء السلع (والخدمات)

ولو كانت زيادة مقادير البنكنوت والودائع موزعة بنسبة موحده بين حاملى البنكنوت وأصحاب الودائع لما ، حدث تغيير يذكر فى العلاقات الإقتصادية بينهم ، ولكن كانت هذه الزيادة تصل إلى حيازة الأفراد بنسب مختلفة تبعا لنشاطهم الإقتصادى، فاضطربت العلاقات الإقتصادية والاجتماعية التى كانت قائمة قبل الزيادة وبرزت مشكلة إعادة توزيع الثروة الأهلية بما يكتنفها من تقلقل واضطراب .

ولم تستتبع زيادة وسائل التعامل (أوراق البنكنوت والشيكات) زيادة مماثلة فى السلع والخدمات سواء أكانت محلية أم مستوردة ، وذلك لأن أساليب الانتاج المحلى وعناصره محدودة الأثر والمقدار، بينما كان الاستيراد من الخارج مقيدا بظروف الانتاج والتوريد فى البلاد المحاربة وبصعوبات الشحن ، فارتفعت الأثمان فى مصر ارتفاعا كبيرا وبرزت مشكلة هبوط القوة الشرائية للجنيه المصرى وإلى جانبها مشكلة تجمع الأرصدة الاسترلينية إذ لم يكن فى المقدور استخدامها أولا فأول نظرا لصعوبات الاستيراد .

ترتب على ارتفاع الأثمان المحلية تضخم نفقات المعيشة ، فبعد أن كانت تقدر على أساس ١٠٠ فى يونيو سنة ١٩٣٩، بلغت ١٠٨ فى ديسمبر سنة ١٩٣٩، ثم ارتفعت إلى ١٢٢ و ١٥٦ و ٢١٥ و ٢٥٧ و ٢٩٢ و ٢٩٣ فى آخر ديسمبر من السنوات ١٩٤٠ إلى ١٩٤٥ على التوالى ، هذا مع ملاحظة أن التقديرات الرسمية لنفقات المعيشة لا تعطى صورة صحيحة للتضخم الحقيقى فى هذه النفقات، وذلك لأسباب فنية قد يكون أهمها استخدام الأسعار الجبرية فى اعداد تلك التقديرات .

وإزاء هذا الاضطراب فى العلاقات الإقتصادية ، رأت السلطات الحكومية لزاما عليها أن تتدخل لحماية الطبقات الفقيرة ، وتأمين وسائل التغذية للشعب، وتوفير احتياجاته الضرورية ، فعمدت إلى الاجراءات التموينية الكثيرة ، واجراءات تحديد الأسعار ، مع ما كان بينها من تناقض واضح كانت أخطر نتائجه ظهور مشكلة ما ينعت عادة بالسوق السوداء .

ومهما يكن من أمر، فان المشاهد أن التضخم المالى أحدث رواجا كبيرا فى التجارة والصناعة والزراعة، فتضخمت بسببه أرباح التجار وأصحاب المصانع والمزارعين، مما أغرى الكثيرين منهم بالتوسع فى نشاطهم، وبزيادة رءوس الأموال المستثمرة، سعيا وراء الربح العاجل الكبير.

ولكن الثابت أن الرواج الذى يحدثه التضخم المالى يستمر فقط طول المدة التى يكون فيها التضخم فى ازدياد، فإذا توقف التضخم فان توقفه يكون نذيرا بالانكماش وباكورة للأزمة الإقتصادية، وذلك لأن هذا التوقف يؤدى إلى هبوط الأرباح، ومن ثم إلى هبوط مجموع الدخل القومى، فينكمش الطلب على السلع والخدمات، فتهبط الأرباح مرة ثانية، ويستمر هبوط الدخل القومى، فينخفض الطلب وهكذا دواليك.

وقد نشأ تضخم الجنيه المصرى من الزيادة المطردة فى نفقات الجيوش المتحالفة، فكان من المقدر أن تبدأ دورة الانكماش الاقتصادى بعد انتهاء الحرب فى سنة ١٩٤٥.

ولكن ظروفا كثيرة بعضها داخلى وبعضها خارجى، أرجأت إلى حين ظهور هذه الدورة الانكماشية بصور واضحة.

ففى الداخل استمر العمل بإجراءات التقييد التى اضطرت السلطات الحكومية إلى تنفيذها أثناء الحرب، ونهجت الحكومة — وقد أغرتها سهولة الحصول على الايرادات — سبيل التوسع فى مشروعاتها الانتاجية وغير الانتاجية، كما اشتد الاقبال على محصول البلاد الرئيسى فتحسنت أسعاره، وتدفقت الأموال من جديد على مصدريه فى مصر.

أما فى الخارج فان الحكومة البريطانية، وخاصة بعد نجاح حزب العمال فى الانتخابات فى عام ١٩٤٥ — رأت اتباع سياسة التوسع فى المشروعات الاجتماعية، وتشغيل أكبر عدد من العمال، فلجأت إلى سياسة خفض سعر الفائدة أو المال الرخيص Cheap Money Policy، فاستمر تضخم الجنيه الاسترلينى

وتبعه الجنيه المصرى ، على الرغم من فصلهما رسميا فى يوليو سنة ١٩٤٧ ، هذا فضلا عن أن مراكز الانتاج فى أوربا ظلت متعطلة فترة من الزمن، فلم تتدفق السلع والمصنوعات الأوربية على السوق المصرية بعد انتهاء الحرب مباشرة .

وهكذا استمر تضخم الجنيه المصرى بعد انتهاء الحرب ، ولو أن قوته الدافعة بدأت تضمحل، فبعد أن كانت مقادير البنكنوت فى آخر سنة ١٩٤٥، ١٤٨ مليون جنيه انخفضت إلى ١٤٥ مليون جنيه فى آخر كل من سنتى ١٩٤٦ و١٩٤٧ ثم ارتفعت مرة ثانية إلى ١٦٤ مليون جنيه فى آخر سنة ١٩٤٨ ، وربما كان هذا الارتفاع الأخير ناتجا من زيادة أثمان القطن المصرى فى سنة ١٩٤٨ وحرب فلسطين .

الاستقرار الإقتصادى[1]

وتثبيت قيمة الجنيـــه المصرى

يروى عن لويس كارول ، مؤلف قصص الأطفال الخرافية أنه قال ، فى معرض الحديث عن بعض الخطط الحكومية : أن الساعة التى توقفت تماما ، خير من تلك التى تسير بغير ضابط ، لأنها (أى الأولى) تبين الوقت صحيحا مرتين فى كل أربع وعشرين ساعة !

وهذا التشبيه القاسى يذكرنا بتلك الاجراءات التى ارتجلتها وترتجلها ، على غير هدى ، بعض الحكومات فى معالجة المشكلات الإقتصادية الطارئة .

فقد انتكس التفكير الإقتصادى ، وتفشت فى هيكله جراثيم الآراء السياسية المستحدثة ، ولم تجد الحكومات الديمقراطية من العزم والشجاعة مايلهمها إلى أن انتهاج السبل الإقتصادية السليمة خير وأبقى ، وأن الانحراف عن جادة تلك السبل يزيد مشكلاتها تعقيدا ويؤدى إلى سوء المنقلب .

إن سياسة الاستجداء من أمريكا ، تلك السياسة التى تسير عليها معظم الحكومات فى دون أوربا الغربية ، لاتجد مايبررها إلا الظروف التى خلقتها تصرفات تلك الحكومات .

فالحرب فى أوربا انتهت منذ أكثر من أربع سنوات ، ولكن الأحوال الإقتصادية مضطربة . وما ذلك إلا لأن الحكومات الديمقراطية تغالت فى مجاراة أساليب عدوتها الكبرى . روسيا السوفيتية — فى مضمار التدخل فى الشئون الإقتصادية ، وفرض القيود التى تشل حركة الإنتاج ، بحجة الارشاد والتوجيه، بينما نراها توسعت فى المشروعات الاجتماعية غير المنتجة، واتبعت ، أو شجعت ، سياسة زيادة الأجور وخفض ساعات العمل .

---

(١) « امرام » ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٩

والنتيجة : إنتاج يسير الهوينا ، ونفقات تزيد وتتضاعف ، وأصبحت تلك الأمم ولا أمل لها فى الاحتفاظ بمكانتها إلا عن طريق المساعدات الخارجية .

هذه هى الحقيقة المرة فى موقف بعض الدول الأوروبية من أمريكا . وأما اقحام الاعتبارات السياسية والعسكرية لتبرير طلب المساعدة الأمريكية، فانه لايخدع إلا من يريد أن يخدع ، ولا نحسب الأمريكان من البلاهة بحيث يستمر تصدقهم على أوربا دون مقابل .

* * *

لانريد أن نشبه الظروف الإقتصادية فى مصر بالحالة المضطربة فى معظم بلاد أوربا الغربية ، فإن مصر ، ولله الحمد والشكر ، لاتزال غنية بمواردها الطبيعية ، ولم تتهدم مدنها أو تتعطل مصانعها فى أثناء الحرب ، فضلا عن أن أهليها لم يتأثروا بالمبادى الهدامة ، ولم تكتسحهم موجة الكسل.

إن ظروف الحرب الماضية أحدثت تضخما فى النقد المصرى ، أى هبوطا محسوسا فى قوة الجنيه الشرائية ، فاطرد الرواج التجارى والصناعى والزراعى ، ولكنه كان مقرونا بصعوبات تموين الشعب وتوفير احتياجاته، فتأثرت بصفة خاصة الطبقات الفقيرة والمتوسطة ذات الدخل الثابت ، وعملت الحكومة جاهدة على حماية تلك الطبقات ، وتخفيف ما أصابها من مشقة فى العيش .

على أن تدخل الحكومة لم يقف عند حد شئون التموين ، بل انه تسرب إلى كثير من نواحى النشاط الإقتصادى، كما أن الحكومة رأت الفرصة مواتية للتوسع فى المشروعات الاجتماعية والحربية ، وساعدها على ذلك وفرة الإيرادات الأميرية وسهولة تحصيلها ، مما أدى إلى التضخم المطرد فى ميزانية الدولة ، فارتفعت المصروفات الحكومية إلى ١٨٨ مليونا من الجنيهات فى السنة المالية الحالية ، بعد أن كانت ٤١ مليونا فى عام ١٩٣٩ — ١٩٤٠ .

وقد صاحبت زيادة المصروفات الحكومية زيادة كبيرة فى الضرائب ، وخاصة الضرائب غير المباشرة التى أثقلت كاهل جمهور المستهلكين ، وجعلت إجراءات مكافحة الغلاء محدودة الأثر .

ونظرة واحدة إلى الأرقام الآتية تكفى للدليل على مدى الارهاق الذى لحق بالمستهلكين من جراء الزيادة البالغة فى الرسوم الجمركية .

السنة	الايرادات الجمركية بعد استبعاد رسوم الصادر (بملايين الجنيهات)	قيمة الوارد بملايين الجنيهات	نسبة الرسوم الجمركية إلى قيمة الوارد
٩٣٩ — ١٩٤٠	٨ر٢	٣٤ر١	٢٤ ٪
٩٤٠ — ١٩٤١	١٥ر٦	٣١ر٤	٥٠ ٪
٩٤١ — ١٩٤٢	١٥ر٧	٣٣ر١	٤٥ ٪
٩٤٢ — ١٩٤٣	٢٠ر٣	٥٥ر٥	٣٥ ٪
٩٤٣ — ١٩٤٤	٢١ر٠	٣٩ر٢	٥٣ ٪
٩٤٤ — ١٩٤٥	٢٣ر٧	٥١ر٠	٤٥ ٪
٩٤٥ — ١٩٤٦	٢٨ر٩	٦٠ر٥	٤٧ ٪
٩٤٦ — ١٩٤٧	٣٥ر٥	٨٣ر٢	٤٢ ٪
٩٤٧ — ١٩٤٨	٤٧ر٨	١٠٢ر٥	٤٧ ٪

هل زالت الآن أسباب التضخم ؟ وانقضى عهد الرواج ؟ وبدأت فى أفق الإقتصاد المصرى علامات واضحة تنبىء بحلول الدورة الانكماشية ؟ ، فلم يعد هنالك أى مبرر لاستمرار العمل باجراءات التقييد ؟ أو اتباع سياسة ربما كانت مناسبة أو ضرورية فى عهد مضى وزال ؟ ان الخير كل الخير فى أن تسارع السلطات الرسمية إلى اعادة النظر فى علاقة الدولة بالنشاط الإقتصادى الفردى ، والعمل على الحد من تدخلها فى نواحيه المختلفة ، وكذلك ضغط المصروفات الحكومية إلى الحد الأدنى الذى يتناسب مع وظائف الحكومة الصحيحة دون تبذير أو ارهاق للدخل القومى .

ولدينا أن الخطوة الأولى لتحقيق هذا الهدف ، أن تبدأ الحكومة اجراءاتها لتثبيت الجنيه المصرى على أساس قيمته بالذهب ، أو بعملة ذهبية كالدولار الأمريكى ، فالجنيه المصرى قد انفصل رسميا عن الجنيه الاسترلينى، ولا توجد فائدة من المعاندة والتمسك بقيمة اجبارية لا تقرها الأوضاع الإقتصادية فى مصر .

ولا ضرر من الاعتراف القانونى بقيمة الجنيه المصرى فى السوق الحرة، وبخاصة لأن ديون مصر فى الخارج (وأهمها الأرصدة الاسترلينية) مقومة بالعملات الأجنبية .

وتلخص المزايا المرتقبة من تثبيت الجنيه فيما يأتى : —

١ : تحرير الاقتصاد المصرى من قيود المبادلة واعادة التوازن الطبيعى بين الأثمان المصرية والأثمان العالمية .

٢ : تشجيع الصادرات المصرية ، لأن أثمانها ستكون أثمانا طبيعية غير مصطنعة .

٣ : الحد من الاستيراد غير الطبيعى الناتج من أن سعر المبادلة الرسمى للجنيه أعلى من سعره فى السوق الحرة .

٤ : تحرير التجارة الخارجية ، وتشجيع المنافسة المرغوب فيها بين المشتغلين بهذه التجارة .

ولكن تثبيت قيمة الجنيه المصرى تقتضى موازنة حقيقية فى ميزانية الدولة ، بعد ضغط المصروفات وإزالة أوجه التبذير فيها ، لأن أى عجز محسوس فى الميزانية يؤدى الى هدم أساليب التثبيت من أساسها .

وقد يكون فى ضغط المصروفات الحكومية تأجيل لبعض مشروعات الاصلاح الاجتماعى ، ولا يوجد مصرى تسمح له عاطفته الانسانية بمعارضة الاصلاح الاجتماعى والنهوض بمستوى الأمة ، ولكن ليس كل ما يتمنى المرء يدركه ، وأغلب الظن أن تأجيل بعض المشروعات التى ترهق ميزانية الدولة يصحبه استقرار إقتصادى خير من اضطراب محقق فى الاقتصاد القومى قد يسبب مشكلات اجتماعية لا يمكن معالجتها .

الغلاء نتيجة حتمية لتضخم الجنيه[1]

العلاج الحاسم ضغط الميزانية وخفض الاسراف

أشتدت فى الأسابيع الأخيرة موجة الغلاء على صورة ضج الناس منها بالشكوى ، وتناولتها أقلام الكتاب بالبحث والاستقصاء :

فمن قائل ان الغـــلاء مظهر من مظاهر التحسن فى مستوى المعيشة ، والدليل على ذلك أن العامل الذى لم يكن يحظى بتناول « اللحمة » مرة كل أسبوع ، غدا ينعم بها مرة أو أكثر فى كل يوم ، فمرحى مرحى بالغلاء ، ولو جاع وهزل أغلب السكان !

وآخر يزعم أن الغلاء ناتج عن جشع التجار الذين عمدوا الى زيادة الأثمان ، فواجب الحكومة ومسئوليتها أن تحدد الأثمان ، وتضرب على أيدى هؤلاء التجار ، وتفرض عليهم رقابة شديدة ، وذلك على الرغم من أن التجارب فى مصر وفى غيرها من البلدان ، أثبتت أن مثل هذه الاجراءات فى ذاتها تؤدى إلى انتشار السوق السوداء والى إفساد المراقبين .

وثالث يرى أن مصدر الغلاء زيادة الدخل والإيراد لطبقات غير طبقة الموظفين وأرباب المعاشات ، فالوسيلة لمعالجة أسباب الشكوى تنحصر فى زيادة المرتبات والمعاشات بنسب تتكافأ مع ارتفاع تكاليف المعيشة ، مهما يترتب على ذلك من تضخم فى ميزانيـة الدولة وارهاق لدافعى الضرائب ، وتجدد محتمل لموجة الغلاء نفسها .

ورابع يقول : ان موجة الغلاء الحالية نشأت لنقص فى السلع المعروضة ، فلتتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة لزيادة تلك السلع « تنفيذاً لقانون العرض والطلب » ، وكأن الحكومة تملك عصا موسى بحيث تأمر فتطاع ،

---

(١) « أهرام » ٤ يناير سنة ١٩٥٠ .

أو كان قانون العرض والطلب وثيقة قانونية تتولى المحاكم تطبيق نصوصها وتقوم سلطات الضبط والربط بتنفيذها ! .

وخامس ينادى بأن علة العلل فى مشكلة الغلاء هى مبالغة الملاك فى تحديد الإيجارات الزراعية ، فينبغى أن تتدخل الحكومة لخفض تلك الإيجارات، على الرغم مما يدعيه رجال الاقتصاد من أن تحديد الايجارات مرهون بأثمان المحاصيل الزراعية وليس العكس، فاذا تدخلت الحكومة ،فالمحتمل أن تكون نتيجة تدخلها صورية ، ولن يؤثر خفض الايجارات فى أثمان المحاصيل الزراعية .

وهكذا تباينت الآراء فى تفسير موجة الغـــلاء الأخيرة ، واختلفت المقترحات الخاصة بمعالجتها ، وأمام هذا الاختلاف وذلك التباين ، يقف الفرد العادى حائرا غير مطمئن إلى مقدرة الحكومة على معالجة الحال التى تزداد سوءا يوما بعد يوم .

ليست مشكلة الغلاء وليدة اليوم ، ولكنها نشأت منذ سنوات ، واستحالت إلى مرض مزمن زادت وطأته فى الأسابيع الأخيرة ، ولا ينبغى أن ينسينا تجدد الحمى عند المريض أن العلة قديمة وأن الداء مزمن .

وقد اجتمعت الكلمة ، وانعقد رأى ذوى الخبرة على أن المصدر الرئيسى للغلاء فى مصر ، كان تضخم الجنيه المصرى بسبب إرتباطه بالجنيه الاسترلينى خلال سنوات الحرب ، ولقد كان مظهر هذا التضخم الزيادة الكبيرة فى النقود المتداولة — تلك الزيادة التى ترتب عليها خفض ملموس فى القوة الشرائية للجنيه ، وهذا مايعبر عنه بارتفاع الأثمان .

أن اشتداد موجة الغلاء فى الأسابيع الأخيرة لا يفسره إلا تجدد التضخم فى النقد المصرى ، وهذه حقيقة تبرزها الزيادة المطردة فى مقادير البنكنوت التى أصدرها البنك الأهلى المصرى ،فبعد أن كان مجموع البنكنوت ١٤٦ مليونا فى آخر أغسطس سنة ١٩٤٩ ، بلغ ١٥١ مليونا فى آخر سبتمبر،

بـ ١٦٩ مليونا فى آخر أكتوبر . والمعروف أنه زاد أيضا زيادة كبيرة أوصلته فى آخر نوفمبر إلى رقم قياسى لم يبلغه قط من قبل .

وإذا كان الاسراف فى عملية إصدار البنكنوت قد أوجبته تبعية الجنيه المصرى للجنيه الاسترلينى ، فأن الاستمرار فيه ، بل الاستزادة منه فى الأشهر الأخيرة ، انما تقع مسئوليته على كاهل الهيئة أو الهيئات التى تشرف أو ينبغى أن تشرف ، على نظام النقد والأئتمان فى مصر بعد استقلال الجنيه المصرى فى يوليو ١٩٤٧ .

وقد قيل فى تفسير زيادة البنكنوت أنها نشأت لأن أثمان القطن المصرى ارتفعت ، وحركة تصديره اشتدت ، وأرباح منتجيه وتجاره ومصدريه تضاعفت ، وهذا قول مردود ، لأن مقادير البنكنوت والعملة المتداولة ، فى أى وقت من الأوقات ، مرهونة بسياسة الائتمان التى تتبعها السلطات المشرفة على الاقراض واصدار النقود ، وبخاصة بعد إلغاء نظام التبعية التى كانت قائمة بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى .

وأكبر الظن أن زيادة البنكنوت ، أو زيادة العملة المتداولة ، أوجبتها ظروف الميزانية الحكومية ، وتضخم أبوابها المختلفة الى درجة مبالغ فيها ، حتى انتهت إلى أوضاع لا تتناسب مطلقا لا مع طاقة الانتاج الأهلى ، ولا مع موارد الدخل القومى .

فالمقدر أن ميزانية الحكومة المصرية — ومواطن الاسراف فيها معروفة — تستقطع أو تحاول أن تستقطع من الدخل القومى مايقرب من نصفه ، وهذه نسبة مرتفعة جدا ، ولا يوجد لها مثيل فى أى بلد ديمقراطى آخر ، وبخاصة لأن الجانب الأكبر من هذا الاستقطاع يأتى عن طريق الضرائب غير المباشرة التى تنوء بأعبائها الطبقات الفقيرة ، فالثابت أن نسبه الاستقطاع فى الولايات المتحدة الأمريكية لاتكاد تصل إلى عشرين فى المائة ، مع ما تنفقه حكومتها الفدرالية على برنامج التسليح ، وعلى الخدمات

الاجتماعية ، وعلى المساعدات التى تقدمها للدول الأخرى . وأما النسبة فى انجلترا فلا تزيد على أربعين فى المائة ، على الرغم مما عمدت اليه حكومتها الاشتراكية من التوسع الكبير فى الخدمات الاجتماعية العامة .

وخلاصة القول أن موجة الغلاء فى الفترة الأخيرة ليست إلا ظاهرة طبيعية أو نتيجة حتمية لتجدد التضخم فى الجنيه المصرى ، وأكبر الظن أن هذا التضخم قد أوجبته ظروف الميزانية الحكومية ، وأن العلاج الحاسم لمشكلة العلاج لا يتحقق إلا بضغط الميزانية ، وخفض الاسراف فى أموالها لكى يتسنى للهيئات المشرفة على نظام الإصدار والائتمان أن تتبع سياسة مالية سليمة .

حل المشكلات الاقتصادية [1]

وإصلاح الإدارة المالية

كانت مظاهر البشر التى قابلت بها الأمة المصرية تأليف الوزارة الجديدة صدى للشعور العام بأن البلاد أصبحت فى مسيس الحاجة إلى عهد استقرار فى الداخل والخارج يتيح لأبنائها التفرغ للعمل المفيد والإنتاج المثمر ، وبات الشعب الذى أولى الوزارة ثقته يترقب نتائج سعيها فى لهف ولا سيما فى شئون الاقتصاد ، حيث لاحت دلائل التقلقل وتعقد الكثير من المشكلات الجسام ،وأنه لما يزيد مهمة الوزارة صعوبة ومسئولياتها خطورة أن الشعب لا يترقب حلا لتلك المشكلات الاقتصادية فحسب ، بل ينتظر أن تسارع الحكومة إلى تنفيذ مشروعات الإصلاح الكبرى للنهوض بمستوى المعيشة بعد انخفاضه فى السنوات الأخيرة .

والمشكلات الاقتصادية التى يتعجل الشعب حلها ظلت زمنا طويلا بدون علاج حاسم ، فتفشت آثارها فى نواحى النشاط الاقتصادى وازداد طغيانها، فسيطر على العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والجماعات،فمن هذه المشكلات، التضخم المالى ، وارتفاع الأسعار ، ونفقات المعيشة ، وجمود الإنتاج الأهلى، واختلال الميزان فى توزيع الدخل القومى ، وتضخم الميزانية الحكومية والإسراف فى فرض الضرائب غير المباشرة ،وفرض القيود التجارية والمالية والتموينية، والبطالة المستترة فى الريف،وهجرة سكانه للمدن وما إلى غير ذلك من المشكلات الاقتصادية التى يمكن على الرغم من تشعب نواحيها أن ترتب فى مجموعات ثلاث :

---

(١) الأهرام : فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٠

فالمجموعة الأولى تتصل بالأسباب التى أدت إلى استمرار الانخفاض فى مستوى المعيشة ونتائج هذا الانخفاض . فالثابت أن عدد المصريين يزيد باطراد، وقد تضاعف فى غضون الخمسين عاما السابقة، بينما بقى الإنتاج الأهلى هزيلا وهو على أية حال لا يحقق نموا يعادل زيادة السكان ، لأنه فى الخمسين عاما السابقة لم تصل الزيادة عند تقدير قيمته الحقيقية إلى أكثر من خمسين فى المائة ، وإنه لما يؤسف له حقا أن مشروعات الإصلاح الاجتماعى وتحسين الصحة العامة ، إذا لم يسبقها أو يصاحبها زيادة فى الإنتاج الأهلى ، تؤدى غالبا إلى زيادة الخطر وفى النهاية تنتهى إلى الفشل .

ومشكلات المجموعة الثانية برزت لأن الظروف الاستثنائية التى مرت بها مصر منذ نشوب الحرب الأخيرة، أوجبت إجراءات تحكمية، واستلزمت تدخلا من جانب الحكومة فى نشاط الأفراد الاقتصادى ، فترتب على ذلك إرهاق الإدارة المالية وتفكك أوصالها . فالثابت أن تكاليف الخدمات الحكومية فى مصر على الرغم من انخفاض المستوى الفردى للأجور والمرتبات ، تزيد كثيرا على تكاليف مثيلاتها فى البلاد الراقية . والثابت أيضا أن تكاليف الخدمات الحكومية تزيد كثيرا على ماقد ينفقه الأفراد والهيئات غير الحكومية لو أنهم قاموا بتأدية تلك الخدمات ، وتعتبر هذه الزيادة أهدارا لجانب من الدخل القومى ، لأن تكاليف الخدمات الحكومية إنما تستقطع من ذلك الدخل فى صورة رسوم مباشرة وغير مباشرة ، فالتوسع فى الخدمات الحكومية يكون ، والحال على ما هى عليه الآن ، بمثابة التوسع إلى حد ما فى تبذير الدخل القومى وهو لا يكاد يفى باحتياجات السكان الضرورية . هذا إذا كانت الخدمات الحكومية لازمة لتحقيق أهداف وطنية فما بالك إذا كانت تلك الخدمات غير لازمة لتحقيق هذه الأهداف؟

وقد اعترفت الوزارة فى خطاب العرش الأخير بضرورة تقويم الإدارة الحكومية لمعالجة مواطن الضعف فيها من تعقيد وبطء وارتجال ومركزية .

وأما مشكلات المجموعة الثالثة فقد أبرزتها الظروف الراهنة داخلية وخارجية ، فالرأى السائد أن هذه الظروف تستلزم الإسراع فى تنفيذ بعض المشروعات (غير الإنتاجية) ذات التكاليف المرتفعة مثل تسليح الجيش ودعمه ، والضمان الاجتماعى ، والتوسع فى التعليم بالمجان ، وإذا كانت هذه المشروعات الشعبية فى حاجة إلى مال لبدء تنفيذها ، فان حاجتها إلى المال غير مقصورة على العام الحالى بل ممتدة إلى أعوام كثيرة مقبلة ، ولذلك ينبغى أن نحتاط للأمر وندخل فى حسابنا استمرار الدولة فى استقطاع ذلك المال من الدخل القومى .

هذه المجموعات الثلاث للمشكلات تسيطر على الموقف الاقتصادى والمالى فى مصر ، وهى فى جوهرها وثيقة الصلة بالإدارة المالية التى تعتبر بحق القوة المسيرة للنظام العام ولأداة التنفيذ الحكومية ، ولن يصلح نظام عام أو تستقيم أداة تنفيذ حكومية ما بقيت الإدارة المالية غير صالحة .

وغاية الاصلاح للإدارة المالية ومقياسه ، أن تحقق هـــذه الإدارة الفرضين الآتيين :

أولا — أن الخدمة الحكومية لازمة لتحقيق هدف وطنى محدد .

ثانيا — أن نفقات هذه الخدمة أقل نفقات ممكنة .

وإذا كانت الوزارة الجديدة قد آثرت الإيجاز عند الكلام على إصلاح الادارة المالية فى خطاب العرش ، فأن التصريحات الأخيرة التى صدرت من حضرة صاحب المعالى وزير المالية لا تدع مجالا للشك بأنه قد سارع إلى تكييف الموقف الاقتصادى على حقيقته ، وأنه فى دراسته قد ألم بعناصره الأساسية .

لقد سارع معالى وزير المالية فأدلى مشكورا بتصريحات لا لبس فيها ولا إبهام ، تدل على تقدير سليم وإدراك نافذ لحقائق الأمور ، فذكر أن سياسته تقوم على ضغط المصروفات الحكومية إلى أبعد حد ممكن ، فلا وظائف

جديدة ولا ضرائب جديدة ولكن الغاء لضريبة الأرباح الاستثنائية ، مع تحرر من كثير من القيود المفروضة على التجارة والإنتاج .

ولا يسع المراقب للحالة الاقتصادية فى مصر واحتمالاتها المرتقبة ، إلا أن يحمد لمعالى الوزير هذه الروح الطيبة ويتمنى له نجاحا عاجلا « إلى أبعد حد ممكن » . وأكبر الظن أن هذه الروح التى أملت تلك التصريحات لن تقف عند عدم الالتجاء لضرائب جديدة ، بل ستدفعه إلى بحث أعباء الضرائب الحالية ، وخصوصا الضرائب غير المباشرة التى تكاد تقتل الفقراء إرهاقا والتى تبلغ فى مستواها أعلى مستوى فى أى بلد ديمقراطى .

وخلاصة القول ان إصلاح الإدارة المالية ينبغى أن يكون الهدف الأول بل الأساس الحقيقى لحل المشكلات الاقتصادية التى تواجهنا فى هذه الظروف العصيبة .

توزيع أعباء الضرائب[1]

وتحقيق العدالة الاجتماعية

لو أن أسباب الشكوى من الضرائب كانت مقصورة على ما أبرزه تنفيذ قوانينها الجديدة من أوجه النقص فى أساليب التقدير ووسائل الجباية ، لكان من السهل أن يقال أنها ظاهرة طبيعية موقوتة ، تشبه أمراض الطفولة عند بنى الإنسان ، ولكن أسباب الشكوى تنتهى إلى عيوب هى أشد خطرا وأبعد أثرا من قصور الاداة التنفيذية عن استكمال نموها . إذ أنها عيوب عضوية ، فهى فى أسبابها وثيقة الصلة بنظام المجتمع المصرى ، وهى فى نتائجها بعيدة عن تحقيق العدالة الاجتماعية ، كما تشهد بذلك البيانات الرسمية التى تضمنها مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٥٠/١٩٥١ المعروض الآن على البرلمان .

فقد قدرت ايرادات الدولة بمبلغ ١٧١,٥٢٣,٠٠٠ جنيه ، منها ١١٨,٧٤٧,٠٠٠ جنيه جملة المقدر تحصيله من الضرائب والرسوم المختلفة ، ويشتمل هذا الرقم الأخير على ٥,٩٩٣,٠٠٠ جنيه مال الأطيان ومليونين من الجنيهات ضريبة المبانى و١٤,٢٠٠,٠٠٠ جنيه ضريبة الثروة المنقولة و٧,٥٠٠,٠٠٠ ضريبة الأرباح الاستثنائية ومليونين من الجنيهات للضريبة العامة على الايراد و٤,٥٥٥,٠٠٠ جنيه ضرائب مباشرة أخرى ، وأما باقى المبلغ فيتكون من ٨٠,٦٨١,٠٠٠ جنيه ايراد الجمارك و١,٨١٨,٠٠٠ جنيه رسوم السيارات والنقل المائى .

أن المرء لا يحتاج إلى ثقافة اقتصادية خاصة أو دراية فنية واسعة لكى يدرك أن هذه الأرقام تدل على شذوذ فى نظام الضرائب ،

---

(١) « أهرام » ٢٧ ابريل سنة ١٩٥٠ .

وعلى تفاوت فى توزيع أعبائها ، كلاهما لا تبرره ظروف مصر الاجتماعية، بعد انتشار التعليم والزيادة المطردة فى الوعى القومى ، ولا تجيزه حالتها الإقتصادية، ولا يستقيم مع الرغبة العامة فى استكمال وسائل النهضة الصناعية .

إن الضرائب المباشرة — وهكذا سميت لأن المفروض أن أعباءها تقع مباشرة على الممول الذى يدفعها فلا يمكنه التخلص منها بتحويل هذا العبء إلى شخص آخر — هذه الضرائب أصبحت فى الدولة الحديثة بمثابة النبع الأكبر للايراد ،وخصوصا لأن طبيعتها تسمح بأن يكون عبؤها مناسبا لمقدرة الممول من جهة ، وبأن تكون جبايتها وسيلة لتخفيف آثار الشذوذ الناتج من التفاوت فى ثروة الأفراد ودخولهم من جهة أخرى ، ولكن الضرائب المباشرة فى مصر لا تكاد ترتفع فى حصيلتها الى ٢١ ٪ من مجموع ايرادات الدولة ثم أن توزيع أعبائها يشهد بمحاباة فئة من الممولين على حساب الفئات الأخرى .

ليس ثمة شك فى أن الزراعة لا تزال الدعامة الكبرى فى الاقتصاد المصرى ، فيها يشتغل أكثر من ٧٠ ٪ من السكان العاملين ، ومنها نحصل على أكثر من نصف الدخل الأهلى ، فليس من المستغرب أن تكون الملكية الزراعية أعظم منابع الثروة وأكبر عامل فى توجيه النشاط الاقتصادى وجهة زراعية ، ولكن على الرغم من هذه المكانة المرموقة والنفوذ البالغ الذى يتمتع به الملاك الزراعيون ، فان جملة الضرائب التى يلتزمون بدفعها سنويا لا تصل الى ستة ملايين من الجنيهات أو ٣,٤ ٪ من مجموع ايرادات الدولة ،فى الوقت الذى تخصص الحكومة لخدمة مصالحهم الملايين الكثيرة التى قد ترتفع فى جملتها إلى اضعاف المبلغ الذى تحصله منهم كما تشهد بذلك ميزانيات الوزارات والمصالح المختلفة وفى مقدمتها وزارة الزراعة والاشغال « الرى » ، ومما يجعل لهذه الملاحظات أهمية خاصة، اننا نشاهد أن فى الملكية الزراعية تفاوتا كبيرا ، فالاحصائيات الرسمية تثبت أن كبار الملاك وعددهم

١٢ ألف شخص « أونصف من واحد فى المائة من مجموع الملاك » يملكون ٢,١٦٠,٠٠٠ فدانا أو ٣٧ ٪ من جملة الأراضى الزراعية بعد استبعاد أراضى الوقف .

على أن أبرز العيوب التى اتسم بها نظام الضرائب انما هى تلك التى انتجت الزيادة المطردة فى ايراد الجمارك ، وقد بلغ فى تقدير ميزانية السنة المالية الحالية أكثر من ثمانين مليونا من الجنيهات أو ٤٧ ٪ من مجموع ايرادات الدولة أو ٦٨ ٪ من جملة ايرادات الضرائب . وايراد الجمارك - حصيلة لضرائب غير مباشرة ، وهكذا سميت لأن عبأها يقع على غير من يدفعها ، إذ يمكنه أن يتخلص منها ويتقاضاها من المستهلك أو المستعمل كجزء من ثمن السلعة .

ومهما قيل فى تبرير الضرائب الجمركية كمصدر ايراد سهل الجباية ولا يشعر المستهلك بفداحة عبئه ، فان الذى لا شك فيه أنها أبعد أنواع الضرائب عن تحقيق العدالة الاجتماعية ، لأنها لا تميز بين المستهلكين من حيث قدرتهم المالية ، ولذلك فانها ترهق أعضاء الطبقتين الدنيا والوسطى أكثر مما تناله من الأغنياء ، ولقد غالت الحكومات المتعاقبة فى زيادة المكوس الجمركية سنة بعد أخرى حتى بلغت الآن فى المتوسط أكثر من نصف ثمن السلع المستوردة ، ولا عبرة بما يقال من وجود تمييز فى سعر الرسم الجمركى على الضروريات بالقياس الى الكماليات ، لأن مثل هذا التمييز فضلا عن أنه لا يستند إلى مقياس علمى صحيح يعتمد على رغبة المستهلك وتفضيله سلعة على أخرى ، فانه تمييز صورى أكثر منه حقيقى ، وذلك لأن ارتفاع الايراد الجمركى برهان لا يتطرق إليه الشك على أن المكوس الجمركية تفرض بنسب كبيرة على السلع التى يستهلكها أو يستعملها معظم أفراد الشعب

وهل هناك تمييز فى المكوس بين بدلة صوف تنتهى إلى كساء موظف صغير أوعامل بسيط وبين أخرى ستسعد بلبس الوزير ؟ وهل رسم الوارد على الدواء يراعي فى فرضه مقدرة المريض المالية ؟ وهل فى ضريبة الدخان

تفضيل للفقير على الغنى ؟ وهل رسم انتاج السكر يجبى على أساس حالة المستهلك المالية ؟ وهل رسم انتاج البترول يحصل على أساس نوعين من البترول أحدهما يستعمل فى السيارات الخصوصية المعدة لمتعة أصحابها وآخر لسيارات النقل ؟

وخلاصة القول إن المبالغة فى فرض المكوس الجمركية كمصدر ايراد للدولة قد أرهقت السكان ذوى الدخول المحدودة ، وأثرت فى أحوالهم الاجتماعية وظروف معيشتهم ، لأن تلك المكوس أصبحت عنصرا أساسيا فى مستوى الأسعار المحلية بعد أن تغيرت ظروف الإنتاج العالمى وصار التحكم فى السوق للمشترى لا للبائع ، ولن تكمل أية محاولة لمكافحة الغلاء وتخفيف ويلاته مالم تتناول هذه المكوس بالخفض الكبير .

توزيع أعباء الضرائب (١)

وتنمية الإنتاج الاقتصادى

تناولنا فى كلمة سابقة بعض الملابسات الاجتماعية الهامة التى صاحبت التفاوت الملموس فى توزيع أعباء الضرائب ، ولكن إنعام النظر فى أمر هذا التفاوت يبرز لنا فيه ناحية اقتصادية لا تقل فى خطورتها عن الناحية الاجتماعية ، لأنها تتصل اتصالا مباشرا بتوجيه النشاط الاقتصادى وبالطاقة الانتاجية فى البلاد .

يلمس الباحث فى توزيع الضرائب الحالية حقيقة تكشف له عن ضآلة الالتزامات المالية التى تفرضها الدولة على الملاك الزراعيين وملاك المبانى ، ذلك لأن حصيلة الضرائب العقارية « مال الأطيان وعوائد المبانى » التى تبلغ فى جملتها ٤ر٦ ٪ من مجموع إيرادت الدولة لا تتناسب مع مكانة هؤلاء الملاك فى الاقتصاد القومى ، ولا مع قيمة أملاكهم التى تمثل جانبا كبيرا من الثروة الأهلية ، والمعروف أن ضآلة هذه الحصيلة راجعة — أولا إلى أن تقدير القيمة الإسمية للإيجار الذى تربط على أساسه الضريبة أقل من القيمة الفعلية ، فنتج عن ذلك عدم الموازنة بين الضريبة المدفوعة والايراد الحقيقى . وثانيا إلى أن الحكومة لجأت فى السنوات الأخيرة إلى اتباع سياسة التخفيف عن صغار الملاك الزراعيين عن طريق أعفائهم من المال أو خفضه ، وهذه المعاملة الخاصة التى ينعم بها ملاك الأطيان والمبانى وكذلك النفوذ الاجتماعى الذى يتمتع به كبارهم والسيطرة السياسية التى تنسب إليهم — كلها مظاهر موجودة فى البلاد المتخلفة اقتصاديا ، وقد سجلها مؤتمر الخبراء الاقتصاديين الذى انعقد أخيرا فى ليك سكسكس ، والذى أوصى بالحد من

---

(١) الأهرام : فى ١٣ مايو سنة ١٩٥٠

امتيازات الملكية العقارية ، لأن قيام هذه الامتيازات من شأنه اجتذاب الأموال المدخرة — وهى قليلة — نحو الاستثمار العقارى وهو أعقم أنواع الاستثمار ، إذ أن أثره غالبا مايتبدد فى ارتفاع أثمان العقارات عن مستواها الاقتصادى المعقول ، وفى مثل هذه الأحوال لا ينشأ عن الاستثمار العقارى أى نشاط اقتصادى جديد ، ولا تتأثر به الطاقة الإنتاجية ، بل على العكس ربما يحول دون استثمار الأموال المدخرة فى الصناعة والتجارة ، ويعوق تمويل المشروعات اللازمة لرفع مستوى المعيشة بين السكان .

وغنى عن البيان أن ضريبة الأطيان وعوائد المبانى لا تؤثر تأثيرا مباشرا فى إنتاج العقار ، فان يزيد أو ينقص محصول الفدان من القطن أو القمح أو غيره من المحاصيل لمجرد الزيادة أو النقص فى سعر الضريبة ، وكذلك الحال بالنسبة للمبانى القائمة ، فلن تتأثر أوجه استعمالها بمستوى الضريبة ، ولو أنه من الممكن أن يقال بالنسبة إلى المبانى الجديدة أن مستوى الضريبة عامل فى إقبال الناس على البناء أو إحجامهم عنه ، ولكن الملاحظ أن الذى يقدم على البناء يتأثر فى اتخاذ قراره بعوامل أخرى غير الضريبة مثل عامل الملكية الثابتة أو المتعة الشخصية أو تأمين الورثة الصغار ، وقد ذهبت جمهرة من كبار علماء الاقتصاد إلى أن زيادة سعر الضريبة زيادة محسوسة ، قد تؤدى إلى نشاط الملاك وخاصة الزراعيين منهم وتشجيعهم على رعاية ممتلكاتهم وتعهدها بالإصلاح المستمر ؛ حتى يكون فى تحسن إيرادها عوض لهم عن زيادة الضريبة .

وأكبر الظن أن سياسة التخفيف عن صغار الملاك الزراعيين وتشجيع الملكيات الصغيرة كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاجتماعى — هذه السياسة إذا نفذت ، دون قيد أو شرط ، ستؤدى إلى عكس ما ينتظر منها . فالثابت من التجارب العملية فى جميع بلاد العالم ، أن المالك الصغير ، إذا ترك وشأنه ، صار أضعف وحدة إنتاج اقتصادى ، إذ ليس لديه المعرفة أو الدرايا الكافية وليست لديه المقدرة المالية « أو الرأسمالية » لاستخدام الأساليب الفنية

ومبتكرات العلم الحديث ، ولذلك فإن مصلحة البلاد وفائدة صغار الملاك أنفسهم تقضيان بأن تكون سياسة تشجيع الملكيات الصغيرة مشروطة بإجراءات اجتماعية واقتصادية أخرى ، مثل توفير الارشاد الفنى وانشأء المنظمات التعاونية وغير ذلك من المشروعات العامة ، التى ترمى إلى زيادة المقدرة الانتاجية عند المالك الصغير . وعلى أية حال ، فالأجدر أن تضع الحكومة حدا أدنى للملكية الزراعية على أساس ما يقرره خبراء الزراعة لقدرة المالك الصغير على الاستغلال المعقول ، وأن تمنع تجزئة الملكية الزراعية أو تفتيتها إلى ما دون ذلك ، وخصوصا لأن التوسع فى الملكيات الصغيرة غالبا مايحجب عن أعين الناس ظاهرة اقتصادية خطيرة ،هى «انتشار البطالة المقنعة فى الريف» بسبب عجز المالك الصغير عن إيجاد العمل الكافى طوال العام أو إحجامه عن العمل مأجورا لأسباب تتعلق بمكانته الاجتماعية أو بمنطقة إقامته .

وإذا كان رجال الاقتصاد يسلمون بأن ضرائب الدخل مابرحت فى مستوى معتدل ، فإن كثيرا منهم يوصى بإعاده النظر فى بعضها لأن حكومة كل عهد تضع فى مقدمة برنامجها العمل على رفع مستوى المعيشة وزيادة الطاقة الإنتاجية عن طريق نشر الصناعات الحديثة ، وليست ببدعة أن تعمد الحكومة إلى تشجيع الجهود الصناعية بالإعفاء من الضرائب أو على الأقل تخفيف عبئها على من يزاول نشاطا صناعيا تميزا له على غيره من الممولين، وذلك لأن فى مثل هذا التميز وسيلة أنجع وطريقة أسلم لمساعدة الصناعات المحلية من سياسة الحماية الجمركية الجامحة التى تثقل كاهل فقراء المستهلكين ولا تبرز امتيازات المنتجين .

والواقع أن المغالاة فى فرض المكوس الجمركية وحصيلتها تزيد على ٤٧٪ من مجموع الايرادات ، قد أثقلت كاهل السكان وساعدت على استمرار موجة الغلاء وويلاته ، ولكنها أصبحت لا تكفى لحماية الصناعات المحلية التى أصابها ركود ملحوظ فى الأشهر الأخيرة، ركود قد ينقلب إلى تدهور

شامل بسبب الظروف المحلية التى سردها معالى الشمسى باشا فى خطبته السنوية الجامعة حيث قال « أما الصناعة فقد ظلت تواجه الصعوبات التى طالما أشرنا إليها والتى أخذت وطأتها تشتد اليوم . فالى جانب الصعوبات الفنية فى المعدات والرجال الفنيين وارتفاع أسعار بعض المنتجات الأوليه وضعف إنتاج اليد العاملة ، تبدو صعوبات تجارية منشؤها المنافسة الأجنبية الآخذة فى الاطراد يوما بعد يوم والتى لا تقوى الحماية الجمركية وحدها على مقاومتها مالم يبذل مجهود متقابل من جانب الصناعة نفسها لخفض أسعار التكلفة المحلية، خصوصا وقد زادت أعباؤها بسبب علاوة الغلاء ، الجديدة، وأخيرا هنالك تلك المضايقات التى تتعرض لها الصناعة من جانب الادارة الضرائبية وغيرها والتى تعوق من نشاط المنشآت الخاصة » .

ومن الملاحظات المقلقة فى هذا الصدد ما أشارت إليه النشرة التى أصدرها أخيرا البنك الأهلى بشأن ضعف إنتاج العامل المصرى فى صناعة الغزل والنسيج وهى التى تحتل مركز الصدارة فى الصناعات المحلية ، فقد أثبتت البحوث التى قام بها المسيو جاش أحد كبار رجال هذه الصناعة أنه على الرغم من أن أجر العامل المصرى يساوى ٦٠٪ من أجر العامل الانجليزى فان الأجر فى مصر مقدرا على أساس وحدة الماكينات يبلغ من ضعفين إلى ثلاثة أضعاف الأجر فى انجلترا حتى بعد أن فقدت سبقها فى صناعة الغزل والنسج وتخلفت عن بلاد مثل أمريكا وسويسرا .

المشكلة النقدية[1]

فى تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب

إن تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب عن ميزانية الدولة يعتبر بحق، فى كل عام، وثيقة خطيرة، تستمد خطورتها من الموضوعات الهامة والآراء القيمة التى تسجلها، كما تستمدها من المكانة البارزة التى يحتلها أعضاء اللجنة وما توافر لديهم من خبرة ودراية وما تهيأ لهم من فرص للحصول على البيانات الصحيحة والايضاحات الواقعية من رجال الدولة المسئولين.

ويبدو من المقتطفات التى نشرتها « الأهرام » أن تقرير هـــذا العام سوف يشتمل على تحليل واقعى للمشكلات المالية والاقتصادية ودراسة فنية للاجراءات العملية التى ينبغى الأخذ بها فى معالجة تلك المشكلات.

لقـد أحسنت اللجنة صنعا فى ابراز المشكلة النقدية وما يكتنفها من ملابسات تؤثر، إلى حد بعيد، فى الوضع الحالى للجنيه المصرى، وفى العلاقات التجارية والمالية مع الخارج، وفى التطورات الاقتصادية المرتقبة، ولـكن يظهر أن اللجنة أمعنت فى الايجاز حين أشارت إلى العلاقة بين تجميد الأرصدة الذى صاحب خروج مصر من الـكتلة الاسترلينية وبين الغلاء، فجاءت عبارة التقرير فى هذا الصدد غير واضحة، يشكل فهمها على الفرد العادى.

أثبتت اللجنة فى تقريرها حقيقة لا مراء فيها وهى أن بداية التضخم النقدى قد صاحبت نشأة الأرصدة الاسترلينية وظلا يتلازمان ويزدادان خطورة طوال سنى الحرب، ولـكن الغموض يطغى على عبارة اللجنة حين تقول :

« وقد أصاب هذا التجميد (أى تجميد الأرصدة الاسترلينية) قيمة النقد المصرى فى الداخل والخارج.

---

(١) أهرام ١٩ مايو سنة ١٩٥٠

فاستحكمت حلقات الغلاء وغلت أيدينا عن معالجته أو التخفيف من وطأته وحرمنا من الانتفاع بمدخراتنا فى استيراد حاجات الاستهلاك ومعدات الانتاج وظللنا مضطرين لفرض قيود النقد والإستيراد محافظة على تبادلنا التجارى الخارجى وسنظل حريصين على الكثير من هذه القيود ما بقيت أرصدتنا مجمدة وما بقى نقدنا مستندا إلى غطاء غير قابل للتحويل »

فالواقع أن الغلاء قد استحكمت حلقاته واستمرت مستحكمة .

(١) لأن المشرفين على السياسة المالية رفضوا الاعتراف بالنتائج المنطقية للتجميد من جهة

(٢) ولأنهم لم يحاولوا اتخاذ التدابير العملية لتثبيت قيمة الجنيه المصرى بعد الخروج من الكتلة الاسترلينية من جهة أخرى .

فقد ترتب على تجميد الأرصدة أن صار الجانب الأكبر من غطاء النقد المصرى غير قابل للتحويل فانعدمت قيمته العملية مباشرة . وقد كانت السياسة الرشيدة تقضى بضغط مقادير العملة المتداولة أو على الأقل الاحتفاظ بها فى مستوى ثابت ، ولكن ظروف التضخم ظلت سائدة كما تشهد بذلك الاحصائيات الآتية : —

آخر سنة	البنكنوت المتداول (بملايين الجنيهات)	ودائع البنوك (بملايين الجنيهات)
١٩٣٩	٢٦	—
١٩٤٥	١٤١	٢٩٥
١٩٤٦	١٣٧	٢٩٥
١٩٤٧	١٣٨	٢٩١
١٩٤٧	١٥٤	٣١٠
١٩٤٩	١٦٦	٣٣٢
١٩٥٠ (يناير)	١٦٥	٣٣٥
١٩٥٠ (فبراير)	١٦٥	٣٣٢

ولو أن الحكومة المصرية اتخذت التدابير العملية لتثبيت قيمة الجنيه بان أتبعت سياسة تهدف إلى الاستقرار المالى فى موازنة الميزانية ومنع التبذير والاسراف فى النفقات، وأوحت إلى المشرفين على شئون النقد باتباع مثل هذه السياسة فى عمليات الاصدار والائتمان، لما شكونا من استحكام حلقات الغلاء وعجزنا عن معالجته أو التخفيف من وطأته، ثم ان حرماننا المؤقت من استعمال جانب من مدخراتنا لا ينهض دليلا على ضرورة فرض قيود النقد والاستيراد، تلك القيود التى لاتعالج أمراض الضعف، ولكنها ترهق المنتج والمستهلك على حد سواء، وتزيد اضطراب الحالة الاقتصادية وعدم استقرارها.

وإذا آمنا مع اللجنة بأن تحرير نقدنا من تبعيته للاسترلينى هو رائد الحكومة ومناط جهدها، بقى أننا نأسف لأن تحقيق هذه الغاية — وهو أمر ميسور — قد تأخر كثيرا ولاسيما انه كان المبرر الوحيد للخروج من الكتلة الاسترلينية فى يولية سنة ١٩٤٧.

الأرصدة الاسترلينية المجمدة

هل يكفى الافراج عنها لتذليل صعوبة استخدامها فى استيراد السلع الإنتاجية ؟[1]

نشرت الاهرام تصريحا للمتحدث الرسمى بلسان السفارة البريطانية ذهب فيه إلى معارضه رأى اللجنة المالية بمجلس النواب عن وجود علاقة بين بقاء الأرصدة الاسترلينية مجمدة وبين استمرار الغلاء ، واستشهد على صحة دعواه ، بوفرة الأرصدة الحرة التى بقيت بدون صرف حتى نهاية ١٩٤٩، مع أن مجموعها كان يزيد على الستين مليون جنيه ، وكأننا بالمتحدث الرسمى يبغى أن يرمى عصفورين بحجر واحد ، فهو من ناحية يعارض رأى اللجنة المالية فى علاقة الأرصدة الاسترلينية المجمدة باستمرار التضخم المالى وظاهرة الغلاء ،ومن ناحية أخرى يرد على من يطالب بالمزيد من الافراج عن الأرصدة المجمدة ، بأن مصر ليست فى حاجة إلى مثل هذا الافراج .

وقد تطوع المتحدث الرسمى فأشار إلى أن استمرار التضخم النقدى لابد راجع إلى عوامل محلية تتصل بالتدابير المالية ، أو السياسة المصرفية (أو بالأحرى عدم وجود تدابير مالية أو سياسة مصرفية سليمة) فارتفعت أسعار القطن المصرى مما كان له أثر فعال فى زيادة القوة الشرائية .

وأكبر الظن أن هذا التصريح ينطوى أيضا على بعض الأسباب التى من أجلها تعثرت ،ولا تزال تتعثر مفاوضات الأرصدة ، فلعل الجانب المصرى يرى بعد هذا التصريح ، أو التحدى المقنع الذى طالما رددته الصحف البريطانية مايوجب إصدار بيان شامل بوجهة النظر المصرية ، يعيد الطمأنينة

---

[1] « الاهرام » : ٣٠ / ٥ / ١٩٥٠

إلى نفوس المصريين ويرد فى الوقت نفسه على ادعاءات المتحدثين البريطانيين، لاسيما لأن هذه الادعاءات تتناول اعتبارات أخرى أعظم شأنا وأجل خطرا.

يقول البريطانيون، فى الاعتذار عن عدم الوفاء بديونهم، ان المطالبة بالافراج عن الأرصدة المجمدة مع تحويلها إلى عملات صعبة سواء أكان هذا بتدخل من أمريكا أم بدونه، ليست مطالبة جدية لأنها لاتستند إلا إلى الرغبة فى انفاقها فى أغراض لاتتصل بتنمية الإنتاج القومى، وحجتهم فى هذا الادعاء أن الشواهد تدل على أن الأوضاع الاقتصادية فى مصر تجعل من العسير الافادة الكاملة من الافراج عن الأرصدة الاسترلينية، حتى بعد تقرير قابليتها للتحويل إلى عملة صعبة، فى استيراد العدد والآلات والسلع اللازمة لمشروعات الانعاش الاقتصادى، وذلك لأن السلطات المسئولة أهملت طويلا معالجة التضخم المالى وتركت نتائجه تبرز فى ارتفاع الأثمان المحلية واستفحال الغلاء والتبذير فى نفقات الحكومة مما ترتب عليه إعادة توزيع الثروة والدخل بين الأفراد والطبقات، ومن ثم تغيرت أوجه الطلب على السلع والخدمات سواء المستورد منها أم المنتج محليا، فاشتد الاقبال على السلع والخدمات المتصلة بأغراض المتعة الشخصية والاستهلاك، وانحسر طلب السلع والخدمات اللازمة للمشروعات الإنتاجية، وهاهى الاحصائيات الرسمية للتجارة الخارجية تعبر عن هذه الظاهرة غير الطبيعية، على الرغم من فداحة الرسوم الجمركية على ما يسمونه السلع الكمالية وعلى الرغم من قيود الاستيراد المفروضة على تلك السلع من بلاد العملة الصعبة.

وقد أعد سعادة طه السباعى باشا بحثا قيما فى هذا الصدد نشرته الاهرام أخيراً، أشار فيه إلى أن المقارنة بين الواردات، قبل الحرب الأخيرة وبعدها، أثبتت أن مواد الانشاء والنقل لاتكاد تتزحزح عن نسبتها قبل الحرب، إذ هى لم تزد إلا بمقدار ١ر٩ ٪ أى من ٢٤ ٪ إلى ٢٥ر٩ ٪ من جملة الواردات، ولكن نسبة المواد الغذائية وثبت من ١٥ر٥ ٪ إلى ٢٥ر٣ ٪ أى بزيادة ٩ر٨ ٪. هذا مع ملاحظة أن مواد الانشاء والانتاج

والنقل التى اتخذها سعادة طه السباعى باشا أساسا لمقارنته تشتمل على سلع ومنتجات لاتستخدم فى الأغراض الإنتاجية البحتة .

والواقع أن الاستزادة من استيراد السلع الإنتاجية مرهونة بتهيئة الظروف المناسبة والفرص المواتية للتوسع فى الاستثمار الصناعى المحلى ، فإذا لم تتوافر هذه الظروف أو الفرص كأن يقوم فى سبيل توافرها عقبات من منافسة مطالب الاستهلاك ومن المغالاة فى تدخل الادارة الحكومية ومن اجراءات التقييد ومن التشريعات الاستثنائية الخاصة بالأفراد والمؤسسات الأجنبية، فإن من المستحيل زيادة المقادير المستوردة من السلع الإنتاجية . ذلك لأن بقاء النشاط الصناعى محدودا أو منكمشا لايبرر مثل هذه الزيادة .

وغنى عن البيان أن الاستثمار الصناعى هو الذى يحدد الطلب على السلع الانتاجية المستوردة ، لأن استخدام هذه السلع يعتبر جزءا من الاستثمار ، وفى معظم الأحوال تكون المبالغ اللازمة للاستثمار فى المشروعات الانتاجية أضعاف قيمة السلع الإنتاجية التى تستورد لتنفيذ هذه المشروعات ، كالذى يحدث مثلا فى حالة استيراد العدد والآلات اللازمة لإنشاء مصنع جديد، فان قيمة هذه العدد والآلات ربما لاتزيد عن خمس أو ربع المبالغ المستثمرة فى انشاء المصنع وتشغيله . فاذا صح هذا التقدير فان المطالبة بالافراج الكلى أو الجزئى عن الأرصدة المجمدة التى تبلغ ٣٢٠ مليون جنيه وتحويلها إلى عملة صعبة لاستخدامها فى استيراد السلع الإنتاجية ، تتطلب تهيئة الجو واعداد العدة للمبادرة إلى استثمار أموال فى الصناعات المحلية تزيد فى جملتها على مقدار يتراوح بين ضعفى وخمسة أضعاف الأرصدة المفرج عنها .

هذا مايدعيه البريطانيون وانها لحقيقة يراد بها باطل ، فهناك التزامات قانونية ومقتضيات الصداقة بين البلدين واعتبارات الشرف البريطانى ،وهناك

حجج اقتصادية لانشك لحظة فى أن الجانب المصرى فى المفاوضات قد أبرزها ودعمها بالبيانات الرسمية، فإذا كان تباطؤ المسئولين فى معالجة التضخم المالى قد أوجد اضطرابا فى الاقتصاد المصرى، وأحدث ثغرة بين الإنتاج والاستهلاك كتلك التى لاتزال تشكو منها بريطانيا نفسها والتى لم توفق إلى سدها، مع أنها استعانت بالقرض الأمريكى أولا، ثم بنصيبها فى مشروع مارشال ثانياً، فإن مصر أكثر اضطرارا إلى سد ثغرتها باستخدام الأرصدة المجمدة، وهى أموال اضطرت إلى ادخارها ودفعت مقابلها شقاء شعب بأسره وجوع أمة بأكملها.

وانها لفرصة عظيمة أن تذيع السلطات المصرية ما أعدته من مشروعات الانعاش الاقتصادى، وما اعتزمته من إجراءات إقتصادية وتدابير مالية لتمويل تلك المشروعات، بما فى ذلك تحديد النواحى التى يتعين استخدام الأرصدة فيها.

مشروعات الانعاش الاقتصادى[1]

وصعوبات تمويلها

أدلى حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس الوزراء بالنيابة إلى «الأهرام» بحديث خطير، عن مشروعات الاصلاح التى ينوى عرضها على مجلس الوزراء، والتى يرجو من وراء تنفيذها زيادة الانتاج الأهلى، ورفع مستوى المعيشة وترقية الفلاح وانهاض القرية.

ولا شك أن معاليه قد أفصح فى هذا الحديث عن خواطر تجيش فى صدور المصريين جميعا وأنه قد تناول بالاشارة رغبات يود كل محب لهذه البلاد أن تتحقق دون ابطاء.

فالأوضاع الاقتصادية العامة يكتنفها اضطراب بالغ، تبرز نتائجه (أولا) فى تفشى «البطالة المقنعة»[2] فى الريف والمدن و (ثانيا) فى تكاثر السكان بنسبة تعلو على كل نسبة فى بلاد العالم و (ثالثا) فى جمود الانتاج الأهلى من السلع والخدمات فى مستوى لا يسمو على ما كان عليه قبل الحرب.

وجدير بالذكر أيضا أن الظروف الدولية، وموقف مصر فى مسألة فلسطين، ورغبتها فى الاحتفاظ بجيش وطنى كامل العدة والعدد، كانت كلها — وسوف تظل — من البواعث الهامة على استقطاع جانب كبير، قد

---

(١) افتتاحية الاهرام ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٠.

(٢) «البطالة المقنعة» اصطلاح على حديث يصف قصور الفلاح أو العامل أو الموظف عن تأدية وظيفته فى المستوى المعقول بحسب مؤهلاته طوال ساعات العمل المقررة. فاذا كانت ساعات العمل المقررة تبلغ ٢٠٠ ساعة فى الشهر فان أى نقص فيها يمثل البطالة المقنعة وعلى ذلك يمكننا ان نتخيل الى أى مدى تتفشى البطالة المقنعة بين سكان الريف وموظفى الدولة وفئة الاغنياء فى مصر.

يتزايد فى المستقبل ، من الدخل الأهلى لبذله فى نفقات الدفاع . وهـذا الاستقطاع سوف يؤدى بلا شك إلى زيادة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جمود الدخل وتكاثر السكان مع وجود تفاوت كبير فى توزيع الثروة وموارد الأفراد .

فى ضوء هذه الاعتبارات ، ينبغى أن نرحب بمشروعات الاصلاح التى تنتويها الحكومة، والتى يكون من وراء تنفيذها بعد الدراسة العلمية والاستقراء الفنى زيادة الإنتاج الأهلى ورفع مستوى المعيشة فى البلاد . ولكن المرجح، أن الظروف المالية العامة فى الداخل والخارج لن تكون مواتية لتدبير الملايين اللازمة لتمويل المشروعات المذكورة .

فالحكومة أعلنت — على لسان معالى رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ثم على لسان معالى وزير المالية — أنها تنوى تمويل تلك المشروعات عن طريق عقد قروض وطنية . وينطوى هذا القرار على انصراف نية الحكومة عن استخدام موارد الدولة العادية فى ذلك التمويل، سواء أكان الدافع على هذا القرار عجز الحكومة عن ضغط المصروفات مع ما تشتمل عليه من أوجه التبذير السافر والاسراف الملموس ، أم كان الباعث عليه ادراك الرجال المسئولين أن الموارد العادية سوف تنحدر إلى انكماش ، فلا يمكن التعويل عليها لتمويل مشروعات ضخمة جديدة .

ولكن عقد القروض الوطنية ليس بالأمر السهل . فهو يتطلب ظروفا تشجع الادخار، وهو يقتضى أيضا اجراءات تجتذب المدخرين نحو توظيف مدخراتهم فى هذا النوع من الاستثمار . فهل هذه الاجراءات أو تلك الظروف قائمة أو ممكنة فى الوقت الحاضر؟ ان استقراء الاحوال الاقتصادية والمالية ، ولاسيما ما يتصل منها بالإنتاج الأهلى وتوزيع الدخل ، يدل على أن الغالبية العظمى من السكان لا تستطيع ادخار جانب يذكر من دخلها لتوظيفه فى قروض حكومية . وإذا كان بين المصريين الاغنياء من يمكنه

أن يدخر ، فهو أما مبالغ فى استكمال أسباب الرفاهية المادية ومظاهر الثراء الأخرى فلا يتبقى لديه فائض ، وأما حريص على تملك الأراضى الزراعية والعقارات فلا يسمح له هذا الحرص بالمساهمة فى قروض وطنية . وإذا كان بين أثرياء المواطنين الأجانب من فى مقدوره أن يكتتب فى قروض حكومية ، فانه لا شك متردد بسبب المخاوف التى يشعر بها الأجانب جميعا بالنسبة لمستقبلهم فى هذه البلاد، سواء كانت هذه المخاوف حقيقية أو وهمية .

إن عقد القروض الوطنية بشروط معقولة لمن أشق التدابير المالية وأعظمها خطورة فى البلاد التى لما تستكمل نموها الاقتصادى ، والتى لما تبلغ سوقها المالية المستوى المناسب . ولقد برزت هذه المشكلة فى الدراسات التى قام بها المختصون فى هيئة الأمم المتحدة لمشروعات الانعاش فى الدول المتخلفة ، فاستعانوا بخبراء فى الشئون المالية وعقدوا مؤتمرا (كان لى شرف الاشتراك فيه) بمقر الهيئة فى ليك سكسيس ، وانتهوا إلى توصيات عملية ترمى إلى تسهيل تمويل تلك المشروعات ، سواء عن طريق القروض الحكومية أو الاستثمار الفردى .

وقد اجتمعت كلمة الخبراء الماليين على أن تنمية الادخار الأهلى وتشجيع الاستثمار ، سواء عن طريق الحكومة أو الأفراد ، يتطلبان اتخاذ اجراءات حاسمة تتصل باصلاح الادارة المالية وموازنة الميزانية وثبات النقد وتحسين النظم الخاصة بربط الضرائب وجبايتها وازالة القيود التشريعية والادارية التى تعوق نمو النشاط الصناعى والتجارى ، والتى تحول دون هجرة الخبراء الأجانب إلى البلاد وتوطنهم فيها، وكذلك نشر مشروعات الانعاش على الناس لدراستها والتثبت من صلاحيتها ، وما إلى ذلك من التدابير التى تؤدى إلى دعم ثقة المستثمرين فى مستقبل الدولة ومقدرتها على الوفاء بتعهداتها .

وصفوة القول إن الأحوال المالية العامة فى مصر ، ولاسيما ما يتصل منها بضيق السوق المالية المحلية وتضخم الميزانية واستمرار كابوس التدخل الحكومى فى شئون الصناعة والتجارة، تجعلنا نتردد فى النظر بعين المتفائل إلى

نجاح الحكومة فى الحصول على قروض وطنية كبيرة بشروط معقولة [١] لتمويل مشروعات الاصلاح التى أعلن عنها معالى رئيس الوزراء بالنيابة . ولن يتأثر الموقف بوجود الأرصدة الاسترلينية المجمدة لأن الانتفاع بها ليس ميسورا فى الوقت الحاضر . وكان الاجدر بالحكومة أن تسارع إلى دراسة التوصيات التى انتهى إليها مؤتمر الخبراء الماليين وتعمل على تحقيقها كتدابير أساسية ترمى إلى تسهيل الاجراءات المتصلة بتمويل برنامج شامل للانعاش الاقتصادى ، مع البحث فى تمويل المشروعات الجزئية .

(١) كل حكومة مهما كانت محرجة ومهما ساءت حالتها المالية يمكنها ان تستدين . لكن المشكلة الكبرى تنتهى الى شروط الاستدانة وتكاليفها . فالمعروف ان الحكومة المصرية فى آخر عهد المغفور له الخديوى اسماعيل عقدت قروضا لم ترتفع قيمة حصيلتها الى ٢٠ ٪ من قيمتها الاسمية المتعاقد عليها .

هذا التضخم المالى الجديد[1]

ضرورة التعاون على معالجته

برزت مشكلة التضخم المالى بمناسبة ما نشرته الصحف أخيرا عن كتاب البنك الأهلى المصرى إلى حضرة صاحب المعالى وزير المالية . فقد لاحظ المختصون فى البنك أن إصدار البنكنوت ارتفع إلى ١٦٩ مليون جنيه فى ٢٧ سبتمبر الماضى بعد أن كان ١٤٠ مليون جنيه فى أول الشهر ذاته . وأكبر رقم يمكن أن يصل إليه الاصدار طبقا لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ هو ١٨٨ مليون جنيه .

ويبدو أن هذا الارتفاع البالغ السرعة على حد تعبير كتاب البنك — قد أزعج المختصين ، لاسيما لأنهم توقعوا استمراره ، فجاءوا يناشدون الحكومة فى شخص معالى وزير المالية ، أن تتخذ « الخطوات اللازمة لزيادة مجموع قيمة الأذونات الخاصة بالغطاء » وذلك لكى يتسنى للبنك عند اللزوم أن يتجاوز الحد الأقصى الذى قرره القانون .

ولاشك فى أن كتاب البنك وثيقة رسمية هامة ، تكشف عن وقائع على جانب كبير من الخطورة ، وتنبىء عن أحداث متوقعة قد يكون لها أعظم الأثر فى مستقبل هذه البلاد . فزيادة الاصدار بلغت فى أقل من أربعة أسابيع ٢٩ مليون جنيه ، وهذا الرقم يزيد بنحو ثلاثة ملايين جنيه على مجموع الاصدار فى عام ١٩٣٩ ، ولم يحدث فى تاريخ إصدار البنكنوت فى مصر أن بلغت الزيادة فيه من حيث المقدار وقصر المدة — ما بلغته فى غضون الأسابيع الأربع الأولى من الشهر المنقضى . وإذا قورنت هذه الزيادة

---

(١) « الاهرام » فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠

بما كانت عليه الحال فى نفس الفترة من السنوات الثلاثة السابقة ، ظهر أنها كانت ثمانية ملايين فى سنة ١٩٤٩ ، وتسعة ملايين فى سنة ١٩٤٨ ، وسبعة ملايين فى سنة ١٩٤٧ .

وكان طبيعيا أن يحدث كتاب البنك قلقا عظيما لدى الضالعين فى الشئون المالية والمتتبعين لمجرى الحوادث ، ولقد حمدنا لمعالى وزير المالية إسراعه فى نشر بيانه الأخير ليعيد الطمأنينة إلى نفوس المصريين وغيرهم من المواطنين ، فأشار (أولا) إلى أن ارتفاع الأصدار أمر عادى « فهو إنما يرجع إلى ما اقتضته حاجة المعاملات وخاصة لصعود أسعار القطن صعودا كبيرا بسبب ازدياد الطلب الأجنبى عليه » و (ثانيا) إلى ما كان من أثر خفض قيمة العملة فى ارتفاع الأسعار .

والواقع أن زيادة إصدار البنكنوت — فى شهر سبتمبر والأشهر التالية من كل عام — كانت دائما ظاهرة عادية تصاحب انتشار المعاملات التجارية وازدياد حركة إبرام العقود وتسديد الديون فى موسم القطن ، ولذلك كانت تسمى بالزيادة الموسمية ، ولكن يلاحظ أن مثل هذه الزيادة الموسمية كانت تنشأ لتسهيل عمليات البيع والشراء النقدية التى لا تستعمل فيها وسائل الدفع الأخرى كالشيكات ، فكانت تظل محصورة فى دائرة ضيقة ، ولا تقترن بتغيير كبير فى مستوى أثمان السلع لأنها كانت زيادة مقدرة .

وغنى عن البيان أن مقدار البنكنوت المتداول فى أى وقت من الأوقات ، يمثل جانبا معينا أو نسبة محدودة من مجموع وسائل الدفع التى يسميها الفنيون بالعملة المتداولة . فزيادة إصدار البنكنوت — فيما عدا الزيادة الموسمية المحدودة — تتم عادة على توسع مشابه فى وسائل الدفع الأخرى ، وبالأحرى فى مجموع العملة المتداوله ، فاذا ظهرت زيادة كبيرة فى الاصدار كتلك التى أشار إليها كتاب البنك الأهلى ، فأكبر الظن أنها تنبئ عن توسع مضاعف فى مجموع العملة المتداولة .

ومهما يكن الباعث على زيادة العملة المتداولة (بشقيها : البنكنوت وودائع البنوك) فانها نتيجة حتمية مباشرة لسياسة الأقراض التى تتبعها السلطة المهيمنة على نظام الائتمان وعملية الاصدار . وإذا حدث أن قامت هذه الزيادة دون أن يكون هناك ما يقابلها فى إنتاج السلع وتأدية الخدمات فانها تكون زيادة تضخمية سافرة أو تضخما ماليا غير مقنع .

والشواهد — من الاحصائيات المالية ومن ارتفاع الأثمان واشتداد موجة الغلاء — تدل على أن زيادة العملة المتداولة فى الفترة الأخيرة لم تكن فى جملتها زيادة موسمية ، بل أنها نشأت بسبب التوسع الملحوظ فى الائتمان، سواء أكان هذا التوسع متصلا برغبة البنك الأهلى والبنوك التجارية الأخرى فى معاونة التجار والمستوردين على شراء السلع وتخزينها فى مواجهة الأحداث العالمية أم ناتجا من زيادة غير عادية فى مصروفات الدولة . فارتفاع الاصدار والحال هذه يكشف عن تضخم مالى جديد لا تفسره حاجة المعاملات ولا يتطلبه « خفض قيمة العملة » ، ولعل معالى وزير المالية لم يكن يقصد بعبارة « خفض قيمة العملة » معناها الطبيعى أى هبوط قوتها الشرائية. فلم يكن فى قرار سبتمبر سنة ١٩٤٩ خفض لقوة الجنيه المصرى الشرائية ، بل أنه كان تعديلا لسعر مبادلته بالعملات الذهبية أو جبته قيمته المنخفضة بسبب التضخم المالى .

ولعل كتاب البنك جاء مخيبا لظن الكثيرين من رجال الاقتصاد الذين كانوا يأملون أن يسارع البنك — فى مواجهة موجة التضخم الأخيرة — إلى التعاون مع الحكومة فى دراسة الموقف المالى بما يتطلبه من خبرة ودارية تمهيدا لمعالجته قبل أن يستفحل شره ويعم خطره ويفلت زمام الأمور من أيدى السلطات المسئولة . ولكن البنك لجأ إلى الحكومة مطالبا إياها أن تتخذ إجراءات تضخمية جديدة فتزيد مجموع الأذونات الخاصة بالغطاء.

ولقد مكن هذا التصرف من جانب البنك خصومه من الادعاء بأنها مناورة سافرة لجأ إليها البنك — كما لجأ إليها من قبل فى سنة ١٩٤٠ وفى

مناسبات سابقة — لكى يرغم الحكومة فى وقت شدة عارضه أن تسعى حثيثا لدى حضرات النواب المحترمين لاقرار تشريع البنك المركزى الجديد بعد أن تعثر فى مجلس النواب .

وقد اتخذ هؤلاء الخصوم قرينة على صحـــة ادعائهم الفقرة التى ختم بها معالى وزير المالية بيانه حين قال مفاخرا « ان تشريع البنك المركزى الذى احالته الحكومة على البرلمان فى دورته الماضية تضمن نصا يجيز اصدار أذونات خزانة فى حدود ١٠٠ مليون جنيه وذلك لاستخدام ما قد يلزم منه فى تمويل محصول القطن وللتمكين من تغطية ورق النقد بأذونات مصرية

وإذا كنا نربأ برجال البنك المسئولين و بمالى وزير المالية أن يكونوا صيدا لهذه المناورة المزعومة ،فاننا نعتقد أن الأمر جد خطير ،والتعاون على معالجته واجب وطنى يرتفع إلى مرتبة أعلى من الاحزاب والاشخاص .

وانا لنأمل فى فطنة حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء أن يعير الموضوع اهتمامه الشخصى، ويستعين بذوى الخبرة من المستقلين فى معالجته ، بعيدا عن المهاترات الحزبية والاعتبارات الشخصية .

كادت الفوضى المالية تعم الولايات المتحدة الامريكية عندما تسلم الرئيس روزفلت مقاليد الحكم ،فاستعان بهيئة خبرائه المشهورة وأنقذ البلاد من الخطر الداهم . فصارت سنة تبعها غيره من الحكام كلما تحزب الأمر فى شئون المال والاقتصاد ، فهل نحاول ولو مرة واحدة أن نتخلص من مركب النقص الذى يسيطر على نفوس بعض الرجال المسئولين ؟

ان أساليب معالجة التضخم المالى التى أثبتت التجارب صلاحيتها معروفة لدى جميع المشتغلين بشئون المال . ولكن نجاح أى منها مرهون بتعرف الظروف التى تحيط بالموقف المعين ،والملابسات التى تكتنفه ،وذلك لاختيار أنسب تلك الاساليب وأقلها تضحية وأدناها نفقة .

مشـــــكلة التضخم[1]

فى تمويل محصـــول القطن

الناس حيارى فى أمر تمويل القطن . هكذا يقول صديقى عبد الجليل العمرى بك . أترى هل زادت حيرتهم بعد الذى كتبه سعادته فى «الاهرام» فى هذا الشأن ؟ فقد ظاهر أولئك الذين ينادون بأن زيادة اصدار البنكنوت صارت لازمة لتيسير تمويل القطن .

ولعل سعادة وكيل المالية السابق لايزال متأثراً برأى نادت به وزارة المالية ثم عادت فعدلته منذ أيام .

لاخلاف فى أن هناك زيادة غير طبيعية فى اصدار الورق النقدى . ولكن الخلاف ناشىء من ادعاء المدعين بأن أهم أسباب هذه الزيادة فى الوقت الحاضر هو ارتفاع أسعار القطن . فان هذا الادعاء لايستقيم مع الاستقراء العلمى السليم ،وليس له أى سند فى تجارب جميع الأمم التى تتمتع بالنظم المصرفية الحديثة . وعبثا يحاول المرء أن يجد بين العلماء المحدثين والخبراء الثقاة فى شئون المال من يقول بأن ارتفاع أسعار أية سلعة يكون، أو حتى يحتمل أن يكون ، أهم سبب لزيادة إصدار البنكنوت على النحو الذى شاهدناه فى الأسابيع الأخيرة فى مصر . كما أنها لاتزال احدى بديهات علم الاقتصاد ، تلك التى تقرر بأن مستوى الأسعار تحدده مقادير العملة المتداولة وليس العكس .

على أن الاعتراف بأن هناك أسبابا غير ارتفاع أسعار القطن لتفسير الزيادة

---

(١) « الاهرام » ٣ / ١١ / ١٩٥٠

فى الاصدار ، إنما هو اعتراف سليم يستحق التقدير ، لأنه خطوة أولى أو اتجاه منطقى نحو الاعتراف بأن قيام تلك الأسباب هو الذى أدى إلى ماقد يلاقيه التجار ومنتجى الأقطان من صعوبة فى الاقتراض من البنوك .

والحقيقة التى لاشك فيها هى أن أسباب الزيادة فى الاصدار تنتهى جميعها إلى سياسة الائتمان واستمرار التوسع فيها ، سواء كان الدافع إلى هذا التوسع متصلا بمقتضيات الميزانية الحكومية ، أم ناتجا عن اتجاهات مالية أخرى — فهل استنفدت جميع وسائل التوسع المشروعة . أم الأمر مصداق لقول الشاعر « إن الطعام يقوى شهوة النهم » .

ولسنا ندرى ماحكمة الاشارة إلى « أن تمويل ثلاثة أرباع المحصول بالأسعار الحالية يقتضى مائة وخمسين مليونا من الجنيهات على الأقل » فلا يمكن لشخص يلم بالنظم المصرفية الحديثة ويدرك تدابيرها أن يتخيل أن التمويل المصرفى لمحصول ما يقتضى تخصيص أموال تعادل ثمن ثلاثة أرباعه ، اللهم إلا إذا كانت النية متجهة إلى شراء ثلاثة أرباع المحصول وحجزها عن التصدير .

وعجيب أمر ذلك التساؤل — تساؤل المستنكر فى عبارة العمرى بك « عن سبب مطالبة الحكومة بالاحجام عن إصدار التشريع اللازم لزيادة أذونات الخزانة مادامت المسألة كلها موقوفة وما السبب الذى يحول دون أن تتعهد الحكومة مع البنك الأهلى على اعداد نظام للتسليف على الأقطان بواسطة البنك الأهلى مادامت البنوك التجارية غير مقبلة على الاقتراض منه ، ولا يمكن لنا أن نرجح السبب إلى الرغبة فى وضع حد للتضخم لأن المعروف أن أذونات الخزانة التى تصدرها الحكومة لتمويل محصول القطن لاتستعمل قيمتها اطلاقا بل ترصد فى حساب غير قابل للصرف منه » .

أليس هذا التساؤل اعتراف بأن البنوك التجارية محجمة — لأسباب لديها — عن الانتفاع بتسهيلات البنك الأهلى للقيام بعمليات التسليف

المربحة ؟ وإذا صح هذا الاعتراف أفلا يكون من الأسلم أن ندرس أسباب احجام البنوك ونعالجها بدلا من أن نتغاضى عنها ونتمادى فى الاستهتار بها فنقع فى المحظور ؟

نعم أنها الرغبة فى وضع حد للتضخم هى التى تدعونا إلى مطالبة الحكومة بالامتناع عن اصدار التشريع اللازم لزيادة أذونات الخزانة . ولا عبرة بما يقال بانتفاء الضرر من زيادة اصدار الأذونات إذا تعهدت الحكومة بعدم استعمال قيمة الزيادة فى أغراض الميزانية ، فان فى هذا القول مغالطة كان ينبغى الترفع عنها ، ذلك لأن الغرض الأساسى من اعداد أذونات جديدة على الخزانة ، إنما هو تمكين البنك الأهلى من اصدار أوراق نقد اضافية وطرحها ، فى السوق ، واستخدامها كقوة شرائية جديدة تضاف إلى القوة الشرائية القائمة ، اللهم إلا إذا قدرنا أو افترضنا — وهو اتجاه لا يقره المنطق السليم ولا يرجحه واقع الحال — ان الأشخاص الذين يحصلون على أوراق النقد الجديدة سوف يختزنونها ، فيمتنعون عن استخدامها فى معاملاتهم ، لأن فى مثل هذه الحالة تنهار بواعث الرغبة فى زيادة اصدار أوراق النقد وتزول الدوافع إليها .

وصفوة القول أن الموقف الذى كشف عنه نقاش تمويل القطن موقف جد خطير ، وهو يتطلب دراسة فنية شاملة ، واستقراء علميا كاملا ، ومعالجة مجردة عن الغرض والغاية ، ولنذكر فى هذا المقام أن أممًا كثيرة حلت بها نكبات اقتصادية وأحاقت بها محن مالية ، لأنها لم تحاول الافادة من تجارب غيرها .

والله يهدى من يشاء

مكافحة الغلاء (١)

مشكلة مالية فى جوهرها

يحق لأهل هذا البلد أن يغتبطوا بعد أن جاءهم نبأ الاهتمام الشخصى الذى أخذ بيديه حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء فى شأن الغلاء ومكافحته. وأنها لعناية مشكورة تلك التى يخص رفعته بها هذا الموضوع ولا سيما مع مواجهة الأعباء المرهقة التى تفرضها عليه مسئولية الحكم فى هذه الظروف الدقيقة وما تكتنف من مشكلات قومية، ومصاعب سياسية، اشتركت فى إبرازها عناصر داخلية وأخرى خارجية.

وإن لهفة الناس إلى نجاح رفعته العاجل، ودعواتهم له بالتوفيق الكامل، لا يعادلها إلا ما كان من خيبة رجائهم فى جهود بذلت ثم باءت بالفشل، وما كان من حسرتهم على آمال ارتفعت ثم عاجلها الانهيار. فلقد عادت حدة الغلاء فاشتدت، وانتشر لهيبه فاكتوى به جميع الناس.

نعم فشلت جميع الجهود السابقة وكان حريا بها أن تفشل، لأنها وقفت حيث كان ينبغى أن تبدأ. وباء أصحابها بالخيبة وكان حقا عليهم أن يبوءوا بالخيبة، لأنهم طرقوا سبلا غير التى يرشدهم إليها الاستقراء العلمى، ولأنهم استعانوا بوسائل غير التى تدلهم عليها حكمة التجارب.

فالغلاء مشكلة مالية فى جوهرها. خلقها التضخم المالى وظلت ترعاها عناصر استمراره بل واستفحاله. ولكن بعض تلك الجهود كان ينصرف إلى جزئيات الموضوع فيضيع فى طياته وهى قائمة، وكان البعض الآخر

---

(١) «الاهرام» ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧

ينتهى إلى مظاهر عارضة فيتبدد فى جو الخيال وهو خصيب خلاب ، أو يتفرق فى سماء الدعاية وهى واسعة جذابة .

ولعل أعمال الوزارات والإدارات التى ساهمت فى مكافحة الغلاء كانت تثمر ، لو أنه سبقها أو صاحبها إجراء مالى حاسم ، يعالج الداء الدفين ويوقف انتشار سمومه . وكنا قد أشرنا فى كلمة سابقة إلى أن مشكلة الغلاء ليست وليدة اليوم ، بل إنها نشأت منذ سنوات واستحالت إلى مرض مستقر زادت وطأته فى الفترة الأخيرة . فلا ينبغى أن ينسينا تجدد الحمى عند المريض أن العلة قديمة والداء مزمن .

وما من شك فى أن أساس الغلاء ومصدره هو تضخم النقد المصرى . وقد نشأ هـذا التضخم فى بدء الأمر لارتبـــاط الجنيه المصرى بالجنيه الإسترلينى خلال سنوات الحرب ، حينما كانت نفقات الجيوش المتحالفة فى ازدياد ومطالبها من السوق المحلية فى تكاثر ، بينما كانت مصادر الاستيراد فى انحسار وطاقة مصر الإنتاجية تتوسع ببطء . ومع أن هذا التضخم كان تدبيرا اضطراريا ، ومع أنه اقترن بمزايا تجمع الأرصدة الإسترلينية وتوسع ذى بال فى الطاقة الانتاجية ، إلا أن مظاهره برزت أولا فى زيادة العملة المتداولة وهبوط القوة الشرائية للنقد المصرى (وهو ما يعبر عنه بارتفاع الأثمان) ، وثانيا فى إعادة توزيع الثروة القومية ودخول الأفراد وما ترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية .

وبعد انفصال الجنيه المصرى عن الجنيه الإسترلينى فى سنة ١٩٤٧ ، لم يبق ما يبرر استمرار تضخم النقد المصرى بعد أن صار خاضعا لظروف يمكننا أن نتحكم فيها ونوليها وجهة نرضاها ، ولكن الحقيقة المرة هى أن التضخم استمر واستفحل ، ومساوئه استقرت وتكاثرت ، ومما يزيد الطين بله أن هذا التضخم الجديد أسوأ من سابقه ، لأنه الآن ذو طابع استهلاكى ، فلم تصاحبه مزايا التضخم السابق من تجمع الأرصدة الإسترلينية وزيادة الطاقة الإنتاجية

وإذا أردت قرائن على استفحال التضخم الذى هو مصدر الغلاء وراعيه ، فإليك الإحصائيات المالية الرسمية ، فانظر إلى مقادير البنكنوت المتداول وكانت ٢٦ مليونا فى سنة ١٩٣٩ فبلغت ١١٦ مليونا فى سنة ١٩٤٤ ، ثم هى الآن تقرب من ١٨٠ مليونا ، وربما تصل قريبا إلى أكثر من مائتى مليون بعد أن رفضت وزارة المالية نصح الأصدقاء والمشفقين ، فعمدت إلى استصدار مرسوم بقانون فى غيبة البرلمان يأذن لها بزيادة أذونات الغطاء فى حدود خمسين مليونا أخرى . فلا حول ولا قوة إلا بالله من النتائج .

وانظر إلى ميزانية الدولة التى كانت ٤١ مليونا فى سنة ١٩٣٩ و٧١ مليونا فى سنة ١٩٤٤ وهى الآن تقرب من مائتى مليون جنيه .

وانظر إلى المال الاحتياطى الذى كان ٢٥ مليونا فى سنة ١٩٣٩ ، فبلغ ٤٨ مليونا فى سنة ١٩٤٤ ، وهو الآن لا وجود له والحمد لله .

ثم انظر إلى إيرادات الجمارك ، وهى مكوس يدفعها المستهلكون محسوبة فى أثمان السلع ، وقد كانت ١٨ مليونا فى سنة ١٩٣٩ ، فصارت ٢٤ مليونا فى سنة ١٩٤٤ وهى الآن مقدرة على أساس حصيلة تبلغ ٨٦ مليونا من الجنيهات .

إن المشكلة خطيرة فى نتائجها بالنسبة للشعب والحكومة معا ومعالجتها تتطلب خبرة خاصة وحصافة عالية ، وانى لأذكر فى هذا المقام حقيقة كان يرددها معلم فاضل ذو شهرة عالمية فى شئون المال ، وهى أن الخبرة المالية لا تجمع من أشتات الكتب واستذكار الفروض النظرية ، بل هى قبل كل شئ وفوق كل شئ ، تستقى من التجارب ولا يحصل عليها إلا كل لبيب ذو حصافة .

وانا نرجو الله مخلصين له الدين أن يوفق حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء فى مسعاه ، ويكلل جهوده بالنجاح .

والله ولى التوفيق .

اتمويل محصولى القطن نبغى؟

أم تمويل اختزانه؟

القاهرة فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠

حضرة صاحب المعالى محمد فؤاد سراج الدين باشا
وزير المالية

بعد التحية — تشرفت فى اليوم الثامن عشر من هذا الشهر فبعثت إلى معاليكم بكتاب عن بعض التصرفات المتعلقة بتمويل محصول القطن فى عهد وزير المالية السابق . ولا زلت أرجو أن يسمح وقت معاليكم الثمين ببحث نتائج تلك التصرفات والعمل على معالجتها على أساس من المصلحة العامة .

على أن التدابير التى لجأت إليها وزارة المالية فى عهد الوزير السابق تناولت نواحى أخرى فى شئون القطن وتمويله . وكم حاولت أن أجد فى تصريحات الرجال المسئولين أو فى البيانات الرسمية ، مايساعدنى على تكييف تلك التدابير وتحديد البواعث عليها وتقدير أهدافها ، فاعيتنى الحيلة وأعوزتنى الوسيلة ، وكنت أشعر دائماً بأننى لست وحيدا فى قصورى فى الفهم والادراك ، بل يشاركنى فيه آخرون ممن أرادوا مثلى مراقبة الحوادث المالية فى مصر ، فإذا أنا لجأت إلى معاليكم ، فمعى غيرى فى الرجاء ، بأن تتفضلوا مشكورين ، بالأمر بنشر بيان يوضح السياسة القطنية وأهدافها ، ويشرح ما التبس من أمرها على أناس كثيرين .

إن القطن محصول البلاد الرئيسى ، وصادراته تأتى بالجانب الأكبر من حصيلة العملات الأجنبية ، فلاعجب إذن أن يكون هو وسوقه موضع اهتمام

وزارة المالية فى جميع العهود ، ولا عجب أن يتضاعف هذا الاهتمام فى عهد الوزير السابق وهو الذى صنف رسالة فى « البورصة » .

ولعل هذا الاهتمام هو الذى أوحى إليه أن يصدر فى مستهل الموسم بيانا خطيرا ، لاشك أثلج صدور المنتجين وهز مشاعرهم ، فقد نهج فى ذلك البيان نهجا جديدا لم يسبقه إليه وزير سالف ، وأضاف إلى واسع علمه ودقة خبرته فضيلة الشجاعة فى حمل الأمانة والاضلاع بالمسئولية الأدبية ، فما تردد أن يسجل فى عبارة صريحة قوله « لقد تبينت بعد استعراض العوامل الاقتصادية داخليا وخارجيا ، أن أثمان القطن المصرى لم تبلغ بعد المستوى الواجب أن تبلغه » .

ومنذ ذلك الحين ما فترت لوزارة المالية عزيمة فى مراقبة سوق العقود ، وماوهنت لها جهود فى اتخاذ التدابير الحاسمة ، مهما تكن جديدة فذة ، لمنع كل محاولة يراد بها وقف الاتجاه الصعودى فى « أسعار العقود » . فمن بيانات يذيعها مندوب الوزارة فى ندوة البورصة أو على مسرحها أحيانا ، إلى إجراءات يتخذها حضرته خارج البورصة أحيانا أخرى ، وربما استعان على تنفيذها برجال الإدارة والبوليس ، إلى زيادة فى إصدار البنكنوت لتمكين البنك الأهلى من تمويل محصول القطن فى أوسع نطاق .

بيد أن الفرد العادى يدفعه منطقه البدائى ، ويسوقه إدراكه المحدود إلى التساؤل عن أحداث الممت بسوق القطن ولم يستطع سبر غورها ، وعن تطورات لابست تدابير تمويله ولم يهتد إلى تمييز دقائقها .

لقد كان إلى حين يعتقد بأن فائدة سوق العقود فى تسهيل التصرف المنظم فى محصول القطن لا تتم ، وبأن مزاياها فى منع التقلبات العنيفة والهزات المفاجئة فى أسعاره لا تتحقق ، إلا إذا أحيطت السوق بسياج منيع من الحرية ضمانا لاستقلالها ، وحماية لها من المؤثرات المصطنعة . والناس لا تزال تذكر أن سوق الإسكندرية ، كانت صرحا شامخا طالما اعتزت به مصر ، ودعامة

سليمة الأوضاع والسمعة طالما فاخرنا بها ، لاسيما بعد توقف العمل فى سوق ليفربول ، فأى جديد طرأ منذ عام أو بعض عام فهوى معه ذلك الصرح الشامخ ؟ وأى أمر حدث فأطاح بتلك السمعة الطيبة والأوضاع السليمة ؟ ثم أوحى إلى مندوب الحكومة أن يتعقب « المتعاملين » فى المقاهى العامة وفى النوادى والمجتمعات الخاصة ؟ وهل بعد كل هذا الذى حدث ينتظر أن تؤدى وظيفتها الاقتصادية؟ وهل من المصلحة الابقاء عليها فى هذه الظروف؟

والشخص العادى يرى أن المنتجين استجابوا لنصائح المسئولين، فاحجموا عن التهافت على عرض أقطانهم لتسير أثمانها فى طريق الصعود، ولترقى قيمتها سلم الزيادة المنشودة، ولكنه يدهش إذ يسمع هاتفا يردد حديث الصعوبات فى تمويل القطن ، تلك الصعوبات التى حملت وزارة المالية على زيادة أذونات الخزانة بعد أن نفدت موارد البنك الأهلى ، ولعل دهشته تتضاعف إذا ما أطلع على النشرة الأخيرة التى أصدرها البنك ، وعلم منها أن السلف التى قدمها كانت تتراوح بين أربعة وتسعة ملايين جنيه فى نهاية كل من سنوات ١٩٤٠ إلى ١٩٤٧ ، وأنها كانت فعلا أقل من تسعة ملايين طوال أشهر الموسم ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ، ولكنها ارتفعت إلى ثلاثة عشر مليونا، فسبعة عشر مليونا ونصف ثم هبطت إلى ستة عشر مليونا ، فأربعة عشر مليونا فى الفترة من نوفمبر سنة ١٩٤٩ إلى آخر فبراير سنة ١٩٥٠ ، بينما أذاعت وزارة المالية قبل أن تلجأ إلى زيادة اصدار الورق النقدى بيانا ذكرت فيه أن السلف التى أجراها البنك الأهلى ، بلغت فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ «ثلاثه وعشرين مليونا وتسعمائة ألف جنيه مقابل ٥,٨٠٠,٠٠٠ جنيه فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وقد رفع البنك الأهلى الحد للسلف التى يقدمها لتمويل القطن إلى ٣٣,٩٥٠,٠٠٠ جنيه مقابل ١٨,٦٥٠,٠٠٠ جنيه فى مثل هذا الوقت من السنة الماضية » . كما أن بنك مصر لم يتوان عن الاعلان بأن جملة السلف التى قدمها بلغت فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ تسعة عشر مليونا بعد أن كانت اثنى عشر مليونا فى

نفس التاريخ من السنة الماضية . فلماذا كل هذا التوسع فى السلف ؟ وهل الدافع إليه مقتضيات التجارة وهى محدودة فى مدتها ومقاديرها ؟ أم الباعث عليه تيسير الاختزان ومدته غير معروفة ومقادير السلف اللازمة له لاحد لها؟ وإذا كان تمويل الاختزان هو المقصود — كما تدل عليه جميع الشواهد وتنطق به لغة الأرقام السالف ذكرها — فهل من الصواب أن تتولى البنوك عملية التمويل ؟ أم أن فى قيامها بهذه العملية خروجا على تقاليدها ، وخطرا على سلامتها بل وسلامة النظام المالى فى جميع أوضاعه ؟ ولا سيما إذا كان البنك الأهلى أحدها ، وهو الذى يطمح أن يكون فى يوم ما البنك المركزى للدولة ؟ وهل حصلت البنوك على ضمانات كافية من الحكومة حتى لاتتعرض مصالح أصحاب الودائع لأية مجازفة أو مخاطرة ؟ وإذا كانت الحكومة أعطت أو على استعداد لأن تعطى مثل تلك الضمانات ، فهل كان الأجدر أن تتولاها البنوك التجارية أم يختص بها بنك التسليف الزراعى والتعاونى لحساب الحكومة ؟ .

والفرد العادى يلمس الغلاء واشتداد موجته فى الفترة الأخيرة ، وقد سمع من يقول بأن زيادة الاصدار فى هذه الآونة سوف تؤدى إلى مضاعفة الغلاء ، فيتسائل أليس هناك أساليب أخرى غير زيادة الاصدار لتدبير المال اللازم لتمويل القطن ؟ أليس فى المقدور إعادة النظر فى سياسة الائتمان وضغط بعض أوضاعها ونواحيها ؟ ألم يكن فى الميسور عقد قرض محلى خاص وذى أجل قصير يضمنه القطن الذى تمنح عنه السلف ؟ ألم يكن فى الميسور أيضا الاستعانة بمؤسسات مالية فى الخارج على نحو ما ذكرت الوزارة فى بيانها ؟

والفرد العادى يؤمن بالتريث فى عرض القطن إلى أن تبلغ « أثمانه » المستوى الواجب أن تبلغه ، ولكنه لايدرى إلى متى يجب أن يتريث ، وما هو المستوى الواجب أن تبلغه الأثمان مقومة بالريالات ومناسبة لتصريف جميع المحصول . إن الخطر على مختزنى الأقطان من المنتجين مصدره

قصور غالبيتهم عن مراقبة ظروف القطن داخليا وخارجيا ، وخاصة ما كان منها متصلا بأمريكا . أليس من السهل أيضاً أن تنقلب « دعوة التريث » إلى تشجيع سافر على المقامرة إذا لم تصاحبها توجيهات شاملة ومستمرة يهتدى بها « المتريثون » ؟ وإذا قدر لدعوة التريث أن تحقق مقاصدها بمضاعفة أرباح المنتجين ، فهل من العدل أن يستحوذ هؤلاء على جميع الغنم أم تشاركهم فيه الدولة بنصيب ؟ وإذا تقرر أن يترك المنتجون وشأنهم فهل لدى الوزارة تدابير أعدتها لمعالجة المشكلات الإقتصادية والمالية التى تنشأ فى حالة تضخم الأرباح أو تفاقم الخسارة لاقدر الله ؟ .

وأخيراً يلاحظ الفرد العادى بأن التدخل فى السوق — ولو كان ذلك بحسن نية — يغرى المحترفين على الافادة على حساب المنتجين ، كما أنه قد يهىء للمقامرين فرصة التلاعب ، مثلهم كمثل المغامرين فى السوق المالية يذيعون الأخبار المرغبة ، وينشرون الشائعات المغرية ، عن مركز المشروعات التى يعلمون بقرب فشلها ، حتى إذا ما ارتفعت أثمان أسهمها ، أمكنهم التصرف بما يملكون منها ، وبعدئذ تظهر الحقيقة ، وتضيع على باقى المساهمين أموالهم.

فلا عجب أن يكون الفرد العادى فى حيرة من أمر القطن وتمويله ، ولا عجب أن تزيد حيرته ويتضاعف اشفاقه من المستقبل إذا لم يسارع أهل الرأى إلى هديه وإرشاده .

وتفضلوا ياصاحب المعالى بقبول فائق الاحترام .

رفع إيجار المساكن القديمة (١)

ضرره أكثر من نفعه

آفة النظريات الاقتصادية أنها تستند إلى فروض قلما تتحقق فى جميع البيئات ، وآفة علماء الاقتصاد أن منهم من يعمد إلى الخروج من دائرة اختصاصه وهى بحث الوسائل المؤدية إلى تحقيق أهداف معينة، فيحاول بنفسه تحديد تلك الأهداف .

وأنا لا أسجل هذا القول معاتبا صديقى الكريم سعادة سنى اللقانى بك، المستشار الفنى لوزارة الاقتصاد الوطنى ، على آراء أبداها فى تأييد فكرة رفع ايجار المساكن القديمة ، بل انى أردده مذكرا القارىء العادى بأن معظم الجدل فى المناظرات الاقتصادية مرجعه إلى هاتين الآفتين .

لقد أثبتت التجارب التى حققتها بحوث علماء النفس أن الإنسان العادى يتكيف بعوامل البيئة ، وأنه يميل بطبيعته إلى الاستقرار ويسعى إليه ، كما أنه يخشى الاضطراب المفاجىء فى نظام حياته مهما تكن نتائجه ومهما يكن الدافع إليه .

ففى ضوء هذه الاعتبارات ، ينبغى أن نعالج فى هدوء تلك الفكرة التى أبرزها معالى وزير الاقتصاد الوطنى وأيده فيها سعادة سنى اللقانى بك ، متمدرين على كل حال شجاعتهما فى المطالبة باجراءات سوف تلاقى مقاومة عنيفة وسوف تصطدم بمصالح موطدة .

لست أنكر أن المبررات التى أبداها صاحب الفكرة ومؤيدها تنطوى على غير قليل من أوجه المنطق المجرد، ولكنه يسقط من حسابه الأمور الآتية :—

---

(١) « الاهرام » فى ١٣ يناير سنة ١٩٥١

أولا — أن زيادة الإيجار بالنسب المقترحة أو بأى نسب تتجاوز الإثنين أو الثلاثة فى المائة ستحدث اضطرابا بالغا فى ميزانية الملايين من مستأجرى المساكن القديمة .

ثانيا — أن معظم هؤلاء المستأجرين من ذوى الدخول المحدودة ممن اكتووا بنار الغلاء وتضخم تكاليف المعيشة، فليس من العدل ولا من الحصافة السياسية إضافة أعباء جديدة إلى ما يحملون .

ثالثا — أن أصحاب المساكن القديمة ألفوا تحديد الإيجار ونظموا معيشتهم على هذا الوضع ، ولعل بعضهم تمكن من التحايل على تحديد الإيجار بالحصول على « خلو رجل » أو بالامتناع عن إجراء الاصلاحات الجزئية التى اعتادوا القيام بها لترغيب المستأجرين فى الاستمرار فى مساكنهم ، فإذا أريد التخفيف عن ملاك أصابهم الغبن من تحديد الإيجار ، فليكن ذلك عن طريق إجراءات لاتحدث الاضطراب فى ميزانية المستأجرين ، وليكن جانبا من التخفيف عنهم إلغاء عوائد الأملاك ، ولنذكر دائما أن طبقة الملاك « الفقراء » ليست الوحيدة بين الطبقات الفقيرة التى اثقلتها أعباء الحياة بسبب التضخم المالى .

رابعا — أن الزيادة فى إيجار المساكن القديمة أصبحت غير ذات موضوع فى مكافحة أزمة المساكن ، لأن طبيعة العقارات تجعلها «موجودات» ثابتة ، لا يؤدى رفع إيجارها إلى الاستزادة منها ، كما أنه لا يؤثر فى أوجه الانتفاع بها .

خامسا — إن إيجارات المساكن الجديدة لا تخضع لأى تحديد ، وإنها لا تزال مجزية لأصحابها، كما أن مستواها المرتفع من أهم البواعث على انتشار حركة البناء التى نشاهدها فى المدن الكبرى ، لاسيما فى القاهرة وذلك على الرغم من المصاعب الكثيرة التى يلاقيها منشئوا المبانى الجديدة ، بسبب الاجراءات الحكومية المعقدة ، وبسبب

الاستمرار فى فرض عوائد مرتفعة والمغالاة فى تحصيل المكوس الجمركية .

سادسا — إن إنتشار حركة البناء ينطوى على ظاهرة اقتصادية خطيرة ، لأنه يكشف عن تحول مقلق فى اتجاه توظيف الأموال ، من استثمار فى المنشآت الصناعية والمشروعات التجارية النافعة ، إلى استثمار فى العقارات ، وهو أعقم أنواع الاستثمار ، لأنه لا يؤدى إلى نشاط اقتصادى مضاعف ومستمر كذلك النشاط الذى يبعث التوسع فى الأعمال الصناعية والتجارية .

سابعا — إن حصيلة الضريبة المقترحة على زيادة الايجار لا يمكن أن تكفى لإنشاء عدد كبير من المساكن الشعبية ، وعلى أية حال فالمعروف أن نفقات المبانى التى تنشؤها الحكومة تبلغ فى المتوسط بين ضعفين وثلاثة أضعاف ما تبلغه النفقات التى يدفعها الأفراد والهيئات الخاصة ، وهذا لا يشجع على الاطمئنان إلى أن الحكومة خير من يلجأ إليه فى إنشاء مساكن شعبية بأقل نفقات ممكنة .

هذه هى أهم الاعتبارات التى جعلتنا نلبى دعوة معالى وزير الاقتصاد الوطنى إلى انتقاد « فكرة » زيادة إيجار المساكن القديمة .

والله سبحانه وتعالى يسدد خطانا

وزير الاقتصاد وجحا [1] !.

كان الدكتور محمد على رفعت أحد رجال الاقتصاد الذين لبوا دعوة معالى وزير الاقتصاد إلى نقد مشروعه الخاص برفع ايجار المساكن القديمة ، وقد أدلى وزير الاقتصاد بحديث إلى احدى المجلات . . . كله طعن فى ادراك من تجرأ على نقد المشروع ، أو فى وطنيته .

وبهذه المناسبة أدلى الدكتور محمد على رفعت إلى مندوب (الأساس) بهذا الرأى الذى يرد فيه على معاليه .

قال الدكتور رفعت :

أطلعت على ما نشر على لسان حضرة صاحب المعالى وزير الاقتصاد الوطنى ، وتأثرت بالمثالب التى رمى بها من استجابوا لندائه وانتقدوا المشروع الخاص برفع ايجار المساكن القديمة ، لازالة جانب من الغبن الواقع على الملاك من جهة ، والاستعانة بجزء من الزيادة فى بناء مساكن شعبية من جهة أخرى .

لقد لبيت دعوة معاليه إلى نقد المشروع ، لا تدفعنى اعتبارات حزبية ولا تستميلنى أهواء سياسية ، بل الرغبة فى اظهار الحق ، والارشاد إلى سواء السبيل ، ولم يتفضل معاليه ، ولا واحد من مؤيديه أن يرد على الاعتراضات السبعة التى تضمنتها كلمتى فى الأهرام . فلم ينكر أن الزيادة المقترحة فى الايجار تحدث اضطرابا بالغا فى ميزانية ملايين من المستأجرين ، ولم ينكر أن معظم هؤلاء المستأجرين من ذوى الدخول المحدودة وممن اكتووا بنار الغلاء وتضخم تكاليف المعيشة ، ولم ينكر أن الملاك ألفوا تحديد الايجار ونظموا معيشتهم على هذا الوضع وبعضهم تمكن من التحايل على نظام تحديد الايجار ،

(١) حديث مع مندوب الاساس نشر فى ٢٥ يناير سنة ١٩٥١

وكذلك لم ينكر معاليه أن الزيادة فى ايجار المساكن القديمة غير ذات موضوع فى مكافحة أزمة المساكن ، نظرا إلى أن طبيعة العقارات تجعلها موجودات ثابتة لا يؤدى رفع ايجارها إلى الاستزادة منها ، كما أنه لا يؤثر فى أوجه الانتفاع بها . هذا فضلا عن أن ايجارات المساكن الجديدة لا تخضع لأى تحديد ، وأنها لا تزال مجزية لأصحابها ، مما أدى إلى انتشار حركة البناء التى نشاهدها فى المدن الكبرى .

ولا أظن معالى الوزير ينكر أن الأداة الحكومية أصبحت غير أهل للاضطلاع بنشاط اقتصادى كالذى يتطلبه بناء مساكن شعبية بأقل تكاليف ، قبل اصلاح تلك الأداة وهو ما قد يتطلب سنين طويلة . وعلى أية حال ، فان معالى الوزير لم يبين المبالغ المقدر تحصيلها من الضريبة المقترحة على زيادة الايجار . وهل تكفى تلك المبالغ للمعاونة على أساس جدى فى مكافحة أزمة المساكن الشعبية ؟

اننا أشفقنا من تنفيذ المشروع ، لا لأننا نجحد غبنا واقعا على طائفة الملاك ، وهى قليلة نسبيا ، بل لأن وسائل إزالة هذا الغبن تؤدى إلى غبن ، فى نطاق أوسع ، على طوائف أقل قدرة على تحمله فى هذه الظروف القاسية .

إن الغبن الواقع على الملاك ، وأزمة المساكن الشعبية ، واشتداد الغلاء ، أوجه مختلفة لاضطراب الأوضاع الإقتصادية ، اضطرابا مرجعه استمرار التضخم المالى بدون معالجته . فحبذا لو أن معالى وزير الإقتصاد انصرف هو ومعاونوه إلى معالجة العلة الأصلية وتحقيق الاستقرار المنشود .

لقد اعترف جميع أهل الرأى فى العالم بأن الانقلاب الشيوعى فى الصين تم ، على الرغم من الفردية التقليدية التى اتصف بها الصينيون منذ مئات السنين ، لأن وباء التضخم المالى ظل منتشرا بدون مقاومة سنوات طويلة .

وهنا سأل مندوبنا حضرته عما إذا كان قد اطلع على التعديل الذى يريد

سعادة سنى اللقانى بك المستشار الفنى لوزارة الإقتصاد الوطنى أن يدخله على المشروع .

— نعم اطلعت على التعديل الذى اقترحه سعادة صديقى سنى اللقانى بك، وهذا التعديل يتضمن أولا الانصراف عن فكرة استخدام جانب من زيادة الايجار فى إنشاء مساكن شعبية . وثانيا محاولة تخفيف وقع الزيادة على المستأجرين بقصرها على معدل واحد فى المائة كل شهر حتى يتضاعف الايجار فى مدة ثمانى سنوات ونصف .

وعندى أن التخفيف الذى أوصى به صديقى اللقانى بك لا يضعف من قوة الاعتراضات الموجهة إلى فكرة زيادة الايجار فى ذاتها، كمشروع مستقل من مشروعات الاصلاح المالى . وقد ذكرنى هذا الموضوع بقصة جحا وحماره، فقد رأى جحا أن حماره محتاج إلى علف يومى مكون من ٣٦٥ حبة فول، فحسب أنه لو استقطع كل يوم حبة واحدة — وهى فى ذاتها جزء لا يذكر من العلف — فان الحمار سينتهى إلى الحياة مستغنيا عن العلف جميعه بعد مضى سنة . وبدأ جحا فى تنفيذ تجربته العظيمة . ولكن الحمار الغبى نفق فى اليوم الرابع والستين بعد الثلثمائة . أى قبل تحقيق الهدف بأربع وعشرين ساعة !!

ولعل معترضا يقول أن جحا أراد تحقيق نظريته على حمار غبى لا يفكر . فهل بنو الإنسان أوسع أفقا وأكثر احتمالا من حمار جحا؟ وهل امتداد فترة التجربة إلى ثمان سنوات ونصف يشجعهم على الصبر الجميل واحتمال المصاعب المضاعفة ؟ لا أظن فى تاريخ الثورات البشرية ما يشجعنا على الاطمئنان .

لقد سبق أن ذكرت لك أن المشكلة أعم وأخطر، وأن معالجة جزئياتها على انفراد يزيد خطورتها ويضاعف أضرارها .

إن تحديد الايجار إجراء لجأت إليه الحكومات بسبب ظروف الحرب، ولا توجد حكومة فى العالم تخلت عن هذا التحديد قبل عودة حالة الاستقرار ولو كان ذلك استقرارا نسبيا . ولا توجد حكومة عمدت الى رفع الغبن

عن طائفة الملاك عن طريق نشره على طوائف المستأجرين . ولو فعلت هذا لكانت مثل جحا الذى كان يملك نصف بيت فأراد أن يفتخر بأنه يملك البيت كله فباع النصف الذى يملكه ليحصل على المال اللازم لشراء النصف الآخر .

والمعلوم أن المجلس الإقتصادى الأعلى ، فى عهده الجديد ، سيعقد أول اجتماع له بعد أيام معدودات ، فلعل معالى الوزير ينتهز هذه الفرصة ليستوضح آراء أعضاء المجلس الكرام فى مشروع زيادة إيجار المساكن القديمة والنتائج المترتبة على تنفيذه ، ولا أخالهم إلا راشديه إلى سواء السبيل .

ملاحظات على تمويل محصول القطن[1]

كان معروفا منذ بداية الموسم الحالى أن هناك مصاعب تعترض تمويل المحصول ، ولذلك لم يعجب الذين تتبعوا مجرى الحوادث المالية لنشر كتاب أرسله البنك الأهلى إلى معالى وزير المالية فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٠ . وقد كان هذا الكتاب بمثابة ناقوس أنذر بالخطر ، فقد أشار إلى الارتفاع الذى لاعهد له به فى مقادير البنكنوت ، وطلب إلى الحكومة أن تصدر أذونات اضافية على الخزانة ليتسنى له مجاوزة الحد الذى كان يسمح به القانون .

وفيما يلى نص هذا الكتاب :

حضرة صاحب المعالى وزير المالية

القاهرة

نتشرف بالافادة أن إصدار البنكنوت قد زاد اليوم بمبلغ مليونى جنيه أخرى وبذلك بلغ المجموع ١٦٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه .

وتبلغ أذونات الخزانة المودعة لدينا بصفة احتياطى بمقتضى القانون رقم ١١٩ — ٤,٣١٩,٠٠٠ جنيه كما يبلغ مجموع هذه الأذونات الصادرة الآن ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ومن ثم فليس هناك سوى ١٥ مليون أخرى يمكن إصدارها بمقتضى القانون المذكور . فاذا ما وضعت كافة الأذونات المتوفرة — سواء ما كان منها فى الاحتياطى أو المعد للاصدار فى الغطاء لبلغ مجموع البنكنوت الصادر ١٨٨ مليونا من الجنيهات وهذا الرقم لايمكن زيادته زيادة أخرى .

---

(١) العدد الخاص الذى أصدره المصرى عن مؤتمر القطن فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٥١

ونظراً لهذا الارتفاع السريع جداً فى اصدار البنكنوت وتوقع تجاوز هذا المجموع ،فإننا نرى من الأفضل أن تقوم الحكومة باتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة مجموع قيمة الأذونات الخاصة بالغطاء .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

عن البنك الأهلى المصرى

امضاء

(وكيل المحافظ)

كان لنشر هذا الكتاب أثر سيء فى الأوساط المالية والسياسية ، مما دعى الكثيرون إلى نقد سياسة الحكومة المالية التى خلقت - فى قولهم - أزمة التمويل ، لما تقوم عليه من اسراف فى الانفاق وسوء فى التقدير . وقد شاء معالى وزير المالية السابق أن يرد على منتقديه فأدلى بالبيان الآتى :—

« صحيح لقد ارتفع رقم المصدر من البنكنوت وهذا أمر معروف وليس يخفى حتى يقال أنه كشف . . . ولكن هذا الارتفاع ليس إلا ارتفاعا طبيعيا كما هو معلوم — فهو إنما يرجع إلى ما اقتضته حاجة المعاملات وخاصة لصعود أسعار القطن صعودا كبيرا بسبب ازدياد الطلب الأجنبى عليه . وهو صعود فاق صعود الموسم الماضى بكثير . إذ بلغت نسبة الزيادة فى السعر هذا الموسم حوالى ٤٠ ٪ كما أن تمويل المحصول هذا الموسم بدأ مبكراً مما جعل أثره بالنسبة للأرصدة يشتد فى شهر سبتمبر . »

« ولست فى حاجة إلى أن أشير إلى ما كان من أثر خفض قيمة العملة فى ارتفاع الأسعار . وأشير فى هذا الصدد إلى ما تحاوله المعارضة عبثا من وصف سياسة الحكومة فى الانفاق بالاسراف والتبذير ،وكان يمكننا أن نقرها على ذلك لو أمكن أن يدخل فى تصور العقل أن يسمى اسرافا وتبذيرا سد ما تعانيه البلاد من نقص شديد فى مرافق الدفاع والصحة والتعليم . . . وفى أسباب العيش بالنسبة إلى الكثرة العظمى من أفراد الشعب،فضلا عن تنفيذ المشروعات

العامة العاجلة المؤدية إلى زيادة الإنتاج وتعزيز الإقتصاد القومى » .

وأود أن يلاحظ — بهذه المناسبة — أن ظاهرة ارتفاع رقم المصدر من البنكنوت لم تقتصر على هذه السنة فان هذا الرقم ارتفع من ١٣٠ مليونا فى أغسطس سنة ١٩٤٧ ، إلى ١٣٧ مليونا فى أغسطس سنة ١٩٤٨ ، وإلى ١٤٦ مليونا فى أغسطس سنة ١٩٤٩ ، وكان قاصرا على ١٣٥ مليونا فى سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، فارتفع إلى ١٤٤ مليونا فى سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، وإلى ١٥١ مليونا فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ » .

« كما يلاحظ أن تشريع البنك المركزى الذى أحالته الحكومة على البرلمان فى دورته الماضية تضمن نصا يجيز اصدار أذونات خزانة فى حدود ١٠٠ مليون جنيه وذلك لاستخدام ماقد يلزم منه فى تمويل محصول القطن وللتمكين من تغطية ورق النقد بأذونات مصرية بدلا من الصكوك البريطانية التى كان يلجأ إليها فى تغطية الاصدار . وهذا النص هو مايتجه التفكير إلى الأخذ به طبقا لما قد تقتضيه حاجة المعاملات وذلك لمجرد الاحتياط ، بل هذه هى الحقيقة ليس أوضح منها ولا أفصح لبيان أن الأمر عادى طبيعى وأن الموقف سليم كل السلامة وأنه بعيد غاية البعد عن هذا الذى قيل . »

على أن بيان معالى الوزير لم يخفف موجة القلق التى اشتدت إثر نشر كتاب البنك الأهلى ، بل كان باعثا على انفجار غضب الناقدين واتهامهم اياه باتباع سياسة ميكيافيلية أو باعتناق مذهب الفيلسوف بانجلوس الذى كان يدعى دائما ، كما ورد فى كتاب كانديد لفولتير ، بأن الحال على مايرام وأنه ليس فى الامكان أحسن مما كان .

ومهما يكن من الأمر ، فان كتاب البنك الأهلى وبيان معالى الوزير لم ينكرا قيام صعوبات التمويل ، بل على العكس أثبتاها رسميا . كما أن معالى الوزير لم يحاول فى رده أن يتناول ماقيل عن عجز الميزانية ، خلال الأشهر الأولى من السنه ، عجزا بلغ أكثر من أربعين مليونا من الجنيهات ، مما

تؤيده الاحصائيات التى نشرها البنك الأهلى وجاء فيها أن مجموع الودائع الحكومية لديه ، نقص إلى ٦٩ مليون جنيه فى آخر يوليو سنة ١٩٥٠ ، بعد أن كان ١١٣ مليون جنيه فى أول يناير سنة ١٩٥٠ ، بينما كانت الأرقام المقارنة فى نفس المدة من السنة السابقة ٨٤،١ مليون جنيه على التوالى . فأكبر الظن إذن أن ارتفاع الأصدار قبل سبتمبر الماضى كان مرجعه تفاقم التضخم المالى ، ذلك التضخم الذى ظاهره وغذاه التوسع فى النفقات الحكومية . ومن ثم نشأت الصعوبات التى أشار اليها البنك الأهلى فى كتابه والتى كانت تحول دون إصدار المقادير اللازمة من البنكنوت خلال موسم القطن ، مالم يعدل قانون الغطاء .

وإلى جانب ذلك لاحظ الناس أيضا أن معالى وزير المالية السابق أقحم شخصه فى أمور تتصل بتجارة القطن كان أولى له أن يقف بعيدا عنها ، نظرا لمركزه الرسمى على الأقل . فمن ذلك أنه طلب إلى مندوب الحكومة أن يذيع على لسان معاليه فى ندوة البورصة يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ بيانا جاء فيه :

« لقد تبينت بعد عرض العوامل الاقتصادية داخليا وخارجيا أن أسعار القطن المصرى لم تبلغ المستوى الواجب أن تبلغه ، ولعل هذا راجع إلى تريث التجار المصدرين انتظارا لعرض المنتجين لمحصولهم دفعة واحدة كما هو الحال فى مثل هذا الوقت من كل عام والذى أصبح تقليدا معمولا به فى مصر وإن كان هذا التقليد يفوت فى أغلب الأحيان فوائد كثيرة على الزراع وأنى لا أكتم أسفى مما تبينته من المؤثرات النفسية المفتعلة التى يعمل على إذاعتها بالتشكيك فى صحة التقدير الرسمى الأول للمحصول الذى أذيع صباح يوم ٢ سبتمبر الحالى فى البورصة ، أو بادعاء عدم ملاءمة الأسعار الحالية لطلبات الغزالين فى الخارج ، والتقليل من أهمية الطلبات الواردة أو بغير ذلك مما أمسك عن ذكره مؤقتا للصالح العام . وغنى عن البيان أن هذه المحاولات فضلا عن كونها لا تتفق وقواعد التجارة السليمة تلحق بالبلاد بالغ الأضرار ، وإنى لأوجه نظر الزراع إلى سلامة مركز القطن

المصرى وأن كثيرا من العوامل الاقتصادية معبأة فى صالحه هذا العام » .

هذه هى الظروف التى أحاطت بارتفاع أصدار البنكنوت فى غضون الأسابيع الأولى للموسم الحالى ، فسببت للبنك الأهلى مشكلة عاجلة وخطيرة متصلة بالغطاء . ذلك لأن مصر انفصلت عن بلاد الكتلة الإسترلينية فى ١٤ يوليو سنة ١٩٤٧ ، وكانت قبل ذلك التاريخ تسمح للمصارف بالحرية التامة فى نقل الأموال السائلة من والى لندن على أساس سعر صرف ثابت ، فكانت المصارف تقترض ما شاءت من سوق لندن المالية الأموال التى تلزمها لتمويل القطن ، ثم تسددها بعد انتهاء الموسم . ولكن خروج مصر من الكتلة الإسترلينية ترتب عليه إخضاع عمليات المبادلة بالجنيه الاسترلينى لنظام المراقبة على النقد . ولم تشأ السلطات المحلية أن تستمر فى تيسير سبل الاقتراض الموسمى من سوق لندن ، فعمدت إلى استصدار القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ بالإذن « لوزير المالية بإصدار أذونات على الخزينة فى حدود ٥٠ مليونا من الجنيهات لتغطية ورق النقد الذى يصدره البنك الأهلى المصرى وتمويل محصول القطن » .

فهل كانت لهذا القانون مبررات من المصلحة العامة ؟ قيل فى ذلك الحين أنه هدف إلى تحقيق غرضين : —

أولها — استبدال أذونات الخزانة البريطانية بأذونات على الخزانة المصرية كوسيلة من وسائل دعم استقلال الجنيه المصرى عن الجنيه الإسترلينى ، استقلالا اقتضته مظاهر الوطنية ودواعيها .

وثانيهما — زيادة البنكنوت عند ما تكون الزيادة ضرورية لتمويل محصول القطن ، فتتم المرونة المنشودة فى الإصدار دون الالتجاء إلى الاقتراض من سوق لندن المالية .

وعقب صدور ذلك القانون الفذ ، أذاع وزير المالية قرارا بتنظيم العمل به ، فأمر البنك الأهلى المصرى أن يسحب من الغطاء أذونات على الخزانة

البريطانية تعادل قيمتها أى نقص يطرأ على مقادير البنكنوت ، فإذا زادت هذه المقادير بعد ذلك وجب أن تغطى الزيادة بأذونات على الخزانة المصرية وفقا للمادة الثانية من القانون .

بيد أن إنعام النظر فى مقومات قانون الغطاء يبرز أخطاءه ، ويجعل التمسك بتمامه أمرا لا يتفق مع مصلحة البلاد العليا . فقد استند هذا القانون بطريق الخطأ إلى بعض مظاهر الاستقلال ، وأقحم لسوء فى التقدير دواعى الوطنية فى شئون المال وفى علاقة النظام النقدى بالحالة المالية فى الخارج ، مع أن كل هذه مسائل ينبغى أن يكون الهدف الأول فى معالجتها هو تحقيق المصلحة العامة لا الاعتزاز بالشكليات .

لقد أجاز القانون إصدار مقادير كبيرة من أوراق النقد — تصل قيمتها بعد التعديل الأخير فى نوفمبر الماضى إلى مائة مليون جنيه — وجعل غطاءها أذونات على الخزانة المصرية ، فجانب بذلك المبادىء المالية السليمة وتجاهل وظيفة الغطاء الرئيسية وضرورة تكوينه من الذهب أو العملات الأجنبية الحرة . ليسهل استعماله عند اللزوم فى حماية السعر الخارجى للجنيه المصرى والمحافظة عليه فى مستوى ثابت

فليس المطلوب ، ولا المرغوب فيه ، أن تستبدل أذونات على الخزانة البريطانية (وهى بين الأرصدة المجمدة) بأذونات على الخزانة المصرية وهى صكوك لا يمكن التصرف فيها خارج مصر ، بل المطلوب والمرغوب فيه ، استبدال تلك الأذونات بذهب أو بعملة أجنبية حرة مثل الدولار أو الفرنك السويسرى . وإذا كان إصدار جانب من البنكنوت وتغطيته بصكوك محلية ، اجراء تبرره مقتضيات الحال فى بعض البلاد التى بلغت سوقها المالية درجة كبيرة من التنظيم والاتساع ، فان الأخذ به فى مصر تدبير لا حاجة بنا إليه ولا يحقق مصلحة عامة ، ذلك لأنه يقوم على أساس خاطىء ، يخلط بين استقلال السياسة المالية وبين العزلة المالية ، ويطيح بالضمانات التى تحول

دون تفاقم التضخم المالى لاعتبرات محلية . ولقد أثبتت التجارب العملية أن قانون الغطاء أساء إلى نظام النقد المصرى ولم يحقق مصلحة عامة، فلاهو قديما أبقى ولا جديدا أفاد .

لقد استمر وباء التضخم المالى تظاهره مغالاة الحكومة فى الانفاق ، ولم يمنعه ولم يحد من انتشاره نظام إصدار البنكنوت ، لأن قانون الغطاء أجاز التوسع فى الإصدار على طريقة « سعادتك يضمن سعادتك » . فليس العجب أن تتمخض الحوادث عن مصاعب يلاقيها البنك الأهلى فى تدبير الأموال اللازمة للتسليف على القطن ، بل العجب أن نتذرع فى معالجة هذه المصاعب بنفس الوسيلة التى أدت إلى قيامها ، وهى الاكثار من أذونات الخزانة المصرية المخصصة للغطاء .

الثابت أن السلطات المصرية لم تكن مضطرة إلى زيادة مقادير البنكنوت التى لا يغطيها الذهب أو النقد الأجنبى غير المقيـــد ، لتمكن البنك الأهلى والبنوك الأخرى من تمويل محصول القطن ، إذ كان أمامها سبيلان آخران : أولهما إعادة النظر فى سياسة الأئتمان وضغط القروض ليتسنى توفير المال اللازم للتسليف على الأقطان، وثانيهما إلغاء قانون الغطاء أو وقف العمل به حتى يتمكن البنك الأهلى من زيادة الاصدار عن طريق تغطيته بعملة أجنبية حرة ، بدلا من أذونات الخزانة المصرية .

وأكبر الظن أن الأخذ بالاقتراح الأول كان متعذرا ، لأنه كان يتطلب تعاون الحكومة مع البنك الأهلى على أساس ضغط مصروفاتها ضغطا كبيرا، فضلا عن أنه كان يؤدى بلا شك إلى اضطراب شئون التجارة والصناعة والتضييق على القائمين بها، فى فترة اتجهت أنظارهم فيها إلى الاستزادة من استيراد السلع والمواد الأولية، نظرا إلى اكفهرار جو العلاقات الدولية فى أعقاب الحوادث الكورية .

ولو أرادت الحكومة أن تعالج المصاعب التى لاقاها البنك الأهلى المصرى فى تدبير المال اللازم لتمويل محصول القطن ، بدون الالتجاء إلى زيادة أذونات الخزانة المصرية التى ساعدت على تفاقم التضخم المالى ، لوجب عليها العودة إلى أساليب التمويل التى كانت متبعة قبل صدور قانون الغطاء فى سنة ١٩٤٨ ، وإلغاء قيود المبادلة التى لا مبرر لها ، والتى منعت البنوك التجارية من التوسع فى الاقتراض من الأسواق المالية فى الخارج لأغراض تمويل القطن المصرى .

ارتفاع أسعار القطن

بواعثه ونتائجه[1]

إن ارتفاع أثمان القطن المصرى إلى المستوى الذى وصلت إليه ، ذو صلة وثيقة بظروف العالم وما جدت فيه من أحداث . فالقطن يستخدم كمادة أولية فى صناعات كثيرة فى مختلف البلاد ، كما أن محصول القطن المصرى لايكاد يصل إلى ٦ — ٧ ٪ من المحصول العالمى . وقلما يدرك المنتج المصرى ما قد ينتهى إليه إنتاجه من القطن ، وعند أى الصناعات سيتقرر مصيره . هل سينتهى إلى غزل ينسج منه ثيابه ؟ أو إلى مفرقعات يؤدى استعمالها إلى الدمار ؟

والحال أن القطن من المواد الأولية التى تأثرت تأثرا بالغا بنتيجة اتجاه أكثر البلاد إلى سياسة التخزين ، أعنى المبادرة إلى سد احتياجاتها من المواد الأولية نظرا للتطور السيء فى العلاقات الدولية بعد نشوب الحرب فى كوريا . إلا أن المقادير المعروضة من القطن لا تتناسب مع الطلب المتزايد، يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة — وهى أكبر الدول المنتجة للقطن كما أنها محور المعسكر الديمقراطى — غالت فى سياستها المؤدية إلى تقييد إنتاج القطن مغالاة أدت إلى هبوط كبير فى محصوله ، ومن ثم أصبحت المقادير الموجودة فى العالم لاتكفى البلاد المستوردة .

غير أن اسناد ارتفاع أثمان القطن إلى العوامل العالمية لايعنى أننا نسقط من حسابنا أثر العوامل الداخلية فى أثمانه المحلية وخاصة فى سوق العقود ، حيث ثمة عوامل — كتدخل الحكومة ونشاط المضاربين والإشاعات —

---

(١) العدد الخاص الذى أصدرته الايجبشيان جازيت فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٥١ بمناسبة مؤتمر القطن .

كان من شأنها أن تجعل سوق القطن فى أوقات مختلفة سوقا إسمية ، على أن هذه المؤثرات مهما عظمت لاتعدو أن تكون مؤثرات وقتية .

إن محاولة استقراء النتائج الناشئة عن ارتفاع أثمان القطن يبرز لنا ما كان من أثر الأوضاع المحلية فيها . ويمكن تلخيص أهم هذه الأوضاع فيما يأتى :

أولا — يلاحظ أنه رغم النهضة الصناعية والرغبة فى إنتشار حركة التصنيع ، فإن الإقتصاد المصرى لايزال يقوم فى أساسه على الزراعة ، إذ المقدر أن من يشتغلون بالزراعة ، أو يعتمدون عليها فى كسب أرزاقهم ، يتراوح عددهم بين ٦٠ و ٧٠ ٪ من السكان العاملين ، كما أن أكثر من نصف الدخل القومى ناتج من الزراعة .

ثانيا — يحتل القطن المكانة الأولى بين المحاصيل الزراعية ، غير أن الناتج منه — فيما عدا جزء من عشرة تستهلكه المصانع المحلية — يصدر للخارج . ولهذه الحقيقة أهمية ذات شقين :

أولها — إن إنتاج القطن يضفى على المزارعين أهم مورد للنقود .

وثانيهما — أنه يمكن مصر من الحصول على الجانب الأكبر من العملة الأجنبية ، والأرقام التالية توضح المكانة التى يحتلها القطن فى نطاق التجارة الخارجية لمصر :

السنة	جملة الواردات بآلاف الجنيه	الصادرات		
		قطن بآلاف الجنيه	صادرات أخرى بآلاف الجنيه	الجملة بآلاف الجنيه
١٩٣٩	٣٤ر٠٩١	٢٤ر٤٤٠	٩ر٧٥١	٣٤ر٠٨١
١٩٤٥	٦٠ر٤٧٦	٣٢ر١٧٣	٩ر٤٥٧	٤١ر٦٣٠
١٩٤٦	٨٣ر٢٤٨	٤٦ر٢١٨	١٧ر٤٦٢	٦٣ر٦٨٠
١٩٤٧	١٠٢ر٤٦٤	٦٩ر٣٣٥	١٦ر٦٤٣	٨٥ر٩٧٨
١٩٤٨	١٧٢ر٨٧٩	١١٣ر٣٢٧	٢٧ر٤١٤	١٤٠ر٧٤١
١٩٤٩	١٧٨ر٢٣٠	١٧١ر٨٧٩	٢٩ر٧٨٦	١٣٥ر٨٧٥
١٩٥٠	١٨٦ر٦١٧	١٠٦ر٠٨٩	٢٠ر٩١١	١٤٨ر٥٩٤

ثالثا — زراعة القطن مقيدة من الناحية الجغرافية ومن الناحية الادارية ، إذ تقتصر زراعة القطن لأسباب طبيعية على أراضى الدلتا وبعض مديريات مصر الوسطى ، وفى هذه المناطق أيضا لا تزرع الأصناف طويلة التيلة إلا فى أماكن معينة . ومع ذلك فان سياسة الحكومة تحتم الاقتصار على نسبة معينة من الأراضى لزراعتها قطنا، وتبلغ هذه النسبة الآن ثلث الزمان .

وفى البداية كان تحديد زراعة القطن وسيلة من وسائل تنويع الإنتاج الزراعى وخفض الاعتماد — المبالغ فيه — على محصول القطن ، ثم انقلب هذا التحديد إلى وسيلة من وسائل الحماية ، أو اجراء يقصد منه زيادة إنتاج المواد الغذائية المحلية .

رابعا — لتوزيع الملكية الزراعية، ولنظام الإيجارات الزراعية، خصائص هامة، لابد من ملاحظتها عند دراسة النتائج المترتبة على ارتفاع أثمان القطن.

وتبين الأرقام الآتية حالة الملكية الزراعية فى مصر [1] .

الملكية	عدد الملاك	المساحة
فدان أو أقل	١٩٢٠٦٤١	٧٨٥٣٧٢
من ١ — ١٠ فدان	٦٦٧٥١٩	١٧٦٠٢٩٠
« ١٠ — ٢٠ «	٤١٥٥٨	٥٦٤٠٩٦
« ٢٠ — ٣٠ «	١١٤٨٣	٣١٨٠٠٦
« ٣٠ — ٥٠ «	٩٢٣٦	٣٥١٢١٧
أكثر من ٥٠ «	١ ٩١٦	٢٢٠٠٣٧٥
	٢٦٦٢٣٥٣	٤٩٧٩٣٥٦

أما عقود الايجارات الزراعية ، فأكثرها لمدة عام وأقلها لعامين أو أطول ، وفى بعض الحالات يحدد الايجار تبعا لمحصول القطن أو أثمانه

(١) فيما عدا أراضى الوقف .

وفى حالات أخرى يقتسم المنتج محصول القطن مع المالك بدلا من دفع الايجار على أساس نقدى . هـذه الحقائق تبين أهمية القطن والتأثيرات المباشرة لأسعاره على أحوال الطبقة الزراعية وخاصة فى نطاق العلاقات بين الملاك والمستأجرين .

وعلى ضوء هذه الملاحظات ،يمكن أن نبدأ فى حصر نتائج ارتفاع أثمان القطن وتفسيرها ، وفى مقدمة هذه النتائج زيادة الدخول النقدية لمن لديهم أقطان ، وبهذه المناسبة ينبغى الإشارة إلى أن منتجى القطن — وخاصة صغارهم — درجوا منذ سنين خلت على تسليم أقطانهم فى بداية الموسم ، إما طوعا أو بسبب تعاقدهم مع التجار قبل بدء الموسم ، ولكن الحال تغيرت فى السنوات الآخيرة ، فان الذين احتفظوا بأقطانهم حتى نهاية الموسم ربحوا أرباحاً طائلة ، فكان هذا حافزاً لأن يتريث منتجو القطن فى التصرف فى محصولهم ، اللهم إلا إذا اضطرتهم ظروفهم إلى غير ذلك . وهذا يفسر لنا ماشاهدناه من عدم عرض مقادير كبيرة من القطن فى بداية المحصول ، وقد شجعت أيضاً على دعوة التريث حملة صحفية أيدتها وظاهرتها الجهات الرسمية ، وعلى ذلك فالمقدر ان معظم الأرباح الناتجة من ارتفاع أثمان القطن وجدت طريقها ميسوراً إلى المنتجين .

غير أن الزيادة الملموسة فى الدخول النقدية للمنتجين ، وخاصة كبارهم ، زادت من حدة الشذوذ المشاهد فى توزيع الثروة والدخول فى مصر .

إن مصر كانت ولاتزال تعانى تضخماً ماليا خبيثا ، كما قويت الدعاية بأن كبار الملاك يمثلون طبقة جشعة تظاهر سياسة الإيجارات المرتفعة التى تؤدى إلى ارتفاع أثمان المنتجات الزراعيـــة وبالتالى وإلى ارتفاع تكاليف المعيشة .

والواقع أن هذا الذى يقال عن علاقة الإيجارات المرتفعة باشتداد موجة الغلاء لايستند إلى أساس سليم . إذ أن مستوى الإيجار يتقرر تبعاً

للأثمان ، ولا يؤثر مستوى الإيجار فى الأثمان إلا فى حالة واحدة هى حالة الاحتكار . ولكن كبار الملاك الزراعيين ينعمون بمعاملة ممتازه فيما يتعلق بالضرائب ، لأن مسئوليتهم المباشرة عنها لا تتعدى مال الأطيان المفروض بنسبة واحدة على أساس القيمة الإيجارية التى تقدرها الحكومه كل عشرة سنوات .

وقد كان الملاك الزراعيين حتى الشهر الحالى يتحملون ضريبة سنوية نسبتها ١٤ ٪ من نصف القيمة الايجارية فى سنة ١٩٤٥ ، وفضلا عن ذلك فان المعروف أن التقدير الإيجارى الذى تربط على أساسه ضريبة الأطيان يكون فى العادة أقل بكثير من الحقيقة . ولاشك أيضاً أن الإيجارات الفعلية فى الوقت الحاضر قد ارتفعت إلى ضعف أو ثلاثة أمثال الإيجارات فى سنة ١٩٤٥ .

لقد قررت الحكومة أخيراً أن تحصل ضريبة الأطيان على أساس القيمة الإيجارية الكاملة بدلا من نصفها ، ولكنها لم تعدل سعر الضريبة تبعاً لمقدار الملكية .

ولكى نفسر بدقة النتائج المترتبة على ارتفاع أثمان القطن ينبغى أن نذكر أهم امتياز تتمتع به طائفة المزارعين وهو إعفاؤهم من كل ضريبة على الدخل من الإنتاج الزراعى . وهذا الأعفاء — مهما تكن مقوماته فى الأوقات العادية — يمكن الآن كبار الملاك وهم أيضا كبار زراعى القطن من الحصول على أرباح طائلة غير خاضعة للضريبة ، وكانت النتيجه لهذه الحالة زيادة مظاهر التضخم مصحوبة بمظاهر الثراء التى ينعم بها كبار الملاك . هذا من جهة ومن جهة أخرى زاد الاقبال على استثمار المدخرات فى شراء الأراضى الزراعية بدلا من التجارة والصناعة .

واستثمار المدخرات فى شراء الأراضى الزراعية فى مصر له طابع

خاص ، فهو لايهدف إلى تحسين حالة الأراضى ، بل يتطلع فقط إلى زيادة الملكية . وطبيعى أنه فى أوقات الرخاء المصطنع كما هى الحال الآن عند الطبقات الزراعية ، يؤدى هذا النوع من الاستثمار إلى ارتفاع أثمان الأراضى كما يؤدى إلى هروب رؤوس الأموال من التجارة والصناعة إلى الزراعة . ومن المحتمل أن التضخم المالى فى أثمان الأراضى الزراعية نتيجة الاقبال على شرائها ، سيؤدى فى النهاية إلى تبديد المدخرات المصرية دون إدخال أى تحسين فى المقدرة الإنتاجية . ذلك لأن ارتفاع أثمان الأراضى إنما هو ارتفاع مصطنع لايلبث أن يزول .

وثمة نتيجة أخرى لزيادة أثمان القطن ، هى المطالبة بإصلاح زراعى عاجل نتيجة ماشوهد من رخاء بين طبقات الزراعيين بصفة عامة وكبارهم بصفة خاصة ، فهناك من يطالب بتحديد الملكية الزراعية وتوزيع الأراضى على المعدمين ، وفى الفترة الأخيرة زادت هذه المطالب قوة ، لاسيما بعد الذى أذيع عن حصول كبار الزراعيين على أرباح كبيرة لاتخضع للضرائب .

ومهما يكن من الأمر ، فان الحقيقة التى لا شك فيها أن مصر استفادت من الزيادة فى أثمان القطن لاسيما لأن هذه الزيادة تحققت منذ أوائل الموسم ، وأن قيمة الأقطان المصدرة بعد ارتفاع الثمن ، ستؤدى إلى زيادة مماثلة فى العملات الأجنبية التى تحصل عليها مصر . غير أنه لا يمكن الآن تقدير الفائدة الصافية أو التكهن بما ستكون عليه حالة الميزان الحسابى ، وكل مايمكن قوله أن ارتفاع قيمة القطن المصدر ستمكن مصر من الحصول على واردات أكثر طالما أن ارتفاع أثمان القطن يعلو فى المتوسط عل ارتفاع أثمان الواردات ، أما كيف يتم استخدام الزيادة فى حصيلة العملات الأجنبية ؟ وماهى أنواع الواردات التى ستستورد ؟ فهى مسائل تخرج عن نطاق هذا البحث ، وإن كان يمكن الاشارة إلى أنه فى بداية الموسم عندما لوحظت بعض صعوبات خاصة بتمويل المحصول ، رفضت الحكومة أن تحد من الضغط التضخمى ، بأن تسمح بجلب أموال من الخارج لتمويل المحصول ،

فلجأت إلى زيادة البنكنوت بوسيلة لامبرر لها مطلقا ، وهى زيادة أذونات الخزانة المصريه متخذة رائداً لها سياسة (سعادتك يضمن سعادتك) . فهل لنا أن نطمع فى أن تستفيد السلطات الحكومية من زيادة حصيلة العملات الآجنبية فى تثبيت النقد المصرى على أساس متين وتحريره من القيود المرهقة؟

وأخيراً نرى ضرورة ذكر نتيجه أخرى من نتائج ارتفاع أثمان القطن، وهى تشجع استعمال الألياف الصناعيه المنافسه له . وهى لاشك مشكله عالمية ، ولكنها تهم مصر بصفه خاصه ، لأن الألياف الصناعيه تعتبر منافساً خطيراً للأقطان طويلة التيلة .

وجدير بالحكومه ومن يهمهم الأمران يدرسوا هذه المشكله بما تستحق من عناية ورعاية .

رسم الصادر على القطن[1]

فى السادس من شهر مارس الماضى استصدرت وزارة المالية مرسوما ملكيا يفرض رسم صادر على القطن الخام بمعدل أربعة جنيهات مصرية على كل مائة كيلو جرام، على أن تبدأ الوزارة فى تحصل هذا الرسم الثابت ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٥٠ على جمع الأقطان التى تصدر بعد ذلك التاريخ .

وكان المعلوم أن فرض هذا الرسم أوجبه عجز منتظر فى الميزانية، كما كان الهدف من اختيار أول سبتمبر سنه ١٩٥٠ للبدء فى تحصل الرسم، هو تمكين أصحاب الأقطان من التصرف فى المقادير التى فى حيازتكم من محصول سنة ١٩٤٩ — ١٩٥٠ والمحاصيل السابقة .

ولكن الملاحظ أن هذا القرار صدر بعد مضى فترة طويلة من بدء السنة الزراعية فى «أكتوبر أو نوفمبر» حيث تحدد الايجارات والالتزامات الزراعية الأخرى التى تتطلب الوفاء خلال السنه .

لقد كانت الأشهر التى تلت ذلك أشهرا مشحونه بالحوادث فى تجارة القطن ، كانت هناك أحداث وعوامل صاحبها تدخل مستمر من جانب الحكومه فى سوق القطن ، وبعض هذا التدخل كان موضع منازعات قضائية ، ومع ذلك فقد ظل صدى تصريحات الوزراء المسئولين والمتحدثين بلسان الحكومه يتردد حاملا تأكيدات قاطعة بعدم زيادة قيمه رسم الصادر ، حتى كان اليوم السابع من شهر يناير الماضى فصدر مرسوم ملكى بمضاعفه الرسم إلى ثمانيه جنيهات على كل مائة كيلو جرام ،

---

(١) العدد الخاص الذى أصدرته صحيفة l'Observatur فى ٢٣-٢-١٩٥١ المناسبة مؤتمر القطن .

وقدرت حصيلة هذه الزيادة على المتبقى بدون تصدير من المحصول بحوالى ثمانيه ملايين من الجنيهات .

لم تحاول المذكرة التفسيريه التى أعدتها وزارة الماليه ووافق عليها مجلس الوزراء أن تخفى الحقيقـــه التى دعت إلى هذه الزيادة وهى ما تستلزمه مقتضيات العجز فى الميزانيه ، غير أن المذكرة مع ذلك جاءت بادعاء متضارب عناصره فذكرت أن الزيادة الجديدة فى سعر الرسم فضلا عن أنها تسد حاجه الميزانيه فإنها ستؤدى أيضا إلى خفض فى تكاليف المعيشه ومكافحه التضخم المالى ، وهما ولا شك هدفان نبيلان ، ولـكن اللغز الذى لم يفسر ... كيف يتأتى تحقيقهما إذا كانت حصيلة الرسم ستستعمل مباشرة فى سد عجز فى الميزانيه .

إن الزيادة فى رسم الصادر أثارت زوبعة من الاحتجاج فى الخارج كما أثارتها فى داخل البرلمان وخارجه .. فقيل أن الثقه بتصريحات الحـكومة حول مسائل لها خطورتها تصدع شديد كما أن بعض الناس اتهم الحـكومة بسوء النيه ... فقيل أن الاجراء الجديد ميز أولئك الذين صدروا أقطانهم على من لم يصدر أقطانه قبل ٧ يناير سنه ١٩٥١ .

ولـكن من حسن الحظ صاحب الزيادة فى الرسم اشتداد فى الطلب مما أدى إلى أن الهبوط فى الأسعار الذى كان منتظرا ، ما كاد يحدث حتى غطاه ارتفاع جديد فى الأسعار . وهكذا أمكن لوزير الماليه أن يرد على معارضيه فى البرلمان قائلا إنه كان على علم سابق بأن الزيادة فى الرسم لن تؤدى إلى اضطراب فى الأسعار بل على العكس سيغطيها الارتفاع المرتقب فى الثمن . والحق يقال أن الوزير وفق فى اختيار الوقت المناسب كل التوفيق .

ومهما يكن من الأمر فان أى رسم يفرض على سلعة قبل أن تصل إلى المستهلك ، يدخل حتما ضمن تكلفه إنتاجها . وهنا يحق لنا أن نتساءل من الذى سيتحمل هذه الزيادة ؟ ... فى حالتنا الراهنه يتراءى لنا ثلاث ضحايا ، هم المنتج والتاجر

المصدر والمشترى الأجنبى ، وإذا أردنا أن نعرف الضحيه من بينهم فعلينا دراسه ظروف العرض والطلب وملابساتهما .

أما بخصوص ظروف العرض فيلاحظ أن مجموع الانتاج من القطن المصرى يعادل ٦ — ٧٪ من المحصول العالمى ، والنتيجه المنطقيه لهذا أن مصر لا تحتكر القطن ومن ثم فاثمانه تتأثر بظروف المحصول فى العالم والمقادير المعروضه منه أكثر مما تتأثر بالعوامل المحليه .

وهذه النتيجة المنطقية صحيحة فى الواقع على الرغم مما يشاهد من أن بعض أصناف القطن طويل التيلة تتأثر أكثر من غيرها بالعوامل المحليـــه ، ولكن عوامل العرض التى تؤثر فى أسعار القطن بصفه جليه هى العوامل المتصلة بالحالة فى أمريكا ولاسيما مايختص بمقدار المحصول والمقادير الفائضة وسياسة حكومة الولايات المتحدة بصدد التصدير .

ننتهى من كل هذا إلى نتيجه محتومة هى أنه لا توجد فى ظروف العرض ما يحملنا على الاعتقاد بأن رسم الصادر سيؤدى إلى زيادة الثمن الذى يدفعه المستورد ، وعلى ذلك فلا يمكن للبائع المصرى التخلص من عبء الرسم بتضمينه الثمن الذى يحصله من المشترى الأجنبى .

ولكن المشكلة قد تختلف قليلا بالنسبه لظروف الطلب ، فالثابت أن القطن إحدى المواد الأولية اللازمة للصناعة فى مراحل كثيرة ، فهو مادة لازمة للإنتاج المدنى لزومها للإنتاج الحربى ، وإن سوء العلاقات الدولية ـ وخاصة بعد الاضطراب الذى وصلت إليه أخيرا ـ حمل كثيرا من الدول التى تستورد القطن على انتهاج سياسة التخزين أو المبادرة إلى الحصول على حاجياتها من القطن ، ومن ثم انتعش الطلب واندفعت أثمان القطن إلى الارتفاع ، وقد أدت هذه الظروف إلى الزعم بأن الثمن الذى دفعه المشترى قبل فرض الرسم أقل مما يدفعه الآن ، ولذلك فهو — على هذا الفرض — يحمل عبء الرسم أو على الأقل جزءا منه . لكن هذا الزعم يصعب اثباته ، لأنه إذا

كانت الأثمان قد ارتفعت منذ فرض زيادة الرسم فأن هذا الارتفاع جاء نتيجة لأسباب أثرت فى ظروف الطلب ولا علاقة لها مطلقا بزيادة الرسم .

وبناء عليه فان الثمن الذى تدفعه الدول المستوردة للقطن المصرى لم يتأثر بأية حالة من الأحوال بقيمة الرسم ، إلا فى فترة مؤقته لازمة لتسوية بعض العقود أو لشحن أقطان اشتريت قبل فرض الرسم، وعلى ذلك فأن العبء يقع بلا شك على كل من كان يملك قطنا عند فرض الرسم سواء المنتجين أو التجار المصدرين أو المشترين الأجانب الذين لم يتمكنوا من شحن مشترياتهم قبل ٧ يناير سنة ١٩٥١ .

وقد يكون للرسم بعض نتائج أخرى ، فهو عنصر من عناصر تكاليف الإنتاج ،ومن ثم يؤدى حتما إلى خفض المزايا النسبية التى تتمتع بها زراعة القطن على غيرها من الزراعات ، إلا إذا كانت قيمة هذه المزايا أكثر من قيمة الرسم ، ولذلك لن تنشأ مبررات لتعديل الحالة العامة فى الزراعة .وهذا الاستنتاج لا يمنع احتمال أن يكون للرسم أثر غير مباشر فى نواح أخرى ، لأن زراعة القطن تلعب دورا هاما فى الاقتصاد الوطنى وخاصة فى نطاق العلاقات بين المالك والمستأجر ، وليس من الحكمة أن نتجاهل الآثار التى تخلقها تقلبات الأسعار لدى الطوائف الزراعية فى ميدان الإنتاج الزراعى وتكاليفه ، بل الواجب أن نذكر دائما أن القطن هو المورد الأكبر الذى يدر على الفلاح النقود مما يجعل محصوله وأثمانه الأساس الذى تتم عليه العقود الزراعية والالتزامات الأخرى .

وعلاوه على ذلك فأن الرسم الثابت الذى لا تختلف فئاته تبعا لمقدرة دافعه ، يوجه إليه جميع الانتقادات التى توجه عادة إلى الضرائب غير المباشرة.
وهناك نتائج أخرى يمكن سردها باختصار

أولا : يلاحظ أن هذا الرسم مقصور على ما يصدر من القطن ، ومن ثم يحمل مزايا لمستهلكى القطن فى الداخل ، بمعنى أن مصانع الغزل والنسج

يمكنها أن تشترى احتياجاتها من القطن المصرى بثمن يقل عما يشترى به منافسوها فى الخارج بما يوازى قيمة الرسم .

ثانيا : تمثل حصيلة الرسم تحويلا لقوة شرائية من مالكى القطن إلى الحكومة، وبما أنه لا توجد نية لدى الحكومة لتجميد هذه الحصيلة ، فلا أمل إذن كما سبق الإشارة فى أن يؤثر هذا التحويل على تكاليف المعيشة أو يؤدى إلى خفض فى التضخم المالى ، بل على العكس فأن المنتظر من تحويل القوة الشرائية إلى الحكومة زيادة معدل تداول النقود وبالتبعية زيادة الضغط التضخمى ، وبناء على النتيجة التى انتهينا إليها من أن الرسم لن يؤثر على الثمن الذى يدفعه المشترى الأجنبى فأن حصيلة مصر من العملة الأجنبية لن تتأثر إلا بقدر ما كان قد اشتراه المستوردون الأجانب ولم يشحنوه قبل يوم ١٩٥١/١/٧ . ولكن لا علاقة البته بين هذا الاستنتاج وبين ما يقال من أن ارتفاع أثمان القطن سيؤدى إلى قلة الطلب عليه وزيادة استعمال الغزل الصناعى ، على أن مشكلة استخدام الغزل الصناعى وعلاقتها بارتفاع الأسعار مشكلة خطيرة ينبغى أن تكون موضع اهتمام المنتجين والمستهلكين على حد سواء ولو أن أثرها على المنتجين أشد وأقوى .

الافراج عن الأرصـــدة المجمدة[1]

بواعث التخوف من الاتفاق الطويل المدى

اذاعت الصحف منذ أيام نبأ موافقة مجلس الوزراء على مشروع اتفاق لمدة عشر سنوات للافراج فى أثنائها عن الجانب الأكبر من الأرصدة المجمدة التى تبلغ قيمتها الآن ٢٣٠ مليون جنيه . وهكذا كللت بالنجاح جهود معالى وزير المالية ومعاونيه لاقناع الطرف الآخر بعقد اتفاق طويل المدى .

ولسنا نبغى فى هذه الكلمة ، وقبل الاطلاع على تفاصيل الاتفاق الجديد ـ التى لما تنشر ـ ودراستها بما تستحق من عناية وتقدير ، أن ننال من قيمة الجهود التى بذلها الوزير مشكورا ، أو أن نناقش جزئيات الاتفاق . ولكننا مخاوف ساورتنا فى شأن الحكمة من عقد اتفاق طويل المدى فى مثل ظروفنا الراهنة ، وتتصل هذه المخاوف بالأمور الآتية : —

أولا — ان اتفاقا طويل المدى يربط مصالح مختلفة تتأثر بعوامل لايمكن تقديرها الآن ، وقد جرت العادة أو قضت طبيعة الأشياء ، أن يفسر مثل هذا الاتفاق ، عند تطبيقه ، لصالح القوى على حساب الضعيف ـ والضعيف هنا الدائن وليس المدين . فقد ذكر هاللورد كينز ملاحظة ذات مغزى فى مباحثات سابقة فى موضوع الأرصدة ، « انك إذا أودعت مصرفا عشرة آلاف جنيه ، فالمصرف مدين لك بعشرة آلاف جنيه ، لأنه يخشى إذا ماطل فى تسديدها أن تمس سمعته بسوء . ولكنك إذا أودعته عشرة ملايين جنيه ، فعلاقتك

---

(١) La Bourse Egyptinne ١٧ مارس سنة ١٩٥١

بالمصرف تختلف ، وكأنك أصبحت فى يده وليس هو فى يدك ، فقد لاتمنعه اعتبارات السمعة والذكر الحسن من المماطلة ، متعللا بأسباب طارئة أو معتذرا لظروف جدت ولم تكن مقدرة » . ألم يحدث فى أغسطس سنة ١٩٤٧ أن أعلن وزير مالية انجلترا وقف تحويل الجنيه الاسترلينى فى المعاملات الجاريه ، ولما يجف بعد مداد الاتفاق المالى الذى عقده مع مصر ؟

ثانيا — معلوم أن فكرة التجميد نشأت ، ثم نفذت فى ظروف كانت انجلترا تشكو فيها اضطرابا شاملا فى اقتصادياتها ، واختلالا بالغا فى ميزانها الحسابى والتجارى ، فضلا عن ضغط المقرضين الأمريكان الذين جعلوا احدى شروط القرض الذى منحوه لانجلترا فى سنة ١٩٤٦ ، أن تعمل الحكومة الانجليزية على تسوية ديونها عن طريق إلغاء جزء كبير منها ، وقد زالت هذه الظروف تماما . فينبغى أن تزول معها نتائجها .

ثالثا — نشأت فكرة الاتفاق طويل المدى لدى وزارة المالية المصرية فى بداية عام ١٩٥٠ ، أى فى وقت كانت انجلترا لا تزال تصارع الاضطراب الاقتصادى المالى ، ولكن الحالة فى انجلترا تحسنت فى هذه الأثناء تحسنا كبيرا لدرجة أنها تنازلت ، طائعة مختارة وفى كثير من المفاخرة ، عن نصيبها فى مساعدة مارشال ، ابتداء من أول يناير الماضى ، أى قبل الموعد المحدد لانتهاء المساعدة بستة أشهر . وهكذا انعدمت مبررات التجميد ، وتضاعفت حجج المفاوض المصرى فى المطالبة بالتسديد فورا . ومن أبرز الشواهد على تحسن الحالة فى انجلترا أن قيمة احتياطى الذهب والدولارات بدأت فى الانخفاض من ٢٦٩٦ مليون دولار فى آخر سنة ١٩٤٦ ، إلى ٢٠٧٩ مليون دولار فى آخر سنة ١٩٤٧ ، إلى ١٨٥٦ مليون دولار

فى آخر سنة ١٩٤٨، إلى ١٦٨٨ مليون دولار فى آخر سنة ١٩٤٩، لترتفع إلى ٣٠٠ر٣ مليون دولار فى آخر سنة ١٩٥٠ .

وغنى عن البيان أن هذا التطور فى الاحتياطى مرآة تنعكس عليها الأحوال المالية فى انجلترا ومقدرتها على الوفاء بتعهداتها ، وينبغى أن تكون فى الوقت نفسه رائد المفاوض المصرى فى تمسكه بالوفاء العاجل ، وذلك خشية أن يؤدى برنامج التسليح إلى إيجاد ظروف يتعلل بها المدين مطالبا بتعديل الاتفاق .

رابعا — صار تخفيض قيمة النقد بالقياس إلى الذهب إجراء تلجأ إليه الحكومات عند تحزب الأمر ، وقد لجأت إليه انجلترا فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، مما أدى إلى خفض قيمة الأرصدة ، لأنها مقومة بالاسترلينى. فمن يدرينا أن تأتى انجلترا فى المستقبل (خلال الأعوام العشرة التالية) وتخفض قيمة الجنيه الاسترلينى فيطرأ فى هذه الحال خفض جديد فى أرصدة نادون المساس بنصوص الاتفاق ؟ لعل الوسيلة الوحيدة لتجنب هذا الضرر المحتمل أن يتضمن الاتفاق طويل الاجل - إذا كان لا بد من ابرامه - شرط الذهب ، أى شرط المحاسبة على أساس سعر الذهب فى السوق الحرة ، ولا نحسب انجلترا قابلة هذا الشرط .

خامسا — أخشى مانخشاه أن ينطوى الاتفاق الجديد على استمرار النص على تعهد السلطات المصرية قبول الجنيه الاسترلينى ، دون قيد أو شرط ، ثمنا للصادرات المصرية ، فتتكرر بذلك مأساة تجمع الارصدة الاسترلينية إذا نشبت حرب جديدة أثناء سريان الاتفاق طويل المدى . ذلك لأن انجلترا ستتمسك عندئذ بدفع ثمن ماتشتريه فى السوق المصرية من سلع وخدمات ، جنيهات استرلينية ترصد لمصر فى حساب جارى ببنك انجلترا ، ولكن بدون أن يكون هناك التزام على انجلترا بتوريد السلع التى تطلبها مصر . ولعل السبيل

لملافاة هذا الخطر أن ينص فى الاتفاق على وقف سريان الشرط الملزم مصر بقبول الجنيه الاسترلينى فى حالة نشوب حرب جديدة.

ومع احترامنا لآراء حضرة صاحب المعالى وزير المالية ، فاننا نختلف معه فيما ذهب إليه فى بيانه الذى أدلى به منذ أيام فى مجلس النواب، عند مناقشة مشروع البنك المركزى، حيث قال « إن مشكلة الأرصدة لن تتكرر إذا نشبت حرب عالمية جديدة لأن المادة ١٤ من مشروع القانون المعروض تحتم أن يكون كل اصدار جديد مغطى بالذهب » . فلا نص المادة يحتم تغطية كل اصدار جديد بالذهب ، ولا تجمع الأرصدة فى لندن يتطلب دائماً زيادة الاصدار على قدر زيادة الأرصدة .

الضرائب التى ترفع الأسعار (١)

الضرائب نوعان : ضرائب مباشرة وهكذا سميت لأن عبأها يقع مباشرة على الممول الذى يدفعها ، وضرائب غير مباشرة وهى التى يتخلص الممول من عبئها باضافته إلى ثمن السلعة أو أجر الخدمة .

وأبرز خصائص الضرائب المباشرة أنها تربط على دخل الممول بعد كسبه ، فتسمح بأن يكون عبأها مناسبا لمقدرة الممول ، كما أنها لا تؤثر عادة فى أثمان السلع وأجور الخدمات ، لأنها تحصل من ربح التاجر بعد تحقيقه ، ومن الأجر بعد كسبه .

وإذا كانت الضرائب المباشرة تشعر الممول بفداحة عبئها ، فتجعله شديد الحساسية لمقومات السياسة المالية ولوسائل الرقابة على المصروفات الحكومية ، فانها تغريه على انتهاز الفرصة للتهرب منها بكافة الأساليب وشتى الطرق الممكنة ، كما أنها تغرى الحكومات لاسيما الضعيفة أو المستضعفة — على الانصراف عنها إلى الضرائب غير المباشرة ، رغبة منها فى التمويه على افراد الشعب .

والضرائب المباشرة فى مصر تنحصر فى مال الأطيان وحصيلته ٥٫٩٩٣٫٠٠٠ جنيه أو ٣٫٢ ٪ من مجموع إيرادات الدولة فى ميزانية ١٩٥٠ — ١٩٥١ ، وضريبة المبانى مليونان من الجنيهات أو ١٫٢ ٪ ، وضريبة الثروة المنقولة ١٤٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه أو ٨٫٣ ٪ ، والضريبة العامة على الإيراد مليونان أو ١٫٢ ٪ ، ورسم الأيلولة على التركات مليون جنيه أو ٦٫٠ ٪ ، ثم ضريبة الأرباح الاستثنائية التى ألغيت بعد سنة ١٩٥٠ وكانت

---

(١) « أهرام » ٢٦ مارس سنة ١٩٥١ .

٠٠٠ر٥٠٠ر٧ جنيه أو ٣ر٤ ٪ ، وتبلغ جملة الحصيلة من هذه الضرائب — فيما عدا ضريبة الأرباح الاستثنائية ٠٠٠ر١٩٣ر٢٥ جنيه أو ٧ر١٤ ٪ من مجموع إيرادات الدولة .

أما الضرائب غير المباشرة فتختلف فى جوهرها عن الضرائب المباشرة، ذلك لأنها رهن بالانتفاع بالسلعة أو الاستفادة من الخدمة ، ولذلك تحسب دائما بين تكلفة السلعة أو أجر الخدمة ، فمثلا التاجر الذى يدفع الرسم الجمركى على سلعة استوردها، يضم قيمة هذا الرسم إلى التكلفة وبالتالى إلى الثمن الذى يعرضها للبيع على أساسه ، وصاحب الملهى الذى يلصق طابع الضريبة على تذكرة الدخول ، يحاسب المتفرج على قيمة ذلك الطابع كجزء من ثمن التذكرة .

فالحقيقة التى لا مراء فيها أن الضرائب غير المباشرة تمثل جانبا من نفقات الإنتاج ، وهى لذلك تؤدى حتما إلى رفع أثمان المنتجات ، ومن ثم سميت بالضرائب التى ترفع الأسعار .

قد يلتبس الأمر على بعض الناس فلا يلمسون هذه الحقيقة ، نظرا لاختلاف السلع من حيث قابليتها للتلف العاجل أو من حيث طول المدة اللازمة لإنتاجها أو من حيث سهولة الاستغناء عنها أو استبدالها بالأخرى أو من حيث مرونة الطلب عليها، ولكن شيئا من التروى يظهر أن هذه كلها مؤثرات مؤقتة فى ظروف العرض والطلب ولابد أن تنتهى إلى زوال . أما الضريبة فتبقى جزءا من تكلفة الإنتاج ذا أثر دائم على ثمن السلعة .

ولما كانت حصيلة الضرائب غير المباشرة رهن باستهلاك السلع ، فهى تتأثر — أكبر ما تتأثر — بحاجة المستهلك إلى السلعة، أو بدرجة اضطراره إلى الخدمة، وليس بقدرته على دفع الثمن تبعا لمستوى دخله . وهذه الحقيقة توضح كيف أن هذا النوع من الضرائب يتعارض مع الاتجاهات الحديثة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، بل أنها تبرزه كعامل فى تثبيت الفوارق الاجتماعية أو زيادتها .

وهناك بسطاء يغريهم تقسيم السلع إلى ضرورى وكمالى ، فيغلبهم الزعم أن الحكومات تحقق عدالة اجتماعية إذا هى فرضت مكوسا عالية على السلع الكمالية وأخرى مخفضة على السلع الضرورية. وهذا زعم يبطله المنطق وتدحضه التجارب، ذلك لأن من المحال الأخذ بوسائل علمية ثابتة للتمييز بين ما هو كمالى وما هو ضرورى غير رغبة المستهلك نفسه، وهى رغبة قلما يفهمها واضعوا الضرائب أو يقدروها حق قدرها ، هذا فضلا عن أن الحكومة عادة لا تلجأ إلى الضرائب إلا لحاجتها العاجلة إلى مزيد من المال، فهى فى تفكيرها أبعد ما تكون عن فرض ضرائب على الكماليات للحد من استعمالها ، فلو أن الحكومة أرادت حقا أن تميز السلع الضرورية على حساب السلع الكمالية التى لا ينتفع بها إلا أفراد قلائل أو التى تمتاز بمرونة الطلب عليها فيزيد استهلاكها كلما انخفض الثمن ويهبط ذلك الاستهلاك كلما ارتفع الثمن، فانها ، أى الحكومة ، تجانب الغرض الذى استهدفته وهى تنمية حصيلة الضرائب .

وقد غالت الحكومات المصرية المتعاقبة فى فرض الضرائب غير المباشرة، لا سيما المكوس الجمركية، فكانت إلى سنة ١٩٣٠ تعتمد عليها كأكبر مصدر لإيراداتها (لتعذر فرض ضرائب مباشرة قبل إلغاء الامتيازات الأجنبية فى سنة ١٩٣٦)، وبعد سنة ١٩٣٠، زاد الاعتماد على هذا النوع من الضرائب لحماية الصناعات الناشئة ، وأخيرا أغرى الرخاء المصطنع الذى أقام صرحه التضخم المالى أثناء الحرب وبعدها — أغرى هذا الرخاء الحكومة على الاسراف فى فرض ضرائب غير مباشرة اختلفت أشكالها وتباينت نسبها ، فقصمت ظهور أفراد الشعب وساعدت على زيادة الفوارق الاجتماعية بين الطبقات، ولهذه النتائج خطورة مضاعفة فى أوقات اتسع نطاق الشكوى من الغلاء ، وتفشت بواعث الدعاية للمبادئ الهدامة .

وإن أردت شواهد على هذه الحالة المقلقة ، فانظر إلى حصيلة الجمارك تراها كانت ١٨٫٤٨٥٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٩ — ١٩٤٠ وهى الآن تقدر بنحو ٨٧ مليون جنيه . ولعل لجنة الشئون المالية بمجلس النواب أرادت أن تكون

محافظة فى تقديرها، فقدرت أن حصيلة الضرائب غير المباشرة تبلغ الآن ٤٩ ٪ من مجموع إيرادات الدولة . والواقع أن نسبة هذه الضرائب إذا أمكن حصرها جميعا تزيد على ٦٠ ٪ من جملة الايرادات .

ونحن لا نعدو الحقيقة إذا قررنا أن هناك أتاوات كثيرة يدفعها الشعب، ولا تختلف فى طبيعة أعبائها عن الضرائب غير المباشرة . فمثلا يترتب على إجراءات الحكومة المعقدة أو تعنت بعض الادارات فى القيام بوظائفها، أن تضيع على صاحب المصلحة ساعات عمل أو أن يضطر إلى استخدام الوسطاء مقابل جعل معين ، فإذا أراد صاحب السيارة أن يجدد رخصتها السنوية، فقد يضيع من وقته يوم أو يومان بين التردد على محكمة المخالفات للحصول على شهادة « خلو مخالفات » وبين الذهاب إلى صحراء العباسية لإتمام إجراءات التجديد، فإذا اصطنع وسيطا فعليه أن يتحمل الأجر .

أليست هذه أتاوات تشبه فى طبيعة عبئها الضرائب غير المباشرة ؟

وصفوة القول فإنا نرجو أن يكون إصلاح الضرائب التى أعلنت عنه وزارة المالية إصلاحا حقيقيا ، لا يقتصر على مقارنة بين أرقام جامدة أو موازنة بين نظريات جوفاء ، بل يتناول أيضا تعديل الآراء المسيطرة على بعض المسئولين عن تقدير الضرائب وجبايتها، فإن أفراد الشعب أو الممولين هم الأمة ، ولا يوجد تنافر بين مصلحتهم وبين مصلحة الدولة .

الأرقام ومدلولها(١)

ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٥١ — ١٩٥٢

المصروفات الحكومية ترتفع الى ٢٣١ مليون جنيه ، هذا ماقرأناه فى المرسوم الذى صدر بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٥١ — ١٩٥٢

ولو اطلعت على هذا الرقم فى سنة ١٩٣٩ لأنكرته أو لقطعت باستحالته . فهو يزيد كثيرا على أعلى مستوى وصل اليه الدخل القومى فى أية سنة قبل الحرب الأخيرة ، وإذا قارنته بالمصروفات فى ميزانية سنة ١٩٣٩ وجدته يعادل ٥٤٨ ٪ .

زادت اعتمادات المصروفات على ما كانت عليه فى العام الماضى بنحو ٢٥ مليون جنيه، وقد أوضحت المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء عن مشروع الميزانية أن هذه الزيادة ليست إلا زيادة أوجبتها احتياجات الدفاع ودعم الجيش وتزويده بما استحدث من مهمات ، كما استلزمتها مطالب الاصلاح الاجتماعى والاستزادة من الخدمات التى يفيد منها الفقراء ومتوسطو الحال ، كنشر التعليم العام وتعميم العلاج المجانى ومياه الشرب فى القرى والتوسع فى الضمان الاجتماعى ، وما إلى ذلك من المشروعات .

ولكن مذكرة الميزانية أغفلت ذكر الأسباب المانعة لخفض المصروفات فى الأبواب الأخرى ، خفضا يعوض تلك الزيادة على الأقل .

فلاعجب أن يظل الناس حيارى من أمر هذا التضخم الذى لامثيل له فى تاريخ النفقات الحكومية فى مصر ، ولاعجب أن يعتبره بعض النقاد مظهرا من مظاهر الاضطراب الاقتصادى الذى يلازم هبوط قيمة العملة .

---

(١) « الاهرام » ٨ ابريل سنة ١٩٥١

ولا يعيد الى الناس طمأنينتهم ذكر الاحداث الخارجية وأثرها فى مشروع الميزانية المعروض . « مما ترتب عليه زيادة كبيرة فى اعتمادات المصروفات » ، كما أن مخاوفهم لاتزول بقراءة عبارة مقتضبة فى مذكرة الميزانية تشير الى أن الحكومة راقبت « هذه الأحداث عن كثب متخذة الاجراءات الضرورية للمحافظة على كيان الاقتصاد القومى والعمل على تثبيت دعائمه وارسائه على أسس متينة وقواعد سليمة » .

فالناس يتطلعون الى فهم هذه الاجراءات ، ولعل مصلحة الحكومة ذاتها تتطلب توضيحها وابراز مقوماتها حتى قبل حلول موعد القاء البيان السنوى فى البرلمان .

هذا جانب المصروفات فى مشروع الميزانية . أما جانب الايرادات فلا شك فى أنه خلق لمعالى الوزير متاعب مرهقة تعدل أو تبز تلك المتاعب التى واجهته كلما حاول ضغط المصروفات برفض مطالب زملائه الوزراء أو تخفيضها .

تبدأ متاعب الايرادات بنقص قدره ١٤ مليون جنيه فى حصيلة الموارد الحالية ، وهذا النقص ناتج من أن مشروعات الميزانيات السابقة كانت تتضمن كثيرا من الايرادات غير العادية التى أصبحت لايمكن الاعتماد عليها الآن ، مثل أرباح بيع قطن الحكومة الذى نفذ ، والضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية التى الغيت ، والتعويضات الايطالية التى سددت .

كان على وزير المالية سد هذا العجز أولا ، وكان عليه بعد ذلك تدبير المال اللازم لتغطية التوسع فى المصروفات ، وقد بلغت جملة الزيادة فى اعباء الميزانية الجديدة ٥٤ مليون جنيه ، بعد استبعاد مبلغ « ٣٫٦٥١٫٠٠٠ جنيه ، من حصيلة بعض الايرادات التى حولت الى بلديات القاهرة والاسكندرية وبور سعيد تنفيذا لاحكام القوانين الصادرة بانشاء هذه البلديات .

اعتمد معالى الوزير فى تغطية الفرق بين الايرادات والمصروفات على موارد ثلاثة :

أولا — التعديلات التى تمت أخيرا فى المكوس الجمركية وفى مال الأطيان .

ثانيا — التعديلات الجديدة فى رسوم الدمغة والايلولة ونقل الملكية وضرائب الثروة المنقولة وتقدر زيادة الحصيلة المنتظرة بمبلغ ٩٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه .

ثالثا — الصرف من مال الاحتياطى العام فى حدود ١٨٫٥٨٥٫٠٠٠ جنيه.

تنم أرقام الميزانية كما ذكرنا عن اضطراب اقتصادى لعل أخطر مظاهره التوسع سنة بعد أخرى فى المصروفات الدائمة من جهة ، والمبالغة فى تنمية موارد غير مأمونة من جهة أخرى . والباحث المدقق فى اعتمادات الميزانية ، لاسيما تلك التى تتصل بنفقات الموظفين ، لايسعه إلا التسليم بالنظرية القائلة أن الميزانية المصرية تنقلب بسرعة الى مشروع كبير لرعاية المتعطلين .

ومن أين يؤتى بالمال ؟ المقدر أن حصيلة الجمارك فى السنة المالية القادمة سوف تبلغ ١٠٧ مليون جنيه ، أو نصف جملة الايرادات العادية . ومهما تكن بواعث اغفال الانتقادات الاقتصادية التى يمكن توجيهها الى الاعتماد على المكوس الجمركية كمورد للايراد فى الأوقات العادية ، اليس من الخطر المبالغة فى الاعتماد عليها فى الظروف الراهنة ؟ وهل نسينا تجارب سنى الحرب الأخيرة وانكماش الحصيلة الجمركية ؟ اليس هناك احتمال قيام أزمة اقتصادية تؤثر فى التجارة الخارجية ؟

البنك المركزى

تعقيب على رد

عزيزى رئيس التحرير

قرأت ما كتبه « باحث » عن البنك المركزى فى العدد الثانى[1] من مجلة الاقتصاد والمحاسبة ، وقد تملكنى أثناء القراءة شعور إعجاب وتعجب . أما الإعجاب فلأن « الباحث » حاول أمراً لم يسبقه إليه مؤيد آخر للمشروع فى الرد على الانتقادات الفنية ، وأما التعجب فلأنه حمل الألفاظ معانى لاتحملها.

على أن « الباحث » الجليل آثر التخفى وراء اسم مستعار . أتراه فعل ذلك تواضعاً أم كان خشية نزال ؟ ان كان تخفيه تواضعاً فتقدير محمود . وان كان هروباً من النضال فرجاؤنا ألا يطول التخفى فينقلب الى اختفاء ، مثله مثل « تأبط شراً » .

طاف يبغى نجوة من هلاك فهلك

اهتدى « الباحث » الى خمس مسائل قال إنها أهم الانتقادات الفنية التى وجهت لقانون البنك المركزى . ولكنه نسى أو تناسى انتقادات هامة أخرى ، فصلناها فى سبع مقالات نشرتها جريدة الأهرام فى شهر يونيو الماضى ، ومع كل ذلك فلن نمانع فى قصر الحديث على المسائل التى اختصها حضرته بالرد .

أولا — حماية السعر الخارجى للعملة :

لم ينكر حضرة « الباحث » أن حماية السعر الخارجى للعملة تعتبر بحق المسئولية الكبرى أو الوظيفة الرئيسية للبنك المركزى ،

(١) مجلة الاقتصاد والمحاسبة أول ابريل سنة ١٩٥١

ولذلك تضمنت تشريعات البنوك المركزية نصوصاً مفصلة وأحكاماً محددة لا لبس فيها ولا تأويل ، تعين حدود هذه المسئوليه وتنظم أساليب الاضطلاع بها . فمن تقرير سعر ثابت للمبادلة ، إلى تفصيل شروط الغطاء تفصيلا يحول دون عبث العابثين ، ويجعل السعر الخارجى للعملة حقيقة لا رمزاً ، فلا حاجة لقيود المراقبة التعسفية التى غالت الحكومات « المفلسة » فى فرضها فى السنوات الأخيرة.

فهل يظن حضرة « الباحث» أن المادة الثانية من القانون تحقق هذا الهدف أم هى أقرب إلى العبارات الجوفاء التى يلجـــأ اليها التلاميذ فى مواضيع الانشاء المدرسية ؟ تأمل فى نص المادة ثم أحكم : « المادة — ٢ يقوم البنك بتحقيق الأغراض الآتيه :—

ا ـ ثبات قيمة النقد المصرى

ب ـ تنظيم الأئتمان بما يكفل المصلحة العامة باعتباره المقرض الأخير ، وذلك فى حدود مقتضيات هذه المصلحه ، وخاصة عند وقوع اضطراب اقتصادى أو مالى محلى أو عام .

وعلى وجه العموم التعاون مع السلطات العامة فى المسائل الخاصة بالسياسة النقدية والمصرفية »

أين تحديد السعر الرسمى ؟ وأين شروط الغطاء ؟ وأين نسبة الذهب ؟ وكيف يتم اختيار الصكوك والعملات الأجنبية اللازمة للغطاء ؟ وكيف تقوّم وكيف يكون التصرف فيها ؟ وأخيرا ما هى الأحكام الواجب اتباعها إذا قضت ضرورة طارئة بتعديل شروط الغطاء ؟

ثانيا — منافسة البنوك التجارية

الأصل أن يحظر على البنك المركزى مزاولة أعمال تجارية تتولاها البنوك الأخرى ، فإذا أجيز له مزاولتها ، فيكون ذلك

بطريق الاستثناء وتمكينه عند الضرورة - وعند الضرورة فقط - من التدخل فى أوضاع الائتمان إذا لم تسعفه وسائل الإشراف الأخرى . ولذلك كان من الواجب تضمين أحكام القانون على وجه التحديد المسائل الآتية :

أولا — أنواع الأعمال التجارية التى يجوز للبنك القيام بها وذلك على سبيل الحصر .

ثانيا — الحد الأدنى لأية عملية تجارية يجوز له مزاولتها .

ثالثا — الأعمال التى يحظر على البنك مزاولتها مهما كانت الظروف .

رابعا - العقوبات التى تفرض على البنك إذا سولت له نفسه أن يتخذ من ترخيص القانون سبيلا لمنافسة البنوك التجارية منافسة غير مشروعة .

خامسا الهيئة القضائية الخاصة التى يجوز لهذه البنوك أن تحتكم إليها إن كان لديها ما لا ترضاه من تصرفات البنك المركزى .

فأنظر إلى المادة ١٦ وأحكم إن كانت تحقق الهدف ، « يمتنع البنك عن مزاولة العمليات التجارية الصغرى إلا إذا قضت المصلحة العامة بغير ذلك . ولا يجوز للبنك أن يستعمل فى الاقراض لأغراض تجارية ودائع البنوك التجارية الوارد ذكرها بالمادة ١٩ ولا يدفع البنك أية فائدة على الودائع تحت الطلب »

إن هذا التقييد على غموضه يحمل فى طياته وسيلة إلغائه . إذ لا بد أن يستند البنك عند مراجعته إلى مقتضيات المصلحة العامة كما يفسرها هو . وإذا كان القانون قد أضاف إلى هذا التقييد قيد آخر فى منعه للبنك أن يستعمل ودائع البنوك الأخرى فى الإقراض لأغراض تجارية فان القيمة العملية لهذا القيد لا تذكر ،

لأنه من المستحيل عمليا التفرقة بين ودائع البنوك وبين الأموال الأخرى الموجودة تحت تصرف البنك ، وذلك لسبب بسيط هو أن تلك الودائع لاتحفظ فى الصرر والاحراز « ولا فى الجوارب »

لجأ حضرة « الباحث » فى دفاعه إلى الاستشهاد بقانون البنك المركزى الذى أصدرته فى سنة ١٩٤٥ حكومة استراليا ، تلك الحكومة التى جلبت على بلادها نكبات مروعة لسياستها المالية الخاسرة . وقد دفعت ثمن افلاسها فشلا ذريعا فى الانتخابات العامة فى العام الماضى .

وإلى جانب هذا المثل الفردى غير الموفق . نورد فيما يأتى الرأى الذى انتهى إليه السير سيسل كيش وزميله المستر الكين بعد أن قاما بأوسع دراسة ممكنه لقوانين البنوك المركزية ونشاطها فى جميع البلاد التى أنشأتها .

« إن الكفاية الفنيه فى عمل البنك المركزى رهن فى الغالب بتقييد نطاق عملياته (وقصرها) على النشاط المناسب لبنك معهود إليه بمسئولية قومية عظيمة ، وكذلك بتمسك المشرفين على ادارته فى دقة تامة بالقواعد الموضوعة لهذا الغرض فى نصها وروحها . ولذلك فان الأحكام التى تتناول هذا الجانب من الموضوع فى قانون البنك ، تكون ذات أهمية كبرى . وإذا سمح بوجود موطن ضعف فى إطار المبادىء المنظمة للنشاط الذى يرخص للبنك بممارسته فقد ينهار البنيان كله » [١]

ثالثا — التضخم

أجاز القانون إصدار مقادير كبيرة من أوراق النقد فى حدود مائة مليون جنيه على أن يكون غطاؤها أذونات على الخزانة المصرية بدلا من أذونات الخزانة البريطانية ، فجانب بذلك المبادىء

(١) « البنوك المركزية » الطبعة الثانية ص ١١٩

لمالية السليمة وتجاهل وظيفة الغطاء الرئيسية وضرورة تكوينه من الذهب والعملات الأجنبية الحرة لحماية السعر الخارجى للنقد المصرى .

فليس المطلوب ولا المرغوب فيه استبدال أذونات بريطانية مجمدة بأذونات مصرية لايمكن التصرف فيها خارج مصر، بل المطلوب والمرغوب فيه أن يكون الاستبدال بذهب أو بعملة أجنبية حرة، مثل الدولار والفرنك السويسرى .

وإذا كان إصدار جانب من البنكنوت وتغطيته بصكوك محلية، إجراء لجأت إليه بعض الحكومات تحت ضغط الحاجة أثناء الحرب أو الأزمات، فان الأخذ به فى مصر تدبير لا ضرورة له ولايحقق مصلحة عامة، وخاصة لأنه يقوم على أساس خاطئ خلط بين استقلال السياسة المالية وبين العزلة المالية ، وأطاح بضمانات كانت تحول دون تفاقم التضخم المالى الناتج من العوامل المحلية . فقد أثبتت التجارب العملية منذ إصدار قانون الغطاء فى سنة ١٩٤٨ (وهو القانون الذى ضاعف أرقامه قانون البنك المركزى) أن هذا الاجراء أساء إلى نظام النقد المصرى ولم يحقق مصلحة عامة ، فلا هو قديما أبقى ولا جديدا أفاد. ولذلك استمر وباء التضخم تظاهره مغالاة الحكومة فى الانفاق ،ولم تمنعه القواعد المتبعة فى الاصدار . ذلك لأن قانون الغطاء أجاز التوسع فى إصدار البنكنوت على طريقة « سعادتك يضمن سعادتك » .

رابعاً — سيطرة الحكومة على البنك .

أظهر حضرة الباحث حيرته من ادعاءين يبدوان وكأنهما متناقضين.

أولها : الخوف من نتائج السيطرة الحكومية عن طريق لجنة عليا تتمتع فيها بأغلبية مطلقة .

وثانيهما : الابقاء على مجلس الادارة كهيئة مستقلة .

فهل تزول حيرة الباحث إذا أدرك أن القانون ـ عند تنفيذه ـ يخلق من البنك الأهلى مؤسستين : إحداهما تختص بشئون النقد والائتمان والصرف بتوجيه من اللجنه العليا وتحت اشرافها المطلق، والثانية ، تزاول الأعمال التجارية بتوجيه من مجلس إدارة مستقل وتحت إشرافه المطلق ؟

فلا جريرة للمنتقدين فى هذه الحيرة التى خلقها القانون . ولا ذنب لهم فيما رماهم به حضرة « الباحث » الذى لاشك يذكر قصة جحا عندماشاهده جيرانه يضرب امرأته ضربا مبرحا ويرميها بأفحش السباب لأنها غسلت ثوبه ونشرته على سطح البيت فهوت به الرياح إلى الأرض . فلما راجعه جيرانه فى بواعث غضبه الشديد قال لهم هبوا أنى كنت فى داخل الثوب ؟

خامساً ـ احتياطيات البنوك

يقول حضرة « الباحث » «يرى بعض النقاد أن القانون أغفل ذكر نسب الاحتياطيات التى يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزى ، وتركها لتحددها اللجنة العليا ، والرأى والصواب إن فى هذا مايكسب القانون مرونة » .

والحال أن آفة القانون هى مرونته التى وصلت إلى مرتبة السيولة ، أو بعبارة أصح إلى درجة التبخر . وليس إغفال نسب الاحتياطيات إلا مثل من أمثلة قصور القانون .

إن جوهر الانتقاد الموجه إلى التشريع المصرى هو أن صيغته أقرب إلى ديباجة قانون البنك المركزى منها إلى صلب القانون . فلن تجد ناحية فيه إلا وهى قاصرة عن تحقيق الغاية المنشودة.

هل يذكر « الباحث » قصة ذلك الوالى الذى خرج يتعسس فى ليلة مظلمة فاصطدم بأحد الأفراد . فلما كان الصباح أصدر أمره

بإلزام كل فرد بحمل فانوس . وفى المساء خرج للتعسس فاصطدم بنفس الشخص فنهره لمخالفته أمر الوالى . فما كان من الشخص المسكين إلا أن أبرز الفانوس . ولما سأله الوالى عن السبب فى عدم وضع شمعة فى الفانوس أجابه بأن الأمر جاء مقصوراً على حمل الفانوس ، وفى الصباح أصدر الوالى أمراً جديداً بضرورة وضع شمعة فى الفانوس . ولما كان المساء خرج للتعسس فاصطدم بنفس الشخص . فتوعده لاستمراره فى مخالفة أمر الوالى . فما كان من الشخص البائس إلا أن أبرز الفانوس و بداخله الشمعة ثم قال « عفا الله عن سيدى الوالى ، فإنه لم يأمر بإضاءة الشمعة » .

أما كان الأجدر أن تنتفع حكومة مصر بتجارب البلاد الأخرى فتصدر تشريعا جامعا يجعل البنك المركزى اسما لا رمزا ؟ تشريعاً يحول دون عبث العابثين ودون الوقوع فى اخطاء كان من الممكن ملافاتها ؟

إن أخشى مانخشاه أن يكون «الباحث» عن البنك المركزى فى ضوء القانون الجديد ، مثله مثل الضرير الذى اندفع إلى حجرة مظلمة ليبحث عن قبعة سوداء ولم تكن القبعة داخل الحجرة !! أو أن يكون البحث عن البنك المركزى « كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب ، أو كظلمات فى بحر لجى يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها . ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور » « صدق الله العظيم »

ملحـــق

ا ـ وثائق الاتفاق المالى المصرى الانجليزى (٣٠ يونيو ١٩٤٧)

ب ـ على هامش اتفاقية الأرصدة (ملخص محاضرة ألقاها المؤلف
فى نادى التجارة الملكى يوم ١٢ يوليو ١٩٤٧)

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تلقت وزارة الخارجية من وزارة المالية كتابا تذكر به أن الحكومة البريطانية تدعو الحكومة المصرية إلى الدخول فى مفاوضات لتسوية أرصدة مصر الاسترلينية .

وبناء على ماعرضته وزارة المالية يشكل وفد مصر فى هذه المفاوضات على الوجه الآتى :

حضرة صاحب السعادة عبد الفتاح عمرو باشا... سفير مصر فى لندن .

« « العزة محمود الدرويش بك ... ... وكيل وزارة المالية .

« « « محمد على نمازى بك ... ... مستشار مجلس الدولة لرياسة مجلس الوزراء والمالية .

« « « الدكتور عبد الحكيم الرفاعى بك أستاذ الاقتصاد بجامعة فؤاد الأول .

« الأستاذ حسين الغمراوى .. .. مدير إدارة عام الشئون المالية والاقتصادية بوزارة المالية .

على أن تصحبهم هيئة سكرتارية مشكلة من حضرات :

الأستاذ ليون ديشى ... ... مدير إدارة القرض بوزارة المالية .

الأستاذ على الجريتلى ... ... المدرس بجامعة فاروق الأول (موجود الآن بلندن) .

جان جريس افندى ... ... رئيس قسم الآلة الكاتبة بوزارة المالية.
عبدالرحيم المليجى افندى ... مدير مكتب وكيل المالية .

... ...

... ...

فأتشرف بأن أرفع هذه المذكرة إلى مجلس الوزراء للتفضل بالموافقة .

وزير الخارجية

امضاء : محمود فهمى النقراشى

القاهرة فى ١٨ مايو سنة ١٩٤٧

نمرة ١٦٦ — ١٩ / ٥

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٨ مايو سنة ١٩٤٧ على ما جاء بهذه المذكرة .

وقد أبلغت وزارة الخارجية هذا القرار .

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

بلاغ رسمى

تناول الاتفاق المالى المصرى البريطانى — وهو تدبير مؤقت — فيما تناوله أن يخصم من الأرصدة الاسترلينية ما يأتى :

أولا — مطلوبات مصر المترتبة على التزامات سابقة على شهر يولية سنة ١٩٤٧ وهذه المطلوبات تشمل :

(ا) كافة المبالغ المطلوبة من الحكومة المصرية ثمنا لما قدمته لها الحكومة البريطانية من أسلحة .

(ب) المبالغ المترتبة على التزامات على الأفراد أو الشركات وتكون قد فتحت لها اعتمادات مؤيدة ولم تكن قد دفعت بعد .

ثانيا — ثمن ما يشترى من مخلفات الجيوش البريطانية .

ثالثا — ما يدفع من قيمة سندات الحكومة المصرية وكوبوناتها لأصحاب تلك السندات فى البلاد التى كانت محتلة أثناء الحرب .

رابعا — قيمة سندات وكوبونات الشركات المصرية المستحقة لأفراد مقيمين فى الخارج ولم تدفع لهم بسبب إجراءات الحرب .

خامسا — مبلغ ثمانية ملايين من الجنيهات الاسترلينية تدفعها الحكومة البريطانية وتكون قابلة للتحويل إلى أية عملة أجنبية . وهى — بالإضافة إلى حصيلة صادرات مصر الظاهرة والخفية — تستعمل فى مواجهة مدفوعات مصر فى المدة من ١٥ يولية لغاية ديسمبر سنة ١٩٤٧ .

وقد تناول الاتفاق أيضا ما يأتى :

(أولا) تدفع جميع مصروفات القوات البريطانية فى مصر بعد ١٥ يولية سنة ١٩٤٧ بعملة استرلينية قابلة للتحويل إلى أية عملة أجنبية

(ثانيا) كذلك المبالغ المستحقة بصفة فوائد على الأرصدة الباقية .

(ثالثا) يحتفظ لمصر بما يتبقى من حصتها من العملة الصعبة ولم يصرف قبل ١٥ يولية سنة ١٩٤٧ .

(رابعا) مبلغ ١٢ مليون جنيه وضع تحت تصرف مصر كاحتياطى للتشغيل إلى نهاية السنة لكى تسحب عليه الحكومة المصرية لمواجهة أى نقص وقتى فى العملة الأجنبية .

وقد تناول الاتفاق أيضا تسوية بعض المسائل الفنية بقصد تسهيل التحويلات بين بلاد دائرة الاسترليني وبين مصر التى خرجت من تلك الدائرة .

وفيما يلى وثائق الاتفاق :

الاتفاق المالى المصرى الانجليزى

إن الحكومة الملكية المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية (المشار إليها فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) .

رغبة منهما فى وضع تدبير مؤقت لمعالجة أرصدة مصر الاسترلينية قد اتفقتا على ما يأتى :

المادة الأولى

١ — يحدد ويتفق على مقدار مجموع الأصول الاسترلينية المملوكة للبنوك المصرية ومكاتب البنوك الأخرى فى مصر (المشار إليها جميعا فيما بعد بالبنوك فى مصر) عند ختام أعمال يوم ١٢ يوليه سنة ١٩٤٧ ، ولأغراض هذا الاتفاق تشمل الأصول الاسترلينية ما يأتى :

(ا) الحسابات الجارية وحسابات الودائع مع بنوك فى المملكة المتحدة بعد خصم الأرصدة المدينة .

(ب) النقود تحت الطلب أو الاخطار فى المملكة المتحدة .

وتشمل كذلك أينما وجدت :

(ج) السلفيات بالعملة الاسترلينية .

(د) أذونات خزانة المملكة المتحدة .

(ه) الكمبيالات التجارية وغيرها المقومة بالاسترلينى .

(و) الأوراق المالية الاسترلينية بكافة أنواعها .

(ز) الأصول الاسترلينية المستخدمة كغطاء للنقود الورقية التى يصدرها البنك الأهلى المصرى .

ولكنها لاتشمل :

(ح) الأوراق المالية والأصول الأخرى المودعة على سبيل الأمانة لحساب عملاء آخرين غير البنوك فى مصر .

(ط) الأصول الاسترلينية التى يملكها مكتب البنك الأهلى بلندن لحساب هذا المكتب فيما يتعلق بالتزاماته الخاصة .

٢ — يخصم من مجموع أصول كل بنك فى مصر المحددة وفقا للفقرة السابقة مبلغ معادل لمجموع الأصول الاسترلينية التى تحوزها بنوك فى المملكة المتحدة فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧ كغطاء للاعتمادات المؤيدة التى فتحت بناء على طلب بنوك فى مصر — وينقل هذا المبلغ إلى الحسابات الجديدة (المشار إليها فيما بعد بحسابات رقم ١) باسم هذا البنك مع البنوك فى المملكة المتحدة .

٣ — للبنوك المالكة للأرصدة اختيار أنواع الأصول الاسترلينية التى تنقل إلى حساب رقم ١ وفقا للفقرة ٢ من هذه المادة .

٤ — بعد خصم المبالغ المنصوص عليها فى الفقرة ٢ من هذه المادة ينقل مايتبقى من الأصول الاسترلينية لكل بنك فى مصر إلى الحسابات الجديدة (المشار إليها فيما بعد بحسابات رقم ٢) وتفتح باسم البنك الكائن فى مصر مع بنك أو أكثر فى المملكة المتحدة . ويتم هذا النقل من الآن بالنسبة للحسابات الجارية وحسابات الودائع مع البنوك فى المملكة المتحدة.

أما بالنسبة للأصول الاسترلينية الأخرى فان النقل يتم فى الوقت وبالطريقة الأكثر ملاءمة لهذه الأصول التى يتفق عليها فيما بين الحكومتين .

٥ — يتعامل فى حسابات رقم ٢ طبقًا لأحكام الفقرات ٥ و ٦ و ٨ من ملحق هذا الاتفاق على أن لاتستعمل أية مبالغ دائنة من الحسابات المذكورة إلا فى الأغراض المنوه عنها فى الفقرات السابقة .

المادة الثانية

١ — ماتحصل عليه البنوك فى مصر فى ١٤ يوليه سنة ١٩٤٧ أو بعد هذا التاريخ من الجنيهات الاسترلينية وما يفرج عنه من المبالغ من حساب رقم ٢ يقيد فى حساب رقم ١ .

٢ — تسمى حسابات رقم ١ للبنوك فى مصر التى يتفق عليها من وقت لآخر بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة الملكية المصرية بالحسابات المصرية القابلة للتحويل .

٣ — لن تقيد حكومة المملكة المتحدة استعمال الاسترلينى المقيد فى الحسابات المصرية القابلة للتحويل لغرض الدفع للمقيمين فى منطقة الاسترلينى أو الدفع للمعاملات الجارية فى دائرة أية عملة أو للنقل إلى أى حساب مصرى آخر قابل للتحويل أو أى حساب مصرى

٤ — تسمى حسابات رقم ١ لجميع البنوك فى مصر (عدا الحسابات المسماة بالحسابات المصرية القابلة للتحويل طبقا للفقرة ٢ من هذه المادة) وكذلك الحسابات المصرفية الموجودة عند تاريخ العمل بهذا الاتفاق للمقيمين فى مصر غير البنوك بالحسابات المصرية .

٥ — لن تقيد حكومة المملكة المتحدة استعمال الاسترلينى المقيد فى حساب مصرى فى الدفع للمقيمين فى منطقة الاسترلينى أو للنقل إلى أى حساب مصرى آخر قابل للتحويل أو أى حساب مصرى آخر .

المادة الثالثة

إذا استولت الحكومة الملكية المصرية أثناء سريان هذا الاتفاق على الأرصدة المملوكة فى ١٤ يوليه سنة ١٩٤٧ للمقيمين فى مصر غير البنوك فإن هذه الأرصدة تقيد فى حساب رقم ٢ للبنك الأهلى المصرى بالقدر الذى دفع إلى الحكومة الملكية المصرية (إما مباشرة أو عن طريق البنك الأهلى المصرى أو أية هيئة أخرى) .

المادة الرابعة

١ — يفرج من الآن وينقل من حساب رقم ٢ للبنك الأهلى المصرى إلى حساب رقم ١ لهذا البنك مايلى :

(ا) مبلغ ٨ مليون جنيه وهو يمثل مع المبالغ التى سحبت من الأصول الاسترلينية أثناء سنة ١٩٤٧ من أرصدة المقيمين فى مصر قبل تنفيذ هذا الاتفاق مجموع المبالغ المفرج عنها للسنة التقويمية ١٩٤٧

(ب) قيمة مايعادل أى جزء لم يصرف قبل ١٥ يوليه سنة ١٩٤٥ من العملة الصعبة المخصصة لمصر وفقا للاتفاقية المعقودة بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة الملكية المصرية فى يناير سنة ١٩٤٥ التى امتد العمل بها فى فبراير سنة ١٩٤٧

٢ — يفرج كذلك وينقل من حساب رقم ٢ للبنك الأهلى المصرى إلى حساب رقم ١ للبنك المذكور أثناء المدة من ١٤ يوليه إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ المبالغ الآتية :

(ا) قيمة ما يعادل المبالغ التى تدفعها الحكومة الملكية المصرية إلى حكومة المملكة المتحدة من أى حساب مصرى أو أى حساب مصرى قابل للتحويل فى الأحوال الآتية :

(١) بالنسبة للمهمات العسكرية التى اشتريت قبل ١٤ يوليه سنة ١٩٤٧ ولم تدفع أثمانها قبل هذا التاريخ .

(٢) بالنسبة للمهمات الفائضة والأدوات والأصول الثابتة الموجودة الآن فى مصر والتى باعتها أو تبيعها حكومة المملكة المتحدة للحكومة الملكية المصرية سواء قبل ١٤ يوليه سنة ١٩٤٧ أو بعد هذا التاريخ .

(ب) قيمة ما يعادل بالاسترلينى أية مبالغ حصلتها حكومة المملكة المتحدة بالعملة المصرية بعد ١٤ يولية سنة ١٩٤٧ ثمنا لما تبيعه من فائض المهمات العسكرية أو الأدوات الكائنة فى مصر إلى غير الحكومة الملكية المصرية .

(ج) قيمة ما يعادل المبالغ التى قد تدفعها الحكومة الملكية المصرية لحكومة المملكة المتحدة من الحسابات المصرية أو الحسابات المصرية القابلة للتحويل لذلك الجزء من سكة حديد فلسطين الكائن بالأراضى المصرية وذلك فى حالة الوصول إلى اتفاق على نقل هذا الجزء إلى الحكومة الملكية المصرية .

وما يفرج عنه من المبالغ وفقا للأحكام المنصوص عليها فى (ا) و(ج) من هذه الفقرة إنما يكون وقت قيام الحكومة الملكية المصرية بالدفع ، أما مايفرج عنه وفقا لأحكام (ب) من هذه الفقرة فإنه يجب أن يتم بأسرع ما يمكن بعد آخر كل شهر .

٣ — يفرج كذلك عن مبالغ أخرى فى المدة من ١٤ يولية إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ وتنقل من حساب رقم ٢ للبنك الأهلى المصرى إلى حساب رقم ١ لهذا البنك وفقا للفقرة ٦ و٨ (ب) من ملحق هذا الاتفاق .

المادة الخامسة

١ — يوضع تحت تصرف الحكومة الملكية المصرية ، علاوة على المبالغ التى يفرج عنها طبقا للمادة الرابعة من هذا الاتفاق ، مبلغ ١٢ مليون جنيه كاحتياطى للتشغيل تسحب عليه الحكومة الملكية المصرية من وقت لآخر لمواجهة أى نقص وقتى فى وسائل الدفع للخارج الموضوعة تحت تصرف مصر .

٢ — ولتزويد مصر باحتياطى التشغيل المشار إليه ينقل مبلغ ١٢ مليون جنيه من حساب رقم ٢ للبنك الأهلى المصرى إلى حساب رقم ١ لهذا البنك .

٣ — ويراعى فى الاستشارات المشار إليها فيما بعد فى المادة ١١ المستوى الذى وصل إليه أثناء سريان الاتفاق احتياطى التشغيل المشار إليه وذلك على ضوء البيانات التى تقدمها الحكومة الملكية المصرية .

المادة السادسة

لن تقيد الحكومة الملكية المصرية .

(ا) قبول المقيمين فى مصر للاسترلينى المملوك لأشخاص غير مقيمين فيها الذى يدفع إلى حسابات مصرية أو حسابات مصرية قابلة للتحويل سدادا للمدفوعات عن المعاملات الجارية .

(ب) سهولة الحصول على الجنيهات المصرية الناتجة عن معاملات جارية مسموح بها وتكون مستحقة للمقيمين فى المنطقة الاسترلينية للمدفوعات داخل مصر لشراء الاسترلينى .

المادة السابعة

تخضع حركات رؤوس الأموال التى يتفق عليها بين الحكومتين وتجيزها رقابة العملة الأجنبية للدولة ذات الشأن لأحكام الفقرتين ٧و٨ من هذا الملحق .

المادة الثامنة

تتشاور الحكومتان كلما دعت الضرورة لضمان سهولة تطبيق أحكام هذا الاتفاق .

المادة التاسعة

يعتبر الملحق المرافق جزءا لا ينفصل عنه .

المادة العاشرة

لغرض الاتفاق الحالى :

(أ) يحدد معنى « المنطقة الاسترلينية » وفقا للمعنى الذى تحدده من وقت لآخر لوائح رقابة العملة الأجنبية السارية فى المملكة المتحدة على ألا تشمل مصر وعند العمل بأحكام قانون رقابة العملة الأجنبية فى المملكة المتحدة لسنة ١٩٤٧ يستعاض عن اصطلاح (المنطقة الاسترلينية) أينما جاء فى الاتفاق الحالى باصطلاح (الأراضى المدونة بالقائمة) ويكون لها المعنى الذى يتحدد من وقت إلى آخر طبقا لأحكام قانون مراقبة العملة الأجنبية لسنة ١٩٤٧ المشار إليه آنفا .

(ب) يكون لاصطلاح « المدفوعات للمعاملات الجارية » نفس المعنى المنصوص عنه فى المادة ١٩ (ط) من اتفاقية صندوق النقد الدولى .

(ج) يحدد معنى « المقيمين فى مصر والمقيمين فى المنطقة الاسترلينية » بالمعنى الذى يتحدد من وقت لآخر وفقا للوائح رقابة العملة الأجنبية فى المملكة المتحدة وفى مصر حسب ما يقتضيه الحال

المادة الحادية عشرة

١ — يسرى الاتفاق الحالى فى يوليه سنة ١٩٤٧ .

٢ — وينتهى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .

٣ — وتتشاور الحكومتان معا قبل انتهاء هذا الاتفاق إما لمد العمل به أو للاستعاضة عنه باتفاق جديد .

ومصداقا لما تقدم فإن الموقعين أدناه المفوضين من حكومتيهما قد أمضيا هذا الاتفاق ووضعا أختامهما عليه .

لندن فى ٣٠ يونية سنة ١٩٤٧

عن الحكومة المصرية : عبد الفتاح عمرو باشا .

عن حكومة المملكة المتحدة : هـ . دولتون .

ملحق

١ — (ا) تسوى المدفوعات التجارية والمالية بين المقيمين فى مصر والمقيمين فى المنطقة الاسترلينية بالجنيه الاسترلينى أو الجنيه المصرى وفقا للعادة المتبعة .

(ب) تحول وتسوى بالاسترلينى على أساس الأسعار الرسمية فى لندن جميع المدفوعات الأخرى المقومة بعملات غير الاسترلينى ويجب تسويتها بالاسترلينى .

٢ — تتخذ الحكومة الملكية المصرية الإجراءات اللازمة للحصول على أسعار الشراء والبيع للاسترلينى والدولار الأمريكى ويحدد سعرهما على أساس متوسط السعر للدولار الأمريكى ببنك انجلترا .

٣ — تحول إلى الحسابات المصرية أو الحسابات المصرية القابلة للتحويل جميع المدفوعات الاسترلينية التى تدفع للمقيمين فى مصر والتى يرخص بها للمقيمين فى المنطقة الاسترلينية أو خارجها بمقتضى لوائح رقابة العملة الأجنبية السارية فى المملكة المتحدة .

٤ — تتخذ الحكومة الملكية المصرية الإجراءات اللازمة لتوفير الاسترلينى للمقيمين فى مصر مقابل الدفع بالجنيهات المصرية لسداد أية مدفوعات يرخص لهؤلاء المقيمين بدفعها إلى المقيمين فى المنطقة الاسترلينية وفقا لأحكام لوائح رقابة العملة الأجنبية السارية فى مصر من وقت إلى آخر .

حسابات رقم ٢

٥ — (ا) يدون فى الجانب الدائن للحسابات رقم ٢ المشار إليها فى المادة الأولى من الاتفاق الأصلى ما يأتى :

(١) صافى الأصول الاسترلينية المشار اليها فى المادة ١

(٢) ما ينقل من حسابات رقم ٢ الأخرى .

(٣) أية مبالغ دفعتها حكومة المملكة المتحدة للحكومة الملكية المصرية فى ١٤ يوليه سنة ١٩٤٧ أو بعد ذلك مقابل خدمات قدمت لقوات المملكة المتحدة قبل ١٤ يوليه سنة ١٩٤٧ .

(٤) المتحصلات عند الاستحقاق أو التصفية لأية استثمارات طبقا للقواعد المتبعة بالنسبة للأموال المعدة فى حسابات رقم ٢ .

(٥) ما ينقل من حسابات رقم ١ طبقا للفقرة ٨ (١) من هذا الملحق .

(٦) أية مبالغ أخرى تنقل بالاتفاق بين الحكومتين .

(ب) يدون فى الجانب المدين لحسابات رقم ٢ :

(١) المبالغ التى يفرج عنها بمقتضى المادة الرابعة من الاتفاق الأصلى .

(٢) ما ينقل الى الحسابات الأخرى رقم ٢

(٣) ما ينقل الى الحسابات رقم ١ طبقا للفقرة ٨ (ب) من هذا الملحق .

(٤) مدفوعات عن استثمارات وفقا للعادة المتبعة .

(٥) أية مبالغ أخرى يتفق على نقلها بين الحكومتين .

المبالغ الخاصة التى يفرج عنها

٦ — يمكن الافراج عن المبالغ الآتية من حسابات رقم ٢ الى حسابات رقم ١ طبقا للفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الاتفاق الأصلى :

(ا) قيمة ما يعادل أية مبالغ تدفعها البنوك فى مصر بعملات غير الجنيهات المصرية لأشخاص مقيمين خارج مصر مقابل كوبونات استحقت أو سندات من سندات الدين المصرى العام استهلكت ولم تدفع بسبب الإجراءات المتخذة أثناء الحرب أو بسبب قطع المواصلات نتيجة للحرب .

(ب) قيمة ما يعادل أية مبالغ تدفعها البنوك فى مصر بعملات غير الجنيهات المصرية لأشخاص مقيمين خارج مصر مقابل كوبونات استحقت أو سندات منشآت مصرية استهلكت ولم تدفع قبل ١٤ يوليه سنة ١٩٤٧ بسبب إجراءات الحرب أو قطع المواصلات نتيجة للحرب . وعلى الحكومة الملكية المصرية قبل طلب الإفراج أن تقدم بيانا عن الأوراق المالية التى تقدم بشأنها هذه الطلبات .

حركات رءوس الأموال

٧ — تخضع لأحكام الفقرة الثامنة من هذا الملحق حركات رءوس الأموال من منطقة الاسترلينى إلى مصر أو بالعكس التى يتفق عليها بين الحكومتين مالم يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ذلك . وتتخذ الحكومتان لهذا الغرض تدابير فى فترات لاتتجاوز الثلاثة شهور لتحديد صافى حركات رءوس الأموال من الوجهة الاحصائية من المنطقة الاسترلينية إلى مصر أو بالعكس .

٨ — (ا) إذا تبين من نتيجة هذه الحركات انتقال رأس المال الى مصر من المنطقة الاسترلينية فإن البنك الأهلى المصرى ، بناء على طلب من بنك انجلترا ، ينقل مبلغا مساويا من حسابه رقم ١ إلى حسابه رقم ٢ ببنك انجلترا .

(ب) إذا تبين من نتيجة هذه الحركات انتقال رأس المال الى المنطقة الاسترلينية من مصر فإن بنك انجلترا بناء على طلب البنك الأهلى المصرى ينقل مبلغا مساويا من الحساب رقم ٢ للبنك الأهلى المصرى فى بنك انجلترا الى حسابه رقم ١

حسابات منطقة الاسترليني فى مصر

٩ – (ا) تسمى الحسابات الموجودة فى مصر للمقيمين فى المنطقة الاسترلينية (حسابات المنطقة الاسترلينية) وترخص رقابة العملة الأجنبية فى مصر بحسابات جديدة من هذا النوع على أساس ظروف كل حالة على انفراد .

(ب) ويدون فى الجانب الدائن لهذه الحسابات ما يأتى :

(١) الحصيلة بالجنيهات المصرية لما ينقل من الحسابات المصرية أو الحسابات المصرية القابلة للتحويل .

(٢) المدفوعات من المقيمين فى مصر المرخص بها من رقابة العملة الأجنبية المصرية .

(ج) يدون فى الجانب المدين لهذه الحسابات ما يأتى :

(١) المدفوعات للمقيمين فى مصر (بما فى ذلك المدفوعات للصادرات من مصر) .

(٢) المدفوعات للمقيمين فى المنطقة الاسترلينية .

نصوص أخرى

١٠ – لا تقيد الحكومة الملكية المصرية دفع أو تسلم الاسترليني للمقيمين فى السودان وتحدد الحكومتان فيما بينهما في فترات يتفق عليها صافي

المتحصلات أو صافى المدفوعات التى قامت بها مصر لحساب المقيمين فى السودان وتقوم بتسوية تعويضية من حساب رقم ١ الى حساب رقم ٢ بالبنك الأهلى المصرى فى بنك انجلترا فى حالة زيادة المتحصلات . ومن حساب رقم ٢ الى حساب رقم ١ فى حالة زيادة المدفوعات .

١١ — توافق الحكومتان على أن تمد كل منهما الأخرى بمعلومات خاصة برقابة العملة الأجنبية فيهما .

١٢ — يعتبر كل من بنك انجلترا أو البنك الأهلى المصرى وكيلين عن حكومتيهما فى تنفيذ هذا الاتفاق وذلك فى حدود السلطة التى تخولها حكومة المملكة المتحدة لبنك انجلترا من جهة والحكومة الملكية المصرية للبنك الاهلى المصرى من جهة أخرى .

أولا — التحفظات العامة

(ا) من وزير المالية الانجليزية إلى سعادة سفير مصر فى لندن

عزيزى السفير

إنى لسعيد أن أوقع معكم اليوم بالنيابة عن حكومتينا اتفاقا وقتيا لمعالجة أرصدة مصر الاسترلينية إلى نهاية هذه السنة .

وإن هذا تدبير وقتى ، وعند ما يحين الوقت لعقد اتفاق أكثر شمولا لمدة أطول ، وهو ما أبغى الوصول إليه بأسرع مايمكن ، ستكون الحاجة ماسة إلى تسوية مسائل أخرى بيننا .

وقد أوضحت بجلاء موقف المملكة المتحدة إزاء تسوية هذه الديون الضخمة التى ترتبت على الحرب ، وسأثير هذا الموضوع ثانية فى الوقت الملائم . على أنى فى الوقت الحاضر أحتفظ بموقفى فى هذا الصدد .

وأريد بعد ذلك أن أعبر عن ارتياحى الشخصى إلى النتيجة التى وصلت إليها جهود وفدينا المضنية . ورغم أن هذه التدابير مؤقتة إلا أنها كانت نتيجة مفاوضات حرة بين دولتين حرتين ، وهى على ما أعتقد مشرفة للجانبين .

وإنى لأرجو أن نكون بما وصلنا إليه قد افتتحنا فصلا جديدا سعيدا فى التاريخ الطويل للعلاقات المالية والاقتصادية بين مصر والمملكة المتحدة .

٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧

المخلص

دولتون

إلى حضرة صاحب السعادة عبد الفتاح عمرو باشا

(ب) رد سعادة سفير مصر

عزيزى الوزير

أشكركم على خطابكم بتاريخ اليوم ، وإنى لسعيد مثلكم بنتيجة المفاوضات بين الوفدين اللذين يمثلان حكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية بخصوص التدابير الوقتية لمعالجة أرصدة مصر الاسترلينية .

ولا تزال الحكومة المصرية من جانبها موقنة أنه ليس ثمة محل لا من الوجهة القانونية ولا من وجهة العدالة أو السياسة العملية لتخفيض أرصدة مصر الاسترلينية .

وأود أن أوضح أنه نظرا للصفة المؤقتة للاتفاق لم نر من الضرورى أو نلح فى هذا الدور فى تسوية مسائل على جانب عظيم من الأهمية متصلة بتسوية الأرصدة فى مدة أطول من المدة التى يتناولها هذا الاتفاق وإنى أحتفظ لذلك بحق حكومتى فى إثارة هذه المسائل عند ما نستأنف هذه المناقشات بأسرع مايمكن .

وإنى أبادلكم تمنياتكم عن النتيجة التى قد تكون لهذه المفاوضات بالنسبة للعلاقات الاقتصادية والمالية بين دولتينا .

٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧

المخلص

عبد الفتاح عمرو

إلى المحترم المستر هيو دولتون وزير المالية لندن

ثانيا — الخطابات المتبادلة

بين سعادة سفير مصر في لندن ووزير مالية المملكة المتحدة بمناسبة توقيع الاتفاق المالى المصرى الانجليزى

---

١ — أرصدة غير المقيمين

(ا) من سعادة سفير مصر فى لندن إلى وزير مالية المملكة المتحدة

عزيزى الوزير

بالاشارة إلى الاتفاق الموقع اليوم أود أن أسجل أن الوفد المصرى قد أثار ، خلال المفاوضات ، مسألة الأرصدة الناتجة عن الحسابات المختلفة التى تكونت فى مصر لغير المقيمين فيها ، طبقا لقواعد منطقة الاسترلينى ، والتى يزيد مقدارها فى آخر مارس سنة ١٩٤٧ عن ٥ مليون جنيه مصرى.

ونظرا لأن ايرادات مصر من المعاملات الجارية ستنقص بقيمة أى مبلغ يدفع من هذه الحسابات سواء لسداد قيمة صادرات من مصر أو بالنقل مباشرة بعملة أجنبية إلى ذوى الحقوق ، فان الحكومة الملكية المصرية تقترح مراجعة جميع حسابات غير المقيمين ، بحيث إذا تبين أن بعض هذه الأرصدة نتج عن النقل من المملكة المتحدة أو كان يمثل عملة صعبة لم تطالب مصر بها رقابة العملة الأجنبيه فى المملكة المتحدة للآن فإن هذه الوقائع ستبلغ إلى حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة للتحقق منها وتقترح الحكومة المصرية أنه إذا سحب اى مبلغ مقابل هذه الأرصدة فإنه يجب الإفراج عن مبلغ مقابل ينقل من حساب رقم ٢ للبنك الأهلى المصرى إلى حساب رقم ١ لهذا البنك .

وأكون ممتنا إذا تكرمتم بتأييد موافقتكم على هذا الاقتراح .

المخلص

عبد الفتاح عمرو

٣٠ يونية سنة ١٩٤٧

(ب) رد وزير مالية المملكة المتحدة

عزيزى السفير

أتشرف بأن أحيطكم علما باستلام خطابكم المؤرخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧ والذى ينص على ما يلى :

« باشارة إلى الاتفاق الموقع اليوم أود أن أسجل أن الوفد المصرى قد أثار ، خلال المفاوضات ، مسألة الأرصدة الناتجة عن الحسابات المختلفة التى تكونت فى مصر لغير المقيمين فيها ، طبقا لقواعد منطقة الاسترلينى والتى يزيد مقدارها فى آخر مارس سنة ١٩٤٧ عن ٥ مليون جنيه مصرى .

ونظرا لآن ايرادات مصر من المعاملات الجارية ستنقص بقيمة أى مبلغ يدفع من هذه الحسابات سواء لسداد قيمة صادرات من مصر أو بالنقل مباشرة بعملة أجنبية إلى ذوى الحقوق ، فإن الحكومة الملكية المصرية تقترح مراجعة جميع حسابات غير المقيمين ، بحيث إذا تبين أن بعض هذه الأرصدة نتج عن النقل من المملكة المتحدة أو كان يمثل عملة صعبة لم تطالب مصر بها رقابة العملة الأجنبية فى المملكة المتحدة للآن فإن هذه الوقائع ستبلغ إلى حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة للتحقق منها . وتقترح الحكومة المصرية أنه اذا سحب أى مبلغ مقابل هذه الأرصدة فإنه يجب الافراج عن مبلغ مقابل من حساب رقم ٢ للبنك الأهلى المصرى الى حساب رقم ١ لهذا البنك .

وأكون ممتنا اذا تكرمتم بتأييد موافقتكم على هذا الاقتراح » .

وردا على هذا الخطاب أتشرف بأن أؤيد أن حكومة المملكة المتحدة توافق من حيث المبدأ على الاقتراحات الوارده ويسرها أن تفحص طلبات الافراج عن مبالغ معادلة من حساب رقم ٢ إلى حساب رقم ١ للبنك الأهلى المصرى بمجرد تقديم التفاصيل .

المخلص

هيو دولتون

٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧

٢ — السندات الاسترلينية المستخدمة كاحتياطى لاستهلاك الدين العام المصرى

(١) من سعادة سفير مصر فى لندن إلى وزير مالية المملكة المتحدة

عزيز الوزير

بمناسبة توقيع الاتفاق الخاص بأرصدة مصر الاسترلينية تتشرف الحكومة الملكية المصرية بأن تسجل تحفظها بأن أى مبلغ مستثمر فى الوقت الحاضر فى سندات استرلينية لحساب احتياطى استهلاك القروض الوطنية المصرية يجب أن يعامل معاملة خاصة .

ونظرا للغرض الذى خصصت له هذه السندات فإن الحكومة الملكية المصرية لواثقة من أن حكومة جلالة الملك ستوافق على بيع هذه السندات ونقلها الى مصر ، من وقت لآخر ، على ما تقتضى به الضرورة للقيام باستهلاك القروض الداخلية المصرية .

٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧

المخلص

عبد الفتاح عمرو

(ب) رد وزير مالية المملكة المتحدة :

عزيزى السفير

أتشرف بأن أحيطكم علما باستلام خطابكم المؤرخ ٣٠ يونية سنة ١٩٤٧ والذى ينص على مايأتى :

« بمناسبة توقيع الاتفاق الخاص بأرصدة مصر الاسترلينية تتشرف الحكومة الملكية المصرية بأن تسجل تحفظها بأن أى مبلغ مستثمر فى الوقت الحاضر فى سندات استرلينية لحساب احتياطى استهلاك القروض الوطنية المصرية يجب أن يعامل معاملة خاصة .

ونظرا للغرض الذى خصصت له هذه السندات فإن الحكومة الملكية المصرية لواثقة من أن حكومة جلالة الملك ستوافق على بيع هذه السندات ونقل قيمتها إلى مصر ، من وقت لآخر، حسب ماتقضى به الضرورة للقيام باستهلاك القروض الداخلية المصرية » .

وإنى أؤيد لكم أن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة توافق من حيث المبدأ على تحفظ الحكومة الملكية المصرية وأنها مستعدة للموافقة على الطلبات التى تقدم للأغراض الموضحة .

المخلص
هيو دالتون

٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧

٣ — تفسير عبارة المدفوعات للمعاملات الجارية

(ا) من سعادة سفير مصر فى لندن إلى وزير مالية المملكة المتحدة :

عزيزى الوزير

١ — بالإشارة الى المادة الثانية من الاتفاق الموقع اليوم أتشرف ، وفقا لما تلقيت من تعليمات ، بأن أحيطكم علما بأن الحكومة الملكية المصرية تنوى اتخاذ كل الاجراءات الضرورية لضمان أن المدفوعات من الحسابات المصرية القابلة للتحويل إلى دول خارجة عن منطقة الاسترلينى ستكون قاصرة على المدفوعات للمعاملات الجارية .

٢ — وتنوى الحكومة الملكية المصرية ، أثناء مدة سريان هذا الاتفاق ، أن تقوم بالرقابة على العملة الأجنبية فى مصر كى تشمل عبارة المعاملات الجارية فى الفقرة الثالثة من المادة المشار إليها آنفا الأنواع الآتية من المعاملات :

(ا) حصيلة الصادرات والمدفوعات للواردات المرخص بها .

(ب) حصيلة الكوبونات ، وأرباح الأسهم ، والايجارات والأرباح

(ج) تكاليف النقل بالبحر والجو ورسوم الموانى والقنال .

(د) أتاوات الأفلام .

(ه) الأتاوات ورسوم الاختراع والمدفوعات التجارية الأخرى والمكاسب المهنية .

(و) المدفوعات للخدمات الدبلوماسية والقنصلية .

(ز) المدفوعات لخدمات البريد والتلغراف والتليفون والراديو .

(ح) المعاشات والنفقات .

(ط) المصروفات المدرسية ورسوم الاشتراك ورسوم العضوية .

(ى) أقساط التأمين — عدا التأمين على الحياة — ومبالغ التأمين التى حل استحقاقها .

٣ — ويسرنى إذا وافقتم الحكومة المصرية على أن القائمة الواردة بالفقرة الثانية من هذا الخطاب ليست على سبيل الحصر وأنه يمكن بالاتفاق أن تعتبر مدفوعات أخرى من قبيل المدفوعات للمعاملات الجارية .

٤ — وتود الحكومة المصرية أن تسجل أن ثمة مدفوعات أخرى علاوة على المشار اليها فى القائمة الواردة فى الفقرة الثانية يمكن اعتبارها قابلة للتحويل ، وأشير خاصة إلى ماجرت عليه رقابة العملة الأجنبية فى مصر من السماح بنقل :

(ا) نفقات معتدلة للسفر .

(ب) حصيلة السداد العادى لرأس المال وأقساط التأمين على الحياة فى بعض الأحوال .

٥ — وتود الحكومة المصرية أن تسجل أنها تعتبر مصروفات القوات العسكرية للمملكة المتحدة فى مصر مما لم ينص على غير ذلك فى الاتفاق ، مما يدفع الى الحسابات المصرية القابلة للتحويل .

٦ — وأكون سعيدا إذا تكرمتم بأن تؤيدوا أن هذه البيانات الموضحه فى الفقرة السابقه تتفق ورأى حكومه جلالة الملك فى المملكة المتحدة .

المخلص

عبد الفتاح عمرو

٣٠ يونية سنة ١٩٤٧

(ب) رد وزير مالية المملكة المتحدة .

عزيزى السفير

١ — أتشرف بأن أحيطكم علما باستلام خطابكم المؤرخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧ والذى ينص على ما يأتى :

« بالإشارة الى المادة الثانية من الاتفاق الموقع اليوم أتشرف ، وفقا لما تلقيت من تعليمات ، بأن أحيطكم علما بأن الحكومة الملكية المصرية تنوى اتخاذ كل الاجراءات الضرورية لضمان أن المدفوعات من الحسابات المصرية القابلة للتحويل الى دول خارجة عن منطقة الاسترلينى ستكون قاصرة على المدفوعات للمعاملات الجارية .

وتنوى الحكومة الملكية المصرية ، أثناء مدة سريان هذا الاتفاق ، أن تقوم بالرقابة على العملة الأجنبية فى مصر كى تشمل عباره المعاملات الجارية فى الفقره الثالثة من الماده المشار اليها آنفا الأنواع الآتية من المعاملات :

(ا) حصيلة الصادرات والمدفوعات للواردات المرخص بها .

(ب) حصيلة الكوبونات ، وأرباح الأسهم ، والايجارات ، والأرباح .

(ج) تكاليف النقل بالبحر والجو ورسوم الموانى والقنال .

(د) أتاوات الأفلام .

(ه) الأتاوات ورسوم الاختراع والمدفوعات التجارية الأخرى والمكاسب المهنية .

(و) المدفوعات للخدمات الدبلوماسية والقنصلية .

(ز) المدفوعات لخدمات البريد والتلغراف والتليفون والراديو .

(ح) المعاشات والنفقات .

(ط) المصروفات المدرسية ورسوم الاشتراك ورسوم العضوية .

(ى) أقساط التأمين — عدا التأمين على الحياة — ومبالغ التأمين التى حل استحقاقها .

ويسرنى إذا وافتنم الحكومة المصرية على أن القائمة الواردة بالفقرة الثانية من هذا الخطاب ليست على سبيل الحصر وأنه يمكن بالاتفاق أن تعتبر مدفوعات أخرى من قبيل المدفوعات للمعاملات الجارية .

وتود الحكومة المصرية أن تسجل أن ثمة مدفوعات أخرى علاوة على المشار إليها فى القائمة الواردة فى الفقرة الثانية يمكن اعتبارها قابلة للتحول وأشير خاصة الى ما جرت عليه رقابة العملة الأجنبية فى مصر من السماح بنقل :

(ا) نفقات معتدلة للسفر .

(ب) حصيلة السداد العادى لرأس المال وأقساط التأمين على الحياة فى بعض الأحوال .

وتود الحكومة المصرية أن تسجل أنها تعتبر مصروفات القوات العسكرية للمملكة المتحدة فى مصر ، مالم ينص على غير ذلك فى الاتفاق ، مما يدفع الى الحسابات المصرية القابلة للتحويل .

وأكون سعيدا اذا تكرمتم بأن تؤيدوا أن هذه البيانات الموضحة فى الفقرة السابقة تتفق ورأى حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة . »

٢ — وأتشرف بأن أويد لكم أن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة تنوى تفسير عبارة « المدفوعات للمعاملات الجارية » بنفس الطريقة الموضحة فى الفقرة الثانية من خطابكم ، وأؤيد لكم كذلك أن القائمة الواردة

فى الفقرة الثانية ليست شاملة بالضرورة ، وأن ثمة مدفوعات أخرى يمكن أن تعتبر بالاتفاق مدفوعات للمعاملات الجارية .

٣ — وأتشرف كذلك بأن أؤيد لكم أن ماجرى عليه العمل فى رقابة العملة الأجنبية فى المملكة المتحدة يشابه ما جرت عليه رقابة العملة الأجنبية فى مصر كما هو موضح فى الفقرة ٤ من خطابكم .

٤ — وأتشرف أيضاً بأن أؤيد لكم أن رأى حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة يتفق والبيان الذى تضمنته الفقرة الخامسة من خطابكم .

٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧

المخلص

هيو دولتون

على هامش اتفاقية الأرصدة (١)

يعتبر يوم ١٥ يوليو بدء عهد جديد للجنيه المصرى ، فقد تحرر من تبعيته للجنيه الاسترليني بعد أن ظلت هذه التبعية قائمة مدة تزيد على الثلاثين عاما . غير أن هذا التحرر مقيد بتحفظات شديدة ذات نتائج مجهولة تحملنا على الشك فى قيمته العملية ، وقد كانت لتبعية الجنيه المصرى للجنيه الاسترليني فى سبتمبر سنة ١٩١٦ آثار بالغة فى حياتنا المالية والاقتصادية وفى علاقاتنا مع بريطانيا العظمى ، وبصفة خاصة فى نشأة مشكلة الأرصدة الاسترلينية التى عالجها الاتفاق المؤقت الذى أبرم أخيرا بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية، ولا شك فى أنه من المفيد أن نستعرض فى ايجاز تاريخ تلك التبعية وما نشأ عنها من مشكلات ، قبل تحليل تحفظات التحرر وما قد يترتب عليها من نتائج عملية .

كان الذهب أساس التعامل فى مصر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى ، فكانت النقود الذهبية ، لا سيما الجنيه الانجليزى ، تمثل الجانب الأكبر من العملة المتداولة . وكانت المقادير المتداولة تزيد أو تنقص تبعا لحركة الوارد أو المصدر من الجنيهات الذهبية وتبعا لرغبة أهل البلاد فى اختزان تلك الجنيهات أو طرحها للتداول فى السوق

هذا كان يحدث على الرغم من ظهور الورق النقدى بعد تأسيس البنك الأهلى المصرى فى يونيو سنة ١٨٩٨ ، فقد منح البنك امتياز الاصدار بشرط أن يكون الغطاء مناصفة بين الذهب وبين السندات التى تقرها الحكومة . ولكن ظل استخدام البنكنوت فى نطاق ضيق لأن « العادات

---

(١) ملخص محاضرة ألقاها المؤلف بنادى التجارة المكى يوم ١٢ يوليو سنة ١٩٤٧

المصرفية » لم تكن قد انتشرت بالقدر الكافى بين المصريين . وهكذا لم يرتفع الحد الأعلى لما أصدر من البنكنوت قبل سنة ١٩١٤ إلى أكثر من ٢٫٩٠٠٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٢ .

على أن نشوب الحرب فى أغسطس سنة ١٩١٤ أحدث ذعرا شديدا فى الأوساط المالية ، وخاصة لأن موسم القطن كان على وشك البداية . فلجأت الحكومة إلى إعلان ما يشبه حالة الطوارئ أو الـ Moratorium وتقضى بالترخيص قانونا للمدينين بالتوقف مؤقتا عن أداء ديون استحقت . وقد أعقب إعلان التوقف أن جعلت أوراق النقد (البنكنوت) مبرئة للذمة فى تسديد الديون Legal Tender مع إعفاء البنك من النصوص القانونية التى كانت تلزمه بابدال البنكنوت بذهب عند الطلب .

وهكذا بدأ عهد السعر الجبرى أو الـ Cours Force أو Inconvertability. ولكن هذا التدبير لم يستتبع مباشرة التخلص من شروط الغطاء لا سيما شرط أن يكون النصف ذهبا .

بيد أن ظروف الحرب جعلت مصر قاعدة هامة للعمليات الحربية ، فعسكرت فيها الجنود ، ولجأت السلطات العسكرية إلى شراء المحاصيل المصرية ، واضطرت هذه السلطات إلى الاستعانة « بالعمال المتطوعين » . وطبيعى أن تلمس السلطات العسكرية حاجة متزايدة إلى عملة مقبولة للتداول فى مصر . فكان عليها أن تستورد جنيهات ذهبية لاستخدامها مباشرة أو على الأقل لوضعها فى غطاء البنكنوت فيتمكن البنك الأهلى من مضاعفة إصداره . ولكن قيل إن صعوبات الشحن حينذاك جعلت من المستحيل الاطمئنان إلى إمكان نقل كميات كبيرة من الذهب . فأجازت الحكومة المصرية للبنك الأهلى أن يحتفظ فى خزائن بنك انجلترا بأى زيادة جديدة فى ذهب الغطاء ، بدلا من الاحتفاظ بها فى مصر .

بقيت الحال دون تغيير يذكر حتى سبتمبر سنة ١٩١٦ حين أبلغ بنك

انجلترا البنك الأهلى أنه (أى بنك انجلترا) عاجز عن الاستمرار فى تخصيص الذهب فى خزائنه لحساب مصر . وعلى الرغم من أن هذا الإبلاغ أو التبليغ جاء خلوا من أى شرح أو تفسير ، فان السلطات المصرية لم تحاول من جانبها أن تتفاهم لا مع بنك انجلترا ، ولا مع السلطات العسكرية البريطانية ، ولا مع الحكومة البريطانية ، على نظام أو تدبير ييسر للسلطات العسكرية الحصول على مطالبها دون إضرار بالغ بنظام النقد المصرى .

والمعلوم أن العلاقات بين انجلترا ومصر كانت حينذاك وثيقة للغاية ولم يكن هناك ما يمنع التفاهم « الودى » .

ومهما يكن من أمر ، فقد سارع المستشار المالى فى وزارة المالية إلى توجيه خطاب بسيط إلى البنك الأهلى مبلغا إياه أن السلطات المصرية توافق على وقف تنفيذ الشرط الخاص بالاحتفاظ بنصف الغطاء ذهبا ، والاستعاضة عنه بسندات الخزانة البريطانية ، وقد أقر مجلس الوزراء تصرف المستشار المالى بعد ذلك بشهر تقريبا .

كان مفهوما للفرد العادى ، ذى المنطق البدائى ، وصاحب التفكير المحدود ، أن إعفاء البنك من شرط الذهب منصب على ما يحدث بعد قرار الاعفاء ، ولكن البنك الأهلى سارع إلى التنازل للسلطات البريطانية عن خمسة ملايين من الجنيهات الذهبية مقابل سندات على الخزانة البريطانية .

وعلى أية حال ، فان قرار الإعفاء كان خاتمة المطاف ، ولا أقول آخر مسمار فى نعش الجنيه المصرى المستقل — الذى صار بعد ذلك مربوطا فى عجلة الجنيه الإسترلينى .

ولكن كان من نتائج هذا الربط الآلى ، أن تمكنت السلطات البريطانية من الحصول على جميع ما تحتاج إليه من النقود المصرية (البنكنوت) عن طريق إيداع ما يعادل قيمتها ، فى فرع البنك بلندن ، أذونات على الخزانة البريطانية على أساس سعر مبادلة ثابت هو ٩٧٥ مليما للجنيه الإسترلينى .

ولم تتوان السلطات البريطانية فى الانتفاع بهذا التيسير ، لا سيما لأنها لم تكن مرتبطة مع مصر بتوريد سلع وخدمات بقدر معين ، فزادت المشتريات البريطانية من مصر ، وانخفضت مبيعات انجلترا لمصر من جراء قصور الإنتاج فى انجلترا ، أو لصعوبات الشحن البحرى ، فتجمعت لمصر أرصدة استرلينية ، قدرت فى نهاية الحرب فى سنة ١٩١٨ بمبلغ يتراوح بين ٧٥ مليونا و١٠٠ جنيه .

وهكذا ظهرت لأول مرة الأرصدة الإسترلينية ، ولم تكن فى الواقع إلا ديون إجبارية ، استولت عليها السلطات البريطانية مستعينة فى ذلك بعلاقة التبعية التى كانت تربط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى ، والتى كانت أيضا السبب المباشر فى انتقال وباء التضخم النقدى من انجلترا إلى مصر بعد سنة ١٩١٦ . فقد بلغت جملة إصدار البنكنوت فى مصر تسعة ملايين ونصف فى أغسطس سنة ١٩١٦ ، وزادت إلى ثلاثة وأربعين مليونا ونصف فى آخر ديسمبر سنة ١٩١٨ ، واستمرت فى الزيادة حتى وصلت إلى أربعة وستين مليونا فى آخر ديسمبر سنة ١٩١٩ .

ولم يكن أثر زيادة أوراق النقد المتداولة فى مصر مقصوراً على تسهيل مهمة الحكومة البريطانية فى الحصول على ما كانت تحتاج إليه من جنيهات مصرية ، بل ترتب عليها أيضا ارتفاع كبير فى الأسعار المحلية كما تشهد بذلك الاحصائيات الرسمية . فقد بلغ الرقم القياسى لمتوسط أسعار الجملة فى القاهرة ١٠٣ فى سنة ١٩١٥ و ١٢٨ فى سنة ١٩١٦ ، ثم استمر ارتفاع الأسعار الى أن وصل الرقم القياسى فى فبراير سنة ١٩٢٠ الى ٣٧٥ .

وقد لحقت اضرار كبيرة بسكان مصر من ارتفاع الأسعار ، وهى الأضرار التى تنشأ عادة من التضخم المالى ، مثل هبوط مستوى المعيشة للأفراد ذوى الدخول الثابتة وإعادة توزيع الثروة الأهلية .

ولكن الشىء الذى ينبغي أن نتذكره هو أن تجمع الأرصدة الإسترلينية

خلال الحرب العالمية الأولى ، لم تؤد إلى قيام مشكلة خطيرة ، بل أمكن تسوية الأرصدة بسرعة نظرا للظروف الآتية :

أولا — أن المدين — أى انجلترا — لم يكن قد فقد الجانب الأكبر من ثروته المستثمرة فى الخارج ، وأن مدنه ومصانعه لم تكن قد خربت بالدرجة التى حدث بها التخريب أثناء الحرب الأخيرة .

ثانيا — أن وباء التدخل الحكومى ، وما ينطوى عليه من نزعة جامحة جارفة إلى فرض القيود التعسفية على التجارة وعلى المبادلات المالية — لم يكن هذا الوباء قد انتشر واستشرت أضراره ومساوئه فعطلت عمليات التسويات الاقتصادية الطبيعية .

ثالثا — أن الدين كان صغيراً نسبيا ، أمكن تسويته فى تسديد العجز فى الميزان التجارى من ناحية ، وفى استيراد كثير من الأسهم والسندات المصرية التى كانت مملوكة لأفراد وهيئات مقيمة فى الخارج من ناحية أخرى .

ولقد حاول كثير من الرجال الرسميون وبعض الكتاب ، تبرير تصرف المستشار المالى فى ربط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى ، بأن هذا التصرف كان ضروريا ، بالنظر الى صعوبة الحصول على ذهب لغطاء البنكنوت ، ولكن الوقائع الثابتة لا تؤيد ما ذهب إليه هؤلاء ، بل على العكس ، فان منطق الحوادث التى أعقبت ربط العملتين يؤكد أن الغرض الأول ، انما كان تسهيل عملية حصول الحكومة البريطانية على عملة مصرية ، لتغطية كافة مشترياتها ونفقاتها فى مصر دون عقد قرض مع مصر أو الدفع بالذهب أو تقديم البضائع والخدمات .

ومنذ ربط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى ، صارت الأسعار المحلية تتأثر بنفس العوامل التى تتأثر بها الأسعار فى انجلترا ، وأصبحت الحالة الاقتصادية فى مصر مرتبطة أشد ارتباط بظروف انجلترا الاقتصادية .

فما أن بدأت الحكومة البريطانية فى تنفيذ سياسة الانكماش المالى بعد

سنة ١٩١٩ لتتمكن من رفع قيمة الجنيه الاسترليني الخارجية — التي كانت قد انخفضت بما يقرب من الثلث — حتى ظهرت آثار هذه السياسة في مصر وبدأت فعلا الأسعار المحلية تنحدر نحو النزول .

وفي سنة ١٩٢٥ ، قررت الحكومة البريطانية العودة إلى قاعدة الذهب، فصار تحويل الجنيه الاسترليني الى العملات الذهبية حرا وميسورا ، وصار تحويل الجنيه المصري الى العملات الذهبية حرا وميسورا تبعا لذلك .

وقد تنبهت السلطات المصرية بعد ذلك الى ضرورة إعادة النظر في أمر تبعية الجنيه المصري للجنيه الاسترليني ، ودار نقاش طويل حول هذا الموضوع في جلسة مجلس النواب في ١٨ يوليو سنة ١٩٢٦ ، وظهر بكل وضوح اتجاه الرأي إلى فصل الجنيه المصري عن الاسترليني ، ولكن المجلس قرر انتظار تقرير وزير المالية قبل البت نهائيا في هذا الموضوع .

غير أن الاحداث السياسية التي أعقبت هذا القرار لم تسمح باثارة هذا الموضوع الحيوي آنذاك بصفة جدية ، واستمرت العلاقة بين الجنيه المصري والجنيه الاسترليني قائمة كما كانت دون تغيير، اللهم إلا الاستعاضة عن جانب بسيط من سندات الخزانة البريطانية المودعة في الغطاء بسندات الحكومة المصرية وبالذهب ،

ولما حلت الأزمة الاقتصادية العالميـــة في سنة ١٩٣٠ ، وقررت الحكومة البريطانية الخروج عن قاعدة الذهب في سبتمبر سنة ١٩٣١ ، لم تر الحكومة المصرية بدا من الاستمرار في سياسة ربط العملتين ، لأن فصل الجنيه المصري ثم تثبيت قيمته على قاعدة الذهب ، كان يؤدي إلى تحميل البنك الأهلي خسارة كبيرة من جراء هبوط القيمة الذهبية لسندات الخزانة البريطانية المودعة في غطاء البنكنوت . هذا فضلا عن أن الأزمة العالمية كانت في ذلك الوقت مستحكمة الحلقات ، وأسعار القطن في مستوى منخفض ، والمزارعون المصريون مرهقون بالديون ، والحكومة المصرية نفسها تواجه صعوبات في موازنة الميزانية .

وقد اهتمت الحكومة بعد هذا الاجراء ببحث حالة نظام العملة فى مصر، ودعت لهذا الغرض خبيرين عالميين للاسترشاد بآرائهما فيما يجب عمله لتثبيت الجنيه المصرى ، غير أن توصياتهما فى هذا الشأن لم تنفذ .

ولست أقولها مفاخرا ، ولكنى أقررها على سبيل المثال ، اننى عالجت فى كتاب نشرته بالانجليزية فى سنة ١٩٣٤ قضية زيادة البنكنوت ومحاولة تبريرها بأنها كانت ضرورية لتلبية مطالب التجارة والصناعة، فبينت خطأ هذه الحجة وأبرزت مساوىء علاقة التبعية التى اتسم بها نظام النقد فى مصر. وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فان هذا الكتاب ، لخص نتائج رسالتى فى جامعة لندن ، وقد دعى محافظ البنك الأهلى الأسبق لأن يكون أحد الممتحنين ولكنه بعد أن قرأ الرسالة اعتذر — مشكورا على كل حال ، فاستراح وأراح .

ولأول مرة أذكر فى حديث عام اننى فى أوائل صيف سنة ١٩٣٩ شعرت كما شعر كثيرون غيرى - أن سحب الحرب بدأت تتجمع، وأن الأجدر بنا أن نعمل على اتقاء ما يمكننا اتقاءه من شرورها ، فقدمت إلى سعادة وكيل المالية مذكرة عن الاجراءات التى ينبغى اتخاذها لحماية العملة المصرية فى حالة نشوب حرب ، وقد قرأ هذه المذكرة سعادة الوكيل وأحالها على المستر كريج فعلق عليها مؤيدا ، ولكنها لم تلبث أن اختفت فى ملف سرى من ملفات الوزارة .

وقد سنحت الفرصة مرة أخرى لتحرير الجنيه المصرى فى سنة ١٩٤٠ عندما عرضت الحكومة على البرلمان مشروع القانون الخاص بمد أجل الامتياز بإصدار أوراق النقد الممنوح للبنك الأهلى .

ولكن الظروف فى ذلك الوقت لم تكن تسمح بانتهاز هذه الفرصه لتحرير الجنيه المصرى .

وهكذا أعاد التاريخ نفسه فتكررت مأساة الأرصدة وملابساتها . ذلك لأن الحكومة البريطانية اتخذت مرة أخرى من ربط الجنيه المصرى فى عجلة الجنيه الاسترلينى موردا لا ينضب للانفاق فى مصر عن طريق زيادة العملة المتداولة .

ولقد كانت الزيادة مطردة فى العملة المتداولة منذ بدء الحرب ، فبعد أن كان مجموع إصدار البنكنوت ٢١ مليونا فى يوليو سنة ١٩٣٩، بلغ ٢٨ مليونا فى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٩ و٥ر٣٩ مليونا و٠٠ر٥٢ مليونا و٢ر٧٩ مليونا و٤ر١٠١ مليونا و٠ر١٢٢ مليونا و١٤٨ مليونا فى آخر ديسمبر سنة ١٦٤٠ وسنة ١٩٤١ وسنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٤٣ وسنة ١٩٤٤ وسنة ١٩٤٥ على التوالى .

وترتب على زيادة العملة المتداولة فى مصر ارتفاع كبير فى الأسعار المحلية لا يزال ملحوظا إلى الآن ، وقد عانى سكان هذه البلاد من الحرمان وتحملوا من الصعوبات مما لست بحاجة إلى ذكره وإيضاحه، لأننا جميعا اشتركنا فى هذه التجارب القاسية .

وها هى الأرقام الرسمية تظهر بوضوح مدى تأثر الأسعار المحلية بزيادة مقادير العملة المتداولة : —

المتوسط السنوى

	أسعار الجملة	نفقات المعيشة
١٩٤٠	١١٢ر٧	١١٣ر٥
١٩٤١	١٢٩ر٧	١٣٨ر٠٨
١٩٤٢	١٦٢ر٤	١٨٤ر٤
١٩٤٣	٢٠٨ر١	٢٤٢ر٣
١٩٤٤	٢٦٤ر٩	٢٧٨ر٦
١٩٤٥	٣١٣	٢٩٣ر١
١٩٤٦	٣٣١ر٢	٢٨٧ر٥

تلك هى المقدمات التاريخية لقضية الأرصدة ، وهى قضيه جد خطيرة ، أثارت اهتمام أبناء هذه الأمة ، ولكنها فى نفس الوقت ، قضية عادلة تعلقت بكسبها آمالهم ، وهل من عجب أن يهتم المصريون على بكرة أبيهم بمصير الأرصدة الاسترلينية وهم يشعرون بأنها أموال لهم معطلة ؟ وهل من عجب

أن يأملوا خيرا من الافراج عنها وهم يعلمون أنها مدخرات لهم فى خزائن مقفلة ؟

وقضية الأرصدة المجمدة محدودة فى معانيها ، واضحة فى معالمها ، وهى أوضح ما يكون إذا جردناها من تفصيلات مملة ، وأبعدناها عن جزئيات تافهة ، قد يغرم البسطاء بالتحدث عنها ، أو قد يحتمى وراءها المدعون لتصعيب الأمر السهل وتعقيد المسألة البسيطة . فالأرصدة الاسترلينية لاتعدو أن تكون ديونا تجمعت فى لندن أثناء الحرب الماضية لحساب أفراد يقطنون مصر ، أو هيئات تعمل فيها ، وقد أخذت هذه الديون تنمو وتتضاعف منذ اللحظة التى عمدت فيها الحكومة الانجليزية إلى التوسع فى الانفاق على جيوشها وجيوش حلفائها فى مصر ، أما تراها وقد وجدت وسيلة سهلة وظرفا مناسبا ، فى ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى ارتباطا آليا ، وفى رضاء السلطات المصرية عن استمرار ذلك الارتباط ، استطاعت الحصول على جميع ما كانت تحتاج إليه من النقود المصرية دون عناء أو مشقة ؟ فما كان على الحكومة البريطانية إلا أن تطلب إلى البنك الأهلى المصرى أن يمدها بأى مقدار من النقود المصرية ، وما كان للبنك أن يتوانى فى اجابة طلبها إذا هى أودعت فرعه فى لندن أذونات على الخزانة البريطانية تعدل قيمتها قيمة تلك النقود على أساس سعر ثابت لا يتغير .

ولم تكن مصر البلد الوحيدة التى ابتليت بمأساة الأرصدة ، فقد شاركتها فى البلاء بلاد الكتلة الاسترلينية لاسيما الهند والعراق .

ولما وضعت الحرب أوزارها ، أراد أصحاب الأرصدة أن يحصلوا من الحكومة البريطانية على ضمانات تكفل تسديدها فى أقرب وقت وبدون تعديل ذى بال فى قيمتها ، فرأوا فى اجتماع مؤتمر النقد العالمى فى بريتون وودز فرصة مناسبة لاثارة هذا الموضوع ، ولكن الممثلين الانجليز تمكنوا ، فى براعتهم المعهودة ، من استبعاد مناقشته بعد أن أعلن رئيسهم فى حديثه

عن مسألة الأرصدة « سنتناولها بدون تأخير لنسوى بشرف ما أعطى لنا بشرف وكرم » .

على أنه لا يفوتنا أن نذكر فى هذه المناسبة ، أن السلطات البريطانية والامريكية بذلت جهودا عظيمة فى سبيل معاونة الحكومة المصرية على توفير استيراد البضائع والسلع الضرورية ، وكانت صعوبات الاستيراد فى بادىء الأمر ناشئة من قلة الإنتاج فى الخارج وعقبات الشحن .

ولما أن قاربت الحرب على الانتهاء، ورئى أن الفرصة سانحة للتحرر من الكثير من قيود الاستيراد، عقدت الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية اتفاقا بدىء فى تنفيذه فى أول يناير سنة ١٩٤٥ .

وبمقتضى هذا الاتفاق أطلقت حرية الحكومة المصرية فى الترخيص باستيراد ما تراه من جميع بلاد العالم فيما عدا بلاد العملة الصعبة وهى الولايات المتحدة وكندا والبرتغال والسويد وسويسرا .

وأما بخصوص الاستيراد من بلاد العملة الصعبة، فقد وضعت الحكومة البريطانية تحت تصرف الحكومة المصرية مبلغ ثمانية ملايين جنيه (لا يدخل فيه المبالغ اللازمة لاستيراد الأسمدة والحبوب) وأضيف إلى هذا المبلغ مليون ونصف من الجنيهات لنفقات المسافرين والمفوضيات والبعثات .

وقد جدد هذا الاتفاق فى سنة ١٩٤٦ مع زيادة بسيطة فى مبالغ العملة الصعبة التى وضعت تحت تصرف الحكومة المصرية .

على أن الأحوال الاقتصادية فى انجلترا ساءت بعد صيف سنة ١٩٤٥ فاضطرت حكومتها إلى طلب المعونة من أمريكا ،فأعانتها هذه فى صيف سنة ١٩٤٦ بقرض كبير، مشترطة من ناحية، تحرير الجنيه الاسترلينى من قيوده قبل ١٥ يوليو سنة ١٩٤٧، ومن ناحية أخرى الاسراع إلى تسوية الديون المستحقة على انجلترا وكانت جملتها قد بلغت ٣,٥٠٠ مليون جنيه منها ١٢٠٠ مليون جنيه للهند و ٤٥٠ مليون جنيه لمصر — وذلك عن طريق اتفاقات ثنائية ،

تهدف إلى تقسيم الدين إلى أجزاء ثلاثة ، يسدد الجزء الأول فورا وبأى عملة يريدها الدائن وينظم تسديد الجزء الثانى تدريجيا، وأما الجزء الثالث فيسوى على أساس مساهمة الدائن فى المجهود الحربى المشترك .

ومع أن الاتفاق الانجليزى الأمريكى الذى تضمن هذه الشروط ، تم بدون استشارة الدائنين وموافقتهم ، إلا أن الحكومة البريطانية مالبثت أن شنت حملة دعاية واسعة لتهيئة الجو لمفاوضة هؤلاء الدائنين ،فوعدتهم تارة ، وتوعدتهم أخرى ، وتوسلت إليهم مرة ، وأنذرتهم بمرات ، وفى النهاية فاوضتهم واتفقت معهم على حلول مؤقتة .

ولما كان اتفاق العملة الصعبة ينتهى العمل به فى ١٥ يوليو سنة ١٩٤٧، فقد وجهت الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية الدعوة للمفاوضة فيما يجب اتخاذه من تدابير لمواجهة الموقف بعد ١٥ يوليو .

وقد زارت مصر فى مارس الماضى بعثة بريطانية بحثت مع المندوبين المصريين هذا الموضوع ،ولكن المباحثات لم تؤد إلى نتيجة ،واتفق الطرفان على العودة للمفاوضات بعد فترة من الزمن ، ولهذا الغرض سافر إلى انجلترا فى الأيام الأولى من شهر يونيو الماضى الوفد المصرى الذى انتهت مفاوضاته إلى توقيع الاتفاق الأخير .

وإذا كان هذا الاتفاق قد خيب آمال المصريين ، فإنه وضع على كاهل السلطات المصرية مسئوليات كبيرة نرجو مخلصين أن توفق التوفيق التام فى احتمالها .

وأول ما يتبادر للذهن من قراءة نصوص هذا الاتفاق ،ذلك التعقيد الظاهر فى صيغته ، فكأن واضعوه أرادوا به أن يكون طلاسم أو ألغاز ، يمتحن بها صبر القارئ ، ولا يمكن لغير المتمكن من العلوم المالية تفسير تلك النصوص وتقدير نتائج تنفيذها .

وإن أجل ما نخشاه أن يظن حضرات المفاوضين المصريين أن الرد على

ما يوجه إلى الاتفاق من نقد ، أمر يتعلق بمكانتهم الشخصية فيتبارون للدفاع عنه ويمسكون عن إظهار مساوئه .

ويمكن تبسيط الأسس التى قام عليها هذا الاتفاق بالبدء بتقسيم الأرصدة الإسترلينية إلى ثلاثة أقسام رئيسية .

١ — أرصدة الأفراد

٢ — حسابات رقم ١ .

٣ — الحسابات رقم ٢ ، وهى الأرصدة التى جمدت .

أرصدة الأفراد :

يمكن للأفراد أن يتصرفوا فى أرصدتهم المودعة فى بنوك انجلترا لغاية يوم ١٤ يوليو ، ولكن داخل بلاد الكتلة الإسترليذية فقط (المادة الثانية فقرتا ٤و٥ من الاتفاق) ولكن أى جزء تستولى عليه الحكومة من هذه الأرصدة يجمد مباشرة (المادة الثالثة من الاتفاق)

ويمكن أن يضاف إلى هذه الأرصدة بعد ١٤ يوليو سنة ١٩٤٧ المبالغ التى يدفعها الأفراد القاطنين خارج مصر إذا أجازت لهم ذلك مراقبة النقد فى انجلترا (الفقرة الثالثة من الملحق)

الحسابات رقم ١ :

وتتكون هذه الحسابات من :

١) المبالغ التى كانت مخصصة لتغطية اعتمادات مؤيدة فى انجلترا فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧ (المادة الأولى الفقرة ٢ من الاتفاق) .

٢) المبالغ المستحقة لمصر بعد ١٤ يوليو من حسابات المعاملات الجارية (التصدير المنظور وغير المنظور) المادة الثانية الفقرة ١

٣) المبالغ التى تستنزل من الحسابات رقم ٢ المجمدة وهى :

(ا) مبلغ ثمانية ملايين (المادة الرابعة فقرة أمن الاتفاق) .

(ب) المبالغ الباقية من نصيب مصر فى العملة الصعبة (المادة الرابعة فقرة ا ، ب من الاتفاق) .

(ج) المبالغ التى تقابل ماعلى الحكومة المصرية للحكومة البريطانية من ثمن أدوات حربية اشتريت قبل ١٤ يوليو ولم يدفع ثمنها إلى قبل هذا التاريخ (المادة الرابعة فقرة ٢ أمن الاتفاق) .

(د) المبالغ التى تقابل ثمن ماتشتريه الحكومة من مخلفات الجيش البريطانى قبل ١٤ يوليو أو بعد هذا التاريخ (المادة الرابعة فقرة ٢ أ ، ٣ من الاتفاق) .

(هـ) المبالغ التى تقابل ما تشتريه الهيئات غير الحكومية والأفراد فى مصر من مخلفات الجيش البريطانى) المادة الرابعة فقرة ٢ ب من الاتفاق) .

(و) المبالغ التى تقابل ماتدفعه الحكومة المصرية للحكومة البريطانية عن قطاع السكك الحديدية الفلسطينية الواقع فى الأراضى المصرية إذا قررت الحكومة المصرية شراء هذا القطاع (المادة الرابعة ففرة ٢ ج من الاتفاق) .

(ز) المبالغ المستحقة لأفراد فى الخارج كانوا يملكون سندات مصرية استهلكت أو استحق لهم كوبونات لم تسدد بسبب ظروف الحرب (الفقرة ٦ أ و ب من الملحق) .

(ح) المبالغ التى تقابل زيادة رؤوس الأموال المصرية التى يرخص باستثمارها فى بلاد الكتلة الاسترلينية على رؤوس الأموال الاسترلينية التى يرخص باستثمارها فى مصر (الفقرة ٨ب من الملحق)

(ط) مبلغ ١٢ مليون جنيه يوضع كسلفة تحت تصرف الحكومة المصرية لإستخدامه فى سد عجز طارىء فى الميزان الحسابى (المادة الخامسة من الاتفاق) .

والذى يلاحظ فى المبالغ التى تكوّن الحسابات رقم ١ أن التصرف فيها مقصور على استعمالها فى بلاد الكتلة الاسترلينية ، إلا إذا اتفقت الحكومتان على تحويل جزء منها إلى الحسابات القابلة للتحويل لاستعمالها فى غير بلاد الكتلة الاسترلينية بحسب نص الاتفاق .

وليس من الميسور تقدير قيمة المبالغ التى تكون الحسابات رقم ١ لأن معظم هذه المبالغ لايزال أمره مجهولا .

وإذا انعمنا النظر فى شروط التصرف فى هذه المبالغ نجد أن هذه الشروط تذهب بكثير من مزايا الافراج نظرا لأن الأغراض التى تستخدم فيها هذه المبالغ قد حددت فعلا كما هو واضح من التقسيم الوارد فى الاتفاق .

الحسابات القابلة للتحويل إلى دولارات

العناصر المكونه لها :

أولا — المبالغ التى تتفق الحكومتان على الافراج عنها من الحسابات رقم ١ (المادة الثانية الفقرة ٢) .

ثانياً — المبالغ التى قد تحصل عليها مصر من عملات أجنبية غير الاسترلينية فى تسوية العمليات الجارية — إلا إذا تمسك المدين الأجنبى بالدفع بالاسترلينى إضافة إلى أحد أرصدة الحسابات المصرية (المادة السادسة الفقرة أ من الاتفاق والفقرة الثالثة من الملحق) أو خصما من الأرصدة المصرية التى يملكها القاطنون فى بلاد الكتلة الاسترلية . (الفقرة ٩ ج من الملحق)

الحسابات رقم ٢ — المجمدة

وتتكون أرصدة هذه الحسابات من المبالغ الآتية :

أولا — الأرصدة الاسترلينية التى تملكها البنوك الكائنة فى مصر فى

١٢ يوليو سنة ١٩٤٧ (بعد تنزيل المبالغ المخصصة لتغطية الاعتمادات المؤيدة التى كانت مفتوحة فى ٣٠ يونيو) وتشتمل هذه الأرصدة على :

(ا) الحسابات الجارية وحسابات الودائع فى بنوك المملكة المتحدة بعد خصم الأرصدة المدينة .

(ب) النقود تحت الطلب أو الاخطار فى المملكة المتحدة .

(ج) السلفيات بالعملة الاسترلينية .

(د) أذونات خزانة المملكة المتحدة .

(ه) الكمبيالات التجارية وغيرها المقومة بالاسترلينى ،

(و) الأوراق المالية الاسترلينية بكافة أنواعها .

(ز) الأصول الاسترلينية المستخدمة كغطاء لأوراق النقد التى يصدرها البنك الأهلى المصرى .

ثانيا — المبالغ التى تدفعها الحكومة البريطانية للحكومة المصرية بعد ١٤ يوليو عن خدمات تأدت قبل هذا التاريخ (الفقرة ٥ أ ٣ من الملحق) .

ثالثا — حصيلة المبالغ المستثمرة فى سندات تدخل فى الحسابات رقم ٣ (الفقرة ٥ أ ، ٤ من الملحق) .

رابعا — المبالغ التى تقابل زيادة رؤوس الأموال الاسترلينية التى يرخص باستثمارها فى مصر على رؤوس الأموال المصرية التى يرخص باستثمار فى بلاد الكتلة الاسترلينية (الفقرة ٥ أ ، ٥ من الملحق . وكذلك الفقرة ٨ منه)

خامسا — المبالغ التى تقابل ماتستولى عليه الحكومة المصرية من أرصدة الأفراد الاسترلينية (المادة الثالثة من الاتفاق) .

سادسا — المبالغ الأخرى التى تتفق الحكومتان على تجميدها (الفقرة ٥أ ، ٦ من الملحق) .

وقد نص الاتفاق على تجميد الأرصدة التى تكوّن حسابات رقم ٢ إلا فى الأحوال التى يفرج عن جزء منها لتحويله إلى الحسابات رقم ١ طبقا لما سبق ذكره عند الكلام على هذه الحسابات

وقد ورد فى الاتفاق علاوة على ماتقدم أحكام أخرى يمكن تلخيصها فيما يأتى :

١ — تعهدت الحكومة بمقتضى المادة السادسة فقرة أ من الاتفاق بأنها لن تمنع القاطنين فى مصر من قبول عملة استرلينية تدفع فى الحسابات المصرية أو الحسابات القابلة للتحويل من أفراد فى الخارج فى تسوية المعاملات الجارية.

ولاشك أن هذا التعهد لايسمح للحكومة المصرية أن تتمسك بمطالبة المصدرين المصريين باستلام قيمة الصادرات بعملة غير العملة الاسترلينية .

٢ — تعهدت الحكومة المصرية بألا تمنع القاطنين فى بلاد الكتلة الاسترلينية الذين حصلوا على جنيهات مصرية فى المعاملات الجارية من استخدام هذه الجنيهات فى تسديد دين عليهم فى مصر أو فى شراء عملة استرلينية (المادة السادسة فقرة ب من الاتفاق) .

ومن المحتمل أن هذا التعهد وضع خصيصا لحماية الشركات البريطانية التى تؤدى خدمات فى مصر مثل شركة الطيران البريطانية .

٣ — تعهدت الحكومة المصرية باتخاذ مايلزم من الإجراءات للمحافظة على سعر المبادلة بين الجنيه الاسترلينى والعملات الأخرى أى أنها لن تجيز أى تصرف فى مبالغ استرلينية بسعر أقل أو أكثر من السعر الرسمى فى لندن (الفقرة أ ، ب من الملحق) .

وبهذه المناسبة يلاحظ أن الاتفاق جاء خلوا من النص على تعهد من جانب الحكومة البريطانية بالمحافظة على سعر الجنيه المصرى فى انجلترا بالنسبة للعملات الأخرى .

٤ — تعهدت الحكومة المصرية بألا تتدخل فى الأرصدة المصرية التى

يملكها القاطنون فى بلاد الكتلة الاسترلينية فمن حق هؤلاء التصرف فيها إما فى دفع قيمة صادرات مصرية (الفقرة ٩ ج ١ من الملحق) أو بتحويلها إلى عملة استرلينية تدفع للقاطنين فى بلاد الكتلة الاسترلينية (الفقرة ٩ ج ٢ من الملحق) .

٥ — تعهدت الحكومة المصرية بألا تقيد حرية القاطنين فى السودان فى التصرف فى المبالغ المقومة بالاسترلينى ولكن بشرط أن يفرج عن أى زيادة فى المبالغ التى تدفعها مصر بالعملة الاسترلينية نيابة عن القاطنين فى السودان على المبالغ التى تحصل عليها لحسابهم ، وتجمد المبالغ التى تقابل أى نقص فى المبالغ التى تحصلها مصر لحساب القاطنين فى السودان عن المبالغ التى تدفعها نيابة عنهم .

وقد وضع هذا التعهد لمنع الحكومة المصرية من الافادة من أية زيادة فى المبالغ الاسترلينية التى تتحقق لحساب القاطنين فى السودان .

٦ — على أن أخطر ماورد فى الاتفاق هو النص على إخراج مصر من بلاد الكتلة الاسترلينية (المادة العاشرة الفقرة أ من الاتفاق) .

ولكى ندرك ما لهذا الإجراء من خطورة يجب أن نذكر أن الجزء الأكبر (مايقرب من ٩٠ ٪ من غطاء البنكنوت المصرى) قد جمد بمقتضى نص الاتفاق ، ولما كانت قيمة الغطاء من الناحية العملية رهنا بسهولة تحويله إلى عملات أجنبية، فقد انعدمت قيمة الجزء المجمد من غطاء البنكنوت ،وإذن فقد أصبح الجنيه المصرى ،من الناحية الفنية ،عملة مكشوفة ، تتحدد قيمتها فى الخارج على أساس الموازنة بين الأسعار المحلية وأسعار الخارج .

ومن البين أن النقود المتداولة فى مصر (أو بعبارة أصح وسائل الدفع) تبلغ الآن أضعاف ماكانت عليه قبل الحرب بسبب ما أنفقته الجيوش الأجنبية خلال الحرب .

ولما كانت زيادة النقود المتداولة لا تقابلها زيادة مماثلة فى الإنتاج المحلى،

فإن النتيجة الحتمية هى ارتفاع الأسعار محليا أو بمعنى آخر انخفاض القوة الشرائية للجنيه المصرى .

وقد توفق السلطات المصرية إلى وقف هبوط سعر الجنيه المصرى فى الخارج عن السعر الرسمى المحدد — عن طريق المراقبة على عمليات المبادلة النقدية وتقييد الاستيراد واستخدام الأرصدة المصرية فى الخارج — . ولكن فى تنفيذ هذه التدابير اعترافا من الحكومة المصرية بأن قيمة الجنيه المصرى فى السوق الحرة فى الخارج أقل من السعر الرسمى المحدد .

وإذا ظلت الأسعار المصرية فى مستوى أعلا من الأسعار فى الخارج ، فسوف يصعب تصريف المنتجات المصرية فى البلاد الأجنبية اللهم إلا فى حالات معينة تكون فيها الأسعار المحلية أقل من أسعار الخارج بسبب المراقبة الداخلية المتعلقة بالتموين .

ومهما يحسن تطبيق المراقبة على عمليات المبادلة النقدية وتقييد الاستيراد واستخدام الأرصدة المصرية المودعة فى الخارج ، فلن تؤدى هذه التدابير إلى معالجة التضخم المالى الذى نواجهه الآن .

ولن يعالج التضخم المالى بغير وسائل امتصاص الفائض من النقود المتداولة ، وأهم هذه الوسائل التى نجحت فى البلاد الأخرى .

أولا — أن تعقد الحكومة قرضا محليا تجمد حصيلته .

ثانيا — أن تجمد الحكومة جانبا من أرصدة الأفراد والهيئات فى المصارف وتدفع عن هذا الجزء المجمد فائدة مخفضة لأصحاب الأرصدة .

ثالثا — زيادة الضرائب على الأرباح .

رابعا — فرض أتاوة على مايشتريه الأفراد من البضائع غير الشعبية على نمط النظام المعمول به فى انجلترا .

* * *

فغير خاف إذن أن فصل الجنيه المصرى عن الجنيه الاسترلينى فى الظروف

الراهنة ، ومع التحفظات التى سبق شرحها ، قد وضع على كاهل السلطات المصرية مسئوليات جسام ، كما أنه أضاع على مصر مزايا حرية التعامل مع بلاد الكتلة الاسترلينية .

ولنختتم هذا الحديث بالإشارة إلى مسألة وردت فى الكتب المتبادلة بين وزير المالية وسعادة سفير مصر فى لندن إذ احتفظ الأول بحق حكومته فى إعادة النظر فى مقادير الأرصدة المجمدة بقصد إلغائها أو تخفيضها تخفيضا كبيرا .

ولم يكد ينشر الاتفاق حتى جاءتنا الصحف البريطانية تعلن أن مصر فى هذا الاتفاق المؤقت قد عوملت معاملة تنطوى على كثير من الكرم من جانب الحكومة البريطانية ، ولا يجوز لمصر أن تنتظر فى أى اتفاق لاحق مثل هذا الكرم والسخاء .

فهـــرس

الموضوع	رقم الصحيفة
مقـــدمة	
١ — المشكلة المالية	
(ا) أعباء الدفاع ومطالب الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى	١
(ب) الوهن الاقتصادى	٧
(ح) برنامج الانقاذ	١١
(ء) الاصلاح المالى	١٥
(ه) تمويل مشروعات الانعاش (تنمية الادخار الاختيارى)	٢٢
(و) تمويل مشروعات الانعاش (الموارد الحكومية) .	٢٦
(ز) توظيف رؤوس الأموال الأجنبية فى المشروعات المصرية	٣١
٢ — حول اتفاقية الأرصدة الاسترلينية (بحث تمهيدى فيما تضمنه النص المنشور من الأحكام) .	٣٦
٣ — ١٥ يوليو (حالة النقد المصرى بعد اليوم) . . .	٤١
٤ — الجنيه المصرى فى عهده الجديد	٤٥
٥ — دائرة الكتلة الاسترلينية (العودة أو عدم العودة إليها)	٥١
٦ — تجميد الاسترلينى وخروج مصر من كتلته . . .	٤٥
٧ — شئون الاستيراد (الحرية خير من التقييد) . . .	٥٧
٨ — الخفض من قيمة الاسترلينى إلى أى حد يستتبع رفع الأثمان	٦١
٩ — الجنيه الاسترلينى والأسباب التى تدعو إلى تعديل قيمته .	٦٤

الموضوع — رقم الصحيفة

١٠ ـ الذهب لايزال خير أساس للعملة السليمة . . . ٦٨
١١ ـ التضخم المالى (أسبابه وملابساته الاقتصادية والاجتماعية) ٧٠
١٢ ـ الاستقرار الاقتصادى وتثبيت قيمة الجنيه المصرى . ٧٥
١٣ ـ الغلاء نتيجة حتمية لتضخم الجنيه ٧٩
١٤ ـ حل المشكلات الاقتصادية واصلاح الادارة المالية . ٨٣
١٥ ـ توزيع أعباء الضرائب وتحقيق العدالة الاجتماعية . ٨٧
١٦ ـ توزيع أعباء الضرائب وتنمية الانتاج الاقتصادى . ٩١
١٧ ـ المشكلة النقدية فى تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب . ٩٥
١٨ ـ الأرصدة الاسترلينية المجمدة
(هل يكفى الافراج عنها لتذليل صعوبة استخدامها فى
استيراد السلع الانتاجية ؟) ٩٦
١٩ ـ مشروعات الانعاش الاقتصادى وصعوبات تمويلها . ١٠٢
٢٠ ـ هذا التضخم المالى الجديد (ضرورة التعاون على معالجته) ١٠٦
٢١ ـ مشكلة التضخم فى تمويل محصول القطن . . . ١١٠
٢٢ ـ مكافحة الغلاء مشكلة مالية فى جوهرها . . . ١١٣
٢٣ ـ أتمويل محصول القطن نبغى ؟ أم تمويل اختزانه ؟ . ١١٦
٢٤ ـ رفع إيجار المساكن القديمة ، ضرره أكثر من نفعه . ١٢١
٢٥ ـ وزير الاقتصاد وجحا ١٢٤
٢٦ ـ ملاحظات على تمويل محصول القطن ١٢٨
٢٧ ـ ارتفاع أسعار القطن (بواعثه ونتائجه) ١٣٦
٢٨ ـ رسم الصادر على القطن ١٤٣
٢٩ ـ الافراج عن الأرصدة المجمدة
(بواعث التخوف من الاتفاق الطويل المدى) . . ١٤٨
٣٠ ـ الضرائب التى ترفع الأسعار ١٥٢

الموضوع	رقم الصحيفة
٣١ – الأرقام ومدلولها	
(ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٥١ / ١٩٥٢) . .	١٥٦
٣٢ – البنك المركزى (تعقيب على رد)	١٥٩
٣٣ – ملحق	
(ا) وثائق الاتفاق المالى المصرى الانجليز ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧	١٦٦
(ب) على هامش اتفاقية الأرصدة	١٩٤
(ملخص محاضرة ألقاها المؤلف فى نادى التجارة الملكى يوم ١٢ يوليو سنة ١٩٤٧)	

تصحيح الخطأ

الصحيفة	السطر	الخطأ	الصواب
٣	٣	١٩٧	١٩٠٧
١٣	٢	لأ	وأن
١٣	١٨	منجانسة	متجانسة
١٦	١١	١,١٨	١,٠١٨
٢٠	٧(١)	طولى	طول
٢١	٢	جمعتها	جميعها
٢٥	٥	مايحتجون	مايحتاجون
٢٦	العنوان	ز	و
٢٧	٢٢	اقصادية	اقتصادية
٢٩	٦	لأفراد	الأفراد
٣١	العنوان	٧	ز
٣٣	١٦	البديهة	البديهية
٣٥	٤	الشروع	المشروع
٣٦	١٨(١)	تحليا	تحليليا
٣٧	٥	الأفراد	للأفراد
٤٣	٥	سيعتذر	سيتعذر
٤٣	١٨	ماأصدر	ماصدر
٤٤	١١	وفد	وقد
٥٤	١٧	مقتضيا	مقتضبا

الصحيفة	السطر	الخطأ	الصواب
٥٧	العنوان	شئو	شئون
٦٣	١٣	بازالته	بازالة
٦٦	٢٠	بينما	بينها
٦٨	١٦	بعضهما	بعضها
٧٣	٥	التابت	الثابت
٧٣	٦	لمدة	المدة
٧٣	٧	ذيرا	نذيرا
١١٣	الاخير بالهامش	٧٤٩١	١٩٥٠
١١٤	الأخير	النصح	التضخم
١١٦	١١	نواحى	نواح
١١٧	١٨	النساؤل	التساؤل
١٢٨	١	تميل	تمويل
١٢٨	٢	تنبعوا	تتبعوا
١٢٩	٩	دعى	دعا
١٣٢	١٤	وتمويل	لتمويل
١٣٣	٥	ببقاله	ببقائه
١٣٦	١٧	أئمانه	أثمانه
١٤١	٢٠	عل	على
١٤٢	٦	تشجع	تشجيع
١٤٣	الهامش	l' observature	l' observateur

الصحيفة	السطر	الخطأ	الصواب
١٤٣	٣	تحصل	تحصيل
١٤٤	٥	متضارب	تتضارب
١٤٤	٧	الميزانتة	الميزانية
١٤٤	١٢	أن	إن
١٤٤	١٣	خطورتها تصدع	خطورتها أصابها تصدع
١٤٥	١٦	فالثابت	فالثابت
١٥٥	٣	جميا	جميعا
١٥٥	١٣	التى أعلنت	الذى أعلنت
١٦٣	١	لمالية	المالية

طبع بمطبعة العلوم ١٦٣ شارع الخليج المصرى بالقاهرة

RARY

b12576529
i13991127

main
0001403 40
HC 135 R5 1951/c.1

8 MAY 1990